

أقباط القرن العشرين

ساسة ورهبان وراء القضبان



د. ميلاد حنا

كتـاب الأهـالـى

رقـم ٥٨/فبراير ١٩٩٧م

رئيس الحـــزب : خالد محيى الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير : د. إبراهيم سعد الدين/ أبو سيف يوسف / حسين عبد الرازق / د. عبد العظيم أنيس / عبد الغفار شكر / د. محمد أحمد خلف الله.

الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.م.ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة

الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على أساس أن الجنيه يعادل (دولار أمريكى) ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف «دولار» واحد خارجها إلى الثمن ويحول ثمن الكتاب بحوالة بريدية باسم الأهالى .

كتاب الأهالى سلسلة كتب شهرية

تصدرها جريدة الأهالى «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» مصر.

اعمال الصف والتوضيب الفنى : بوحدة أجهزة الجمع بجريدة «الأهالى» ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت .

كتــاب الأهالى

رئيس التحرير : أمينة شفيق

يقبل كتاب الأهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب أصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن.

كتاب الأهالى

ساسة ورهبان وراء القضبان

الغلاف : للفنان الكبير
حلمى التونى
مراجعة: عبد الله السبع
سكرتير التحرير: عادل بكر

بوحدة أجهزة الماكينتوش بمؤسسة الأهالى/ ٢٣ شارع
عبد الخالق ثروت- القاهرة /ت:٣٩٢٢٣٠٦-٣٩٢٢٤٠٨

د.ميلاد حنا

ساسة ورهبان
وراء القضبان

الإهداء

إلى زوجتى ورفيقة رحلة العمر الكاتبة
الصحفية ايفلين رياض:
أعتذر عما تحملتيه من القلق والعيش
فى المجهول طوال أشهر الاعتقال.
وإلى ابنتىّ مشيرة و مارى اللتين
هاجرتا إلى كندا من مصر الحبيبة
متوهمتين أن فى مصر صعوبات

على سبيل التقديم

قصتي مع هذا الكتاب

لم أكن مدركا أن الأحداث ستدفعني إلى هذا المدى، لكن من منا يدرك أو يتوقع من البدء ما سيلاقيه أو يلقاه. مسار طويل حافل بالزوايا والمنحنيات ومدرجات الصعود والهبوط.. وكذلك بالمسافات المنبسطة الممتدة، التي وجدت على جانبيها أشجار الظل والثمر أو أشواك الألم والمعاناة. لكن ما يربطني بالطريق في ضوء كل ذلك لا ينفصم.. إنه طريقي.. طريقي الذي أفضى إلى أن أكون أستاذا للهندسة.. غاويا للسياسة.. محبا للفن والثقافة بالذات مع اقتراب الحقبة المتأخرة. من العمر.

نشأت في حي شبرا بالقاهرة واستنشقت فيه عبق الحميمية في العلاقات بين الأقباط والمسلمين. كنت أقضي أجازات الصيف في فترة النشأة بالعمل في منطقة الحمزاوي والسكة الجديدة والغورية، بمحل التجارة الذي كان يملكه جدي لوالدتي. في هذا الجو بالقرب من الأزهر والحسين تخللت روائح البخور والتاريخ والثقافة الإسلامية والعمارة العتيقة وجداني، وهناك مزجت بين ثقافة وفكر حي شبرا وبين روح حي الغورية والصاغة والأزهر. بعد ذلك انغمست في دراستي بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول بالجيزة. كان الوقت هو الأربعينيات حيث المناخ مشحون بالوطنية والفوران والكفاح لاستكمال استقلال مصر.

صرت معيدا في هندسة الإسكندرية مع تصاعد حركة الطلبة والعمال عام ١٩٤٦، ثم سافرت إلى انجلترا للدراسة في أواخر ١٩٤٧، ومع توالي الأيام هناك وتراكم الخبرة وجدتني مدفوعا للمقارنة بين الثقافتين والحضارتين: حضارة مصر المتوازنة ماديا وروحانيا، وهي التي أنجب توازنها التعددية الدينية الفريدة وقبول الآخر والأرضية المشتركة للتعايش. لم أكن وقتها أعرف هذه المعاني بصياغاتها تلك، فقط كنت أحسها في داخلي. على الطرف الآخر للمقارنة حضارة الغرب، حيث الليبرالية والعقلانية والمفاهيم الديمقراطية الأصيلة (في انجلترا بالذات)، وسيادة العقل وحرية الفكر والسجالات (مثلما في هايد بارك)، والإيمان بالعلم والتخطيط كأسس للانطلاق إلى الرقي ورفع مستوى المعيشة أو على الأقل المحافظة عليه. كان الهدف الأخير هدفا ذا قيمة في بلد مثل انجلترا تحديدا، بعد أن خاضت غمار حرب شرسة، وتهدمت بنيتها واقتصادها وبدا عليها وهي المعروفة بـ«العظمى» وبـ«الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس» أنها بصدد الذبول والأفول.

بعد الحصول على الدكتوراه عام ١٩٥٠، عدت إلى مصر وشاء القدر أن أحصل على منحة دراسية راقية في أكبر معهد هندسي أمريكي في بوسطن وهو المعروف باسم M.I.T خلال عامي ٥٣ و١٩٥٤، في غضون ذلك لم أرغب في أن أستمر في الإقامة أو أعيش في أي من انجلترا أو الولايات المتحدة برغم وجود وظائف ومغريات مادية وعاطفية تغلب الإقامة في المجتمعات الغربية، وآثرت العودة إلى مصر في أواخر عام ١٩٥٤.. وحسناً فعلتُ، لأنني لا أجد السعادة والطمأنينة إلا في هذا الوطن الذي عشقته، برغم الصعوبات وأحيانا الإحساس بالضيق لما قاسيت لكي أحصل على وظيفة مدرس بكلية الهندسة بالجامعة مرة أخرى، وإذبي في حقبة الخمسينيات والستينيات أشعر بالمرارة، ولذلك تفاصيل أذكرها وأتذكرها ولكنني في النهاية صرت مدرسا بهندسة عين

شمس في أواخر عام ١٩٥٤
مرة أخرى بسبب العراقيل التي وضعها فى طريق ترقيتي فى السلم الوظيفي الجامعي، أساتذة كبار توهموا أن وضع العقبات (والذى وصل أحيانا إلى حد التمييز والمغالطة) قد يدفعني عن التمسك بالبقاء في مصر دون الهجرة، أو يضعف من عزيمى وطموحى المشروع لأجد لنفسى مكانا ومكانة فى هذا الوطن الذى أحببته ولم أنهزم أبدا فى وجدانى فى لحظات اليأس والضيق حين كنت أوشك أن أندم على قرارى الوجدانى بأن أعود لمصر عام ١٩٥٤.

طوال هذه السنوات (سنوات التكوين العقلى والأيديولوجى والمهنى والاقتصادى) كنت أتابع ما يجرى فى الوطن من أحداث ومتغيرات، وما اهتزت وطنيتي أو حبى لمصر وبالذات لقيمها الأصيلة، وما فتر انحيازى لفقراء مصر الذين هم جوهرة هذا الشعب البسيط الصبور.. أولئك الذين يعملون فى هدوء ويكافحون يوما بعد يوم جريا وراء لقمة العيش ويتكيفون مع الصعوبات التى تواجه الوطن، دون أن يفقدوا الأمل بأن غده سيكون أفضل من أمسه.

من عام ١٩٥٥ حتى أواخر الستينيات وخلال سنوات العمل الشاق لسنوات النمو المهنى والاقتصادى فى الجامعة وفى مكتبى الاستشارى الخاص، كان أملى فى المستقبل كبيرا، غير أن انتكاسة يونية ١٩٦٧ هزتنى من الأعماق، وقد شعرت معها بضرورة الاشتغال بالحياة العامة، لأن الهزيمة (فى تصورى من وقتها وحتى الآن) جاءت نتيجة «خلل مجتمعي ضخم»، ومن ثم اتجه فكرى إلى فحص ودراسة القيم والمفاهيم المجتمعية وتطورها لاختيار ما يناسب العصر، وكان أن تمسكت من وقتها بأهمية وجود آليات التصحيح الذاتى للنظام والمجتمع، وبما لا يتعارض مع الأصالة المصرية التى رسخت قيم الصبر والنضال الثائر أحيانا والصابر أغلب الأحيان، فكان أن ناضلت مع حركة الطلاب من عام ١٩٦٨ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حتى صرت وكأنني واحد منهم، ولذلك تفاصيل كثيرة لا يتسع الوقت الآن لتسجيلها على ورق، فربما يقوم بذلك بعض زعماء الطلبة وقتها، ولكننى أكتفى بالإفصاح عن ذاك الجزء المتعلق بهذا الكتاب.

قادتنى تقارير أمن الدولة وقتها إلى أن صرت قريبا من المرحوم شعراوى جمعة وزير داخلية مصر (من عام ١٩٦٨ حتى تم اعتقاله ضمن حركة مايو ١٩٧١)، وفى تلك الفترة أصبحت قريبا من خلاله من الرئيس عبدالناصر، وكان يرسل إليّ مذكرات ومراسلات متعلقة فى مجملها بقضايا الإسكان وقطاع المقاولات ومشكلات المرافق وما شاكلها، فضلا عن الأحداث القليلة التى كانت تقع بالفعل بين المسلمين والأقباط، ولم يكن يعلم بها الكافة لعدم نشرها، ولكنها كانت معروفة لدى أجهزة الدولة والتى كانت ترفع عنها تقارير إلى الرئيس عبدالناصر.

ومن خلال المذكرات التى كنت أعدها للعرض على الرئيس، تكون لدىّ اهتمام بكل من قضايا الإسكان ثم المحافظة على ما لدينا من رصيد وممارسات فى مجال العلاقات الطيبة بين المسلمين والأقباط، وهى القضية التى يشار إليها تهذبا بعبارة شفرية هى: «الوحدة الوطنية»، لتعطى المعنى والمدلول الضمنى دون التصريح بها جريا على العادة التى جعلتنا نطلق على هزيمة ١٩٦٧ عبارة «النكسة»، أو جعلت البعض يطلق عبارة «ثورة التصحيح» على معنى «الانقلاب» على رفقاء الثورة والاستيلاء على السلطة!

▩ ▩ ▩

تدافعت الأحداث خلال فترة حكم الرئيس السادات، وتقرر فى أبريل ١٩٧٦ أن يتحول الاتحاد العربى

الاشتراكي إلى ثلاثة منابر وهي ـ كما هو معروف ـ الأول والأكبر وهو منبر «الوسط»، والذى تحول فيما بعد ليكون «حزب مصر»، ثم تحول عام ١٩٨٨ ليكون باسم «الحزب الوطني الديمقراطي»، والثاني هو منبر «اليسار» الذى صار حزب «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي»، والثالث منبر «اليمين» الذى أصبح حزب «الأحرار الاشتراكيين». وكان أن اتصل بي الأستاذ خالد محيي الدين وطلب مني أن أساهم معه لأكون عضوا مؤسسا بـ «التجمع»، وقد كان، أصبحت جزءا من نسيج الحياة العامة المنفعل بقضايا الوطن في مجموعها وعلى قمتها مشكلات الإسكان وقضايا الوحدة الوطنية.

ومن خلال الجرائد القومية وبالذات جريدتي «الأخبار» و«الجمهورية»، ثم مع جريدة «الأهالي» اليسارية صرت أنشر مقالات عن الموضوعين حتى ارتبطت بهما وصار لي فيهما رؤى وحلول.

ففي مشكلات الإسكان ومنذ أن تربع على وزارة التعمير بفاعلية مؤثرة المهندس عثمان أحمد عثمان عام ١٩٧٤، تنبأت بأن الإحساس بأزمة الإسكان سيزداد، وأن المساكن قد تتوافر لفئات اجتماعية معينة، ولكن إيجاراتها سترتفع، وأن ما يعرضه وزير التعمير والإسكان من أنه سينشئ عشرات وربما مئات الآلاف من الوحدات السكنية ليس هو الحل، وقد أدخلتني هذه الرؤى في صراع عنيف مع النجم الذى بزغ فجأة في عالم السياسة، والذى تحول من رئيس مجلس إدارة أكبر شركة مقاولات في مصر إلى المنظر السياسي الذى يرسم ويوجه ليس لقطاع الإسكان فحسب وإنما ليحول مصر من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

وقد تفاقم هذا الصراع يوما بعد يوم، وفي ضوء مسلسل المقالات التى كنت أكتبها في جريدة «الجمهورية» إلى أن قرر الهجوم عليّ في مؤتمر عقده خصيصا ليشرح سياسته في الإسكان خلال عام ١٩٧٦، تمهيدا لدعم سياسة الحكومة لمناسبة إجراء الانتخابات العامة التى أجريت في أكتوبر ٧٦. وكانت المرحلة السابقة للانتخابات مشحونة بجو المنافسة بين المنابر الثلاثة، وضمن هذا التحرك تم عقد لقاءات جماهيرية لدعم مرشحي منبر اليسار، وتوجهت مع قيادات حزب التجمع إلى ميدان المحطة بمدينة حلوان مصاحبا لرموز الحزب وقياداته: خالد محيي الدين وكمال رفعت ومحمد أحمد خلف الله وحسين فهمي ويحيى الجمل وغيرهم، حيث انعقد لقاء جماهيري عظيم، وإذ بالناس تطلب أن أتحدث لكى أرد على هجوم عثمان أحمد عثمان والذى صار وقتها هو «حديث المدينة»، فوجدت نفسي ـ ربما لأول مرة ـ أمسك الميكروفون لأخاطب جماهير غفيرة لم أعهد مثلها في قضايا سياسية وبأسلوب شعبي راح يتدفق مني دون إعداد، وكان ذلك نقطة تحول في حياتي وأحسست بأني أتغير من أستاذ جامعي يلقي محاضرات علمية رياضية هندسية في المدرجات، إلى خطيب سياسي منفعل بكل شئون الوطن.

في هذا المناخ ـ ودون علم مني ـ تحمس لإنصافي كل من الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى (وكان وقتها رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روزاليوسف» وكانت في تلك الحقبة من أكثر المجلات تأثيرا على الساحة السياسية) وشاركه في هذا الحماس صلاح حافظ مدير التحرير، وأرسلا إليّ صحفيا شابا أصبح من وقتها وحتى الآن من أقرب الأصدقاء ـ وهو الأستاذ محمود المراغي ـ فأجرى معي حديثا صحفيا (وربما كان أول عهدي بطرق وسبل اجراء احاديث صحفية)، وسجل ذلك في تحقيق صحفي مازلت أذكره، وقد جعله بعنوان «بفضل سياسته الحكيمة (أى سياسة الإسكان للمهندس عثمان) سيصل إيجار الشقة إلى مائة جنيه شهريا».

فاغتاظ عثمان وأصدر تعليمات لشركات المقاولات (وكانت كلها تقريبا قطاع عام تحت إمرته ومنخرطة في ذروة العمل لتعمير مدن القناة) بأن توقف التعامل مع مكتبي الهندسي، فكتب عبد الرحمن الشرقاوى مقالا في

شكل رسالة عتاب للأستاذ ممدوح سالم رئيس الوزراء وقتها معلقا على هذا القرار بسخرية ونقد شديدين، وعندما تشكلت الوزارة الجديدة عقب الانتخابات في أواخر أكتوبر ١٩٧٦، آثر المهندس عثمان الهرب من الوزارة، ربما لأنه صار بالفعل شخصية عامة أهم من أى وزير، تركها ليدير أمور الدولة ويوجه سياستها من خلال علاقته الوطيدة والشخصية مع الرئيس السادات وبالذات بعد أن تزوج ابن عثمان الأكبر محمود من ابنة السادات الصغرى جيهان.

كان عبدالرحمن الشرقاوى متوهما أنه بكتاباته عنى سوف يعزز ما اقترحه على السادات لكى أعين وزيرا للإسكان، وبالذات بعد أن صار مجمل مقالاتى عن قضايا الإسكان موضع اهتمام من الرأى العام. وفى هذا المناخ حاولت أن أجمع مقالاتى فى شكل كتاب، ولكن تركيبة وبناء المقال لجريدة يومية شكل.. وبناء كتاب متسلسل لقضية كبيرة أمر آخر، تمكنت فى النهاية من إنجاز مؤلفى الأول فى مجال الإسكان واخترت له عنوانا شعبيا مثيرا هو: «أريد مسكنا.. مشكلة لها حل»، وأصر عبدالرحمن الشرقاوى أن يجعل سعر الكتاب ٥٠ قرشا لكى ينتشر بين الكافة، وقد دهشت أن الكتاب الذى شرحت فيه رؤيتى للمشكلة والحل بأسلوب شعبى بسيط، تحول ليكون مرجعا علميا أكاديميا.. لقد جاء ـ دون أن أخطط ـ أول مؤلف بالعربية عن مشكلة الإسكان، وصارت له شعبية واسعة.

* * *

أسوق هذه المقدمة المتدفقة ـ والتى تخرج عن سياق هذا الكتاب وموضوعه ـ لأوضح كيف أنى وجدت نفسى ـ دون تخطيط ـ كاتبا ومؤلفا لكتب عامة ولذلك، وعندما تفاقمت أحداث الصدام بين المسلمين والأقباط (والتى رغبنا بذات الأسلوب المهذب والراقى أن نطلق عليها شفريا عبارة «الفتنة الطائفية»، فكرت فى أن أستفيد من المخزون الثقافى الذى تراكم لدى، ومن المذكرات التى كتبتها لعبدالناصر فى هذا الموضوع، وكنت قد سطرت بحثا بعنوان «موقع الأقباط من الساحة السياسية فى القرن العشرين». ثم نجحت فى أن أنشره فى إحدى المجلات المهتمة بشئون الوحدة العربية فى بيروت، ولكنه ظل محدود الانتشار فى مصر وكان ذلك عام ١٩٧٩.

ومع مطلع عام ١٩٨٠ كانت الأحداث تتوالى متدفقة، سيتعرف القارئ على نماذج منها فى سياق الجزء الأول من هذا الكتاب، فكان الإعلان عن مؤامرة إيرانية لحرق الكنائس مساء ليلة عيد الميلاد، أى فى ٦ يناير ١٩٨٠، وبعد عدة أشهر تعقدت الأمور فكان إعلان المجمع المقدس عن «عدم قبول التهانى فى عيد القيامة فى أبريل ١٩٨٠»، وكانت الذروة عندما ألقى الرئيس السادات خطابه السنوى لمناسبة ثورة التصحيح فى ١٤ مايو ١٩٨٠، فإذ به يهاجم قداسة البابا شنودة، ويشير إليه باسمه مجردا دون ألقاب، ثم يشير إلى مخطط طائفى بإنشاء تجمع أو دولة قبطية فى أسيوط، والعبارات بمثل هذه الجسره من فم رئيس الجمهورية، مثل هذه تعبر عن أن الأمر جلل وخطير، إذ كيف يتم تمزيق جسد مصر الموحدة منذ وقت الملك مينا عام ٣١٠٠ ق.م، أى منذ خمسة آلاف سنة، كان السادات يرتجل، ولكن قسمات وجهه ونبرات صوته عبرت عن أنه مشحون بالغضب والخوف من المستقبل، مما دفعه لأن يصف نفسه بأوصاف لا تتفق مع حضارة وتاريخ مصر، حيث استخدم عدة مرات توصيف أنه «رئيس مسلم لدولة مسلمة».

إننى لم أحزن طوال حياتى مثلما حزنت نتيجة هذا الخطاب المملوء بالعبارات والمفاهيم التى لا تتفق مع تاريخ مصر، لقد صارعنا طويلا من خلال الحركة الوطنية من أواخر الثلاثينيات إلى منتصف الخمسينيات، حتى



لقاء خاص مع الرئيس مبارك بمنزله يمو ١ يناير ١٩٨٥
دار الحوار عن دور مجلس الشعب فى حل مشكلة الاسكان . كنت وقتها رئيسا للجنة الاسكان بالبرلمان .

تحصل مصر على استقلالها ويديرها ويحكمها أهلها بأنفسهم، وإذ بنا بعد مضى ما لا يزيد على نصف قرن، يقوم حاكم مصر ـ المصرى ـ بشق مصر.

لم يكن فى مقدورى أن أفعل شيئا، فحزب التجمع محاصر وحزب الوفد قرر وقف نشاطه وتجميده لأن «للديمقراطية أنياب» حسبما أكد الرئيس «المؤمن» الذى تضخمت «ذاتيته»، خاصة بعد ما أصبح رمزا تليفزيونيا عالميا بعد زيارته للقدس وخطابه فى الكنيست فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، جال بخاطرى أن أعيد نشر الدراسة التى أشرت إليها فى السابق عن أقباط القرن العشرين والتى نشرت فى بيروت، ولكنها لم تعرف فى القاهرة، وأضفت إليها عدة مقالات كنت قد نشرتها فى جريدة «الجمهورية»، وأضفت إليها رؤيتى التى تشير لخطورة الموقف فى بعنوان «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، واتخذت من هذه العبارة عنوانا للكتاب وقد خرج إلى النور بالفعل وصار متاحا على «فرشة» المكتبات بوسط القاهرة، وكما قال لى وقتها الناشر الحاج مدبولى: «إن الكتاب يوزع يوميا وكأنه جريدة يومية أو مجلة أسبوعية، ما إن نضع على الفرشة «رصة» حتى تختفى نهاية اليوم».

▩ ▩ ▩

ومن معالم تلك الحقبة ـ أى منذ منتصف السبعينيات ـ أن صرنا نحن (ثلاث أسر مثقفة مصرية) على علاقات طيبة ومتآخين ومتحابين وكأننا أسرة واحدة، وهذه الأسر الثلاث هى: موسى صبرى رئيس تحرير «الأخبار» وزوجته انجيل رياض، وكانت صحفية ولكن بعد زواجها من موسى صبرى آثرت العمل بعيدا عن الصحافة، ثم

الكاتب المبدع يوسف إدريس وزوجته رجاء إدريس، وهى شخصية فذة لها قدرات تحليلية إبداعية فطرية، ثم شخصى الضعيف. ووقتها لم أكن أكثر من أستاذ هندسة. وزوجتى ايفلين رياض (وهى ليست شقيقة انجيل رياض ولكنه مجرد تشابه أسماء)، وكانت من نجوم مجلة «آخر ساعة» ولها إبداعاتها فى القصة القصيرة تحت عنوان «لقطة».

كنا نمضى أجازة رأس السنة سويا فى أسوان، ونتنقل من فندق إلى آخر كل عام، ولكن أفضل هذه الأجازات كانت فى فندق «آمون»، وكان قصرا لأحد الأثرياء ثم تحول إلى فندق - ربما ثلاثة نجوم. وكنا الضيوف الرئيسيين به، وكانت متعة مابعدها متعة، ومع تتالى السنوات والأجازات صيفا وشتاء تدعمت صداقاتنا بالرغم من اختلاف المشارب والتكوينات الشخصية والأيديولوجية، ولكن جملة أفراد المجموعة كانوا على درجة عالية من الذكاء والمرح، وأعتقد أن الفضل فى استمرار العلاقات الطيبة يعود إلى أن الزوجات فقد كنّ بمثابة «الأسمنت» الرابط لوحدات البناء»، وأعتذر لهذا التشبيه المتأثر به بحكم العمل لسنوات طويلة فى مجال الخرسانة.

وفى صيف عام ١٩٨٠ كنا سويا نحن الستة فى منطقة المعمورة بالإسكندرية حيث نقضى الأمسيات فى حوار مفتوح يتحرك مع تدفق وانكسار الأمواج، ويمتد إلى بعيد مع أطلاله وامتداد النظر إلى اللانهاية عبر حدود مصر الشمالية والبحر المتوسط، وإذ بالحديث يتطرق إلى مؤلفى الأول فى مجال ثقافة الوحدة الوطنية وحول اختيارى لعنوانه المثير «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، فسكت موسى صبرى طويلا ثم انفجر يهاجمنى ووصل إلى لب الموضوع بأن السادات غاضب من صدور هذا الكتاب، وبالذات عنوان الكتاب الذى يحمل شبهة أنك ترد عليه.

نفذ* الكتاب ولم يعد متاحا فى وقت وجيز، وبعدها جاءتنى رغبات تطالب بإعادة طبعه، وكان ذلك عقب الإفراج فى نوفمبر ١٩٨١، ولكننى لم أستجب لهذه الرغبات، فقد استنفد الكتاب الغرض منه وعادت الأحوال تدريجيا إلى طبيعتها حسبما هى عادة المصريين، خصوصا أن بعض العبارات كانت قد صيغت بلهجة حادة تتفق مع الظروف وقتها، ولكنها فى حقبة الثمانينيات كان يمكن أن تثير الشجون، بل تؤدى إلى عكس ما هدفت إليه.

ولكن بعد أن مر على نشر الكتاب مايزيد على ١٦ عاما، وتغيرت الظروف كثيرا، وصار تاريخ الخلاف مع الرئيس السادات مجرد ذكرى نرجو ألا تتكرر أو تعود، كما ظهرت أجيال جديدة واختفت أخرى، لذلك رأيت من المناسب ولمجرد التأكيد على أحداث تاريخية قد مضت، أن أعيد نشر الكتاب، وعلى القارئ وهو يقلب صفحات الكتاب أن يعرف أنه بالفعل كتاب تاريخ مضى وانتهى، ولذلك آثرت أن أعيد عنوانه إلى ما كان عليه بالدراسة المنشورة عام ١٩٧٩ «أقباط.. القرن العشرين» مع نفس الإطار الذى يبدأ بـ«الأقباط ومصطفى كامل»، وصولا إلى أوضاع الأقباط حاليا، ومرورا بحقبة سعد زغلول وجمال عبد الناصر والسادات وغيرها.

وهذا هو الجزء الأول من الكتاب،

لعل القراء يجدون فيه ذكرى وعظة..

■ ■ ■

استطرادا لما سبق أن ذكرت فيما يتعلق بمسيرتى مع كل من قضيتى الإسكان والوحدة الوطنية فى نهاية حقبة السبعينيات، أقول تأزمت علاقتى مع رموز السلطة، فكانت أولا مع المهندس عثمان أحمد عثمان فيما يتعلق بقضية الإسكان وانتخابات نقابة المهندسين، فقد كنت قد أقمت تحالفا من خلال علاقات شخصية وطيدة

* من الناحية اللغوية البحتة نفد الكتاب اى لم يعد متاحا، ولكن الخطأ الشائع هو كلمة نفذ

مع المهندس عبد الخالق الشناوى نقيب وشيخ المهندسين ووزير الرى، ثم مع المهندس عبد العظيم أبو العطا فى جبهة لمواجهة عثمان، ثم كانت المواجهة الكبرى مع الرئيس السادات ووزارة الداخلية فيما يتعلق بإصرارى على الدعوة والتأصيل النظرى للوحدة الوطنية بهدف دعمها على أساس ثقافى وعقلانى ووجدانى يرتكز على أسس تاريخية عميقة، فكان طبيعيا أن تكون نهاية المطاف فى أن يدرج اسمى ضمن قوائم حركة الاعتقالات الكبرى التى تمت فى سبتمبر ١٩٨١، وكان أن خضت التجربة. تجربة الاعتقال. وتصادف أن كانت إقامتى فيما يسمى «سجن التجربة» بالمرج، وكانت بالفعل أول تجربة مع الاعتقال فى هذا الشأن، وظللت فى الاعتقال ومرت أحداث قلما تتكرر فى التاريخ إلى أن كان خروجى من المعتقل فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١، فى ظروف نادرة، إذ انتقت وزارة الداخلية ٣٠ معتقلاً جُمّعوا من سجون القاهرة، لكى يقابلوا الرئيس مبارك وقت أن كان مكتبه فى أحد القصور بجوار مسكنه الحالى بمنطقة روكسى بمصر الجديدة، فى ظروف سيتعرف القارئ على تفاصيلها فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، كانت لمسة إنسانية بينى وبين الرئيس، ظلت تنمو إلى أن اختارنى لأكون رئيسا للجنة الإسكان بمجلس الشعب فى يونية ١٩٨٤، فانغمست فى أمور هذه اللجنة وأصدرت تباعا ما أسميته «أوراق عمل تهدف لتخفيف حدة أزمة الإسكان»، ولكن وقف دون ذلك الصراعات مع أعضاء المجلس وبالذات المنتمين للحزب الوطنى، فضلا عن الخلاف البين فى وجهات النظر حول صدور مشروع قانون «لحماية الثروة العقارية»، والذى لو صدر عام ١٩٨٦ لكان خطوة فى الاتجاه الصحيح. وزاد الأمر استفزازا أن المستشار القانونى لرئيس مجلس الشعب. كان للأسف أستاذ قانون كبير. رفض مشروع القانون، مما جعلنى أتعجل واستقلت من رئاسة لجنة الإسكان، بل ومن اللجنة برمتها، فآثرت أن أنضم إلى لجنة شئون العلاقات الخارجية حيث تعرفت عن قرب على د. عصمت عبد المجيد والعديد من رجالات الدبلوماسية المصرية بمن فيهم السفير طه الفرنوانى، ثم السفير عمرو موسى، الذى صار الآن من ألمع وزراء مصر، وله بصمة وطنية فى السياسة الخارجية.

أيا ما يكن من أمر، فقد تضافرت قوى كثيرة لكى تؤلب الرئيس مبارك ضدى بدعوى أننى قدمت استقالة من منصب رفيع المستوى وكأنه أمر غير مسموح به، فى حين أن الاستقالة أحد حقوق الإنسان التى تعبر عن عدم الرضا وبالذات عندما لا تكون هناك وسيلة أخرى، ولذا لم يكن مسموحا لى بالتعيين فى مجلس الشعب مرة أخرى، ولكن هذا الأمر لم يبرد عزيمتى فى العمل الوطنى، بل زادنى إصرارا على النضال بفهم جديد، بوايقنت بعدم اهمية عضوية مجلس الشعب، خصوصا بعد رحيل د. رفعت المحجوب، وقد لمست خلال خبرتى كنائب رئيس لجنة مراقبة الانتخابات عام ١٩٩٥، حقيقة ما جرى من تجاوزات أفقدت المجلس مصداقيته وجعلت صوته خافتا غير مسموع وكأنه مسرح يعمل لحساب الحكومة. كما أيقنت أن الأحزاب السياسية هى الأخرى من باب الديكور لأن تداول السلطة قد بات بالفعل أمرا غير متاح لا مجتمعيا ولا سياسيا، لذلك آثرت أن أكون شخصية عامة مستقلة، وقاومت إغراء أن أكون نائبا لرئيس حزب التجمع أو أن أكون سكرتيرا عاما لحزب الوفد، وفضلت على كل ذلك الإسهام بالقلم ونشر الوعى، ولذلك كثيرا عندما أفكر فى النقط الفيصلية فى الحياة فأجد أن أولاها عندما تركت الوظيفة الهندسية المرموقة فى انجلترا وعدت لمصر عام ١٩٥٤، ثم عندما استقلت من رئاسة لجنة الإسكان فتحررت من المناصب على أنواعها، ثم عندما اعتذرت عن مواقع متقدمة فى الأحزاب الرئيسية التى كان من الممكن أن أنضم إليها.

■ ■ ■

كانت محطتى التالية فى عالم الكتابة لأجمع ما تبقى فى الذاكرة، وقد سجلت مذكراتى خلال فترة الاعتقال من ٢ سبتمبر إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٨١، فعلى رغم أنها حقبة قصيرة من الزمن ولكنها كانت غنية بالأحداث، وهو ما سيعرفه القارئ فى الجزء الثانى وبعد أن انتهيت من كتابتها، لم أجد عنوانا مناسبا للكتاب، فاستشرت صديقى الموهوب يوسف إدريس الذى اختار لى عبارة «ذكريات سبتمبرية» وهو ما كان!

وكان سعر الكتاب زهيدا (جنيهان للنسخة)، ومرة اخرى «نفد» الكتاب بسرعة وكانت هناك رغبة من كثيرين فى أن أعيد طبعه مرة أخرى، ولكن تدافع الأحداث والانشغال بالمسائل العامة حيث المشاركة فى صياغة الواقع أقوى من الرغبة فى تسجيله، إلى أن جاءت فكرة إعادة نشر «أقباط القرن العشرين» فوجدت الأمر مناسبا لأن أضع بين دفتى هذا الكتاب - أو مجموعة الكتب على ما يرى القارئ - وفى الجزء الثانى منه، كتابى «ذكريات سبتمبر» مرة أخرى، ولكننى آثرت أن يكون العنوان أكثر وضوحا وشفافية ومعبرا عن محتوياته، فجاء العنوان «ساسة ورهبان وراء القضبان».

ولأن هذا الجزء هو أكبر الأجزاء فلقد اثرتُ أن يكون هو عنوان الكتاب كله.

***

وخلال هذه الرحلة الطويلة من منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات تدفقت مياه كثيرة فى أنهار السياسة المصرية والعربية والعالمية بشكل غير مسبوق فى التاريخ، ربما كان أبرزها هو ازدياد قوة الجماعات الإسلامية، حتى أصبح يقال بأن الإسلام المصرى فى طريقه ليتحول إلى إسلام بدوى، فتغير المناخ الثقافى للوحدة الوطنية والذى ساد مصر لنحو نصف قرن ربما من منتصف العشرينيات إلى منتصف السبعينيات (١٩٢٣م-١٩٧٣م)، فصرنا فى حاجة إلى فكر واجتهاد يناسب العصر.

ثم كان ان تفكك العرب عقب كامب ديفيد ١٩٧٩، ثم زاد الانقسام بعد غزو العراق للكويت وما تبعه من حرب الخليج ١٩٩٠، وعلى المستوى العالمى تفكك الاتحاد السوفيتى ورافقه ضمور للأفكار الاشتراكية وسيادة قيم السوق والاقتصاد الحر، وانتهى كل ذلك إلى أن أصبحت أمريكا هى القطب الأكبر والأساسى الذى يحرك الأحداث، وفى ظل هذا المناخ ظهرت أفكار ونظريات كثيرة نشأت ونمت فى أمريكا بشعارات مختلفة، طرح أحدها مقولة «نهاية التاريخ» وآخر «نهاية الأيديولوجيا»، وهكذا حتى قيل من باب المحاكاة «نهاية الفلسفة»، ثم كانت الذروة فى دراسة قام بها أستاذ فقيه فى التنظير السياسى هو صمونيل هانتجتون الذى طرح نظرية «صراع الحضارات» وفيها مقولة «احتمال المواجهة بين الغرب والإسلام»، وكيف حلت محل العدوان بين الغرب والشيوعية، وبالفعل ازدادت الصراعات الدينية والعرقية والمذهبية فى مواقع مختلفة من العالم فكان حتما أن تتأثر مصر بكل ذلك.

فى هذا الإطار حاولت أن أبلور مساهمات فكرية كثيرة لدعم الوحدة الوطنية فى مصر، وقدمت بحوثا وأوراقا فى مؤتمرات خارجية من بينها «كتابى الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»، ثم كراسة استراتيجية صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام بعنوان «صراع الحضارات والبديل الإنسانى» صدرت فى يونية ١٩٩٥، ولكننى لم أقنع بكل ذلك، وأخيرا قمت بصياغة فكرة أو دراسة كتبتُها فى «مارينا» فى صيف عام ١٩٩٦، بعنوان «التلقيح الثقافى بين الأديان والأيديولوجيات».

وربما كانت صياغة هذه الدراسة هى الدافع الأول لنشر هذا الكتاب كله، فالبحث ذاته صغير الحجم لا يكفى أن

يتحول إلى كتاب، وقد نشر ملخصه بالفعل فى مقالين يومى ٨ و ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ بجريدة «الحياة» اللندنية واسعة الانتشار فى المجال الفكرى والثقافى.

وهكذا كان هذا البحث «المشاغب» والمتعمق صغير الحجم هو البلورة أو الخيط الذى تجمع حوله مكونات الكتاب، واستكمالا للفائدة والمعرفة للأجيال الشابة ضممت الجزء الأول «أقباط القرن العشرين» ثم الجزء الثانى «ساسة ورهبان وراء القضبان»، لأن المهتمين بقضية «الوئام الوطنى» أى «قبول الآخر» هم المعنيون فكريا وثقافيا واستمرار المودة والمعايشة بين المسلمين والأقباط فى مصر ويمثلون تيارا فكريا واحدا هو النهر العظيم لمصر، بصرف النظر عن الجذور الدينية المكتسبة بحكم المولد والتى لا فضل لأحد فى اكتسابها.

إننى امل أن يأخذ الجزء الثالث من الكتاب حظه من المناقشة والتعليق والنقد، والاختلاف أو الإضافة، لعله يتطور ليكون «نظرية ورؤية» مغايرة، وربما فى مواجهة نهج «صراع الحضارات» الأمريكى، فنسهم فى دعم الوحدة الوطنية داخليا وخارجيا فى ذات الوقت نفتح حوارا بين الكتّاب والمفكرين العرب، فربما تصل الرسالة إلى محبى المعايشة والسلام وقبول الآخر فى كل أنحاء العالم فى عصر العولمة أو الكوكبية، لأن درس التاريخ هو أن ينتصر الخير على الشر والمحبة على الكراهية وقبول الآخر على رفض وإنكار الآخر. وليس كثيرا على مصر العظيمة أن تلعب دورا فى مثل هذه الدروس.

❖ ❖ ❖

لقد حدث أثناء تجهيزى لمجمل هذا الكتاب أن استعنت بأحد الصحفيين المقربين إلىّ فكرا ووجدانا، ومنذ أن خضت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب فى منطقة شبرا فى صيف عام ١٩٨٤، وهو الأستاذ مصباح قطب الصحفى والكاتب اليسارى الذى يعمل منذ سنوات بجريدة «الأهالى» ، وقد نصحنى بأن أضم فى جزء رابع بعض المقالات التى كتبتها مؤخرا وفى إطار ذات الموضوع الكلى للكتاب. كما اقترح أن أنشر مذكرة كنت قد كتبتها وقدمتها مع أخى الأكبر الأستاذ أمين فخرى عبدالنور* للسيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل فى أبريل عام ١٩٩٦، وهى المذكرة التى آثرنا أن نتقدم بها كمواطنين مصريين وليس بأية صفة غير ذلك حتى نتجنب الوقوع فى المحظور مع السلطات على مختلف أنواعها... تقدمت بها ولدى إحساس عميق - ليس له سند واقعى - بأننا سنشاهد قبل عام ٢٠٠٠ التخلص من عار ما يسمى «الخط الهميونى». وآمل أن يتحقق ما أحسست به وأن يلعب هذا الكتاب دورا فى تقريب المأمول.

أخى القارئ العزيز...

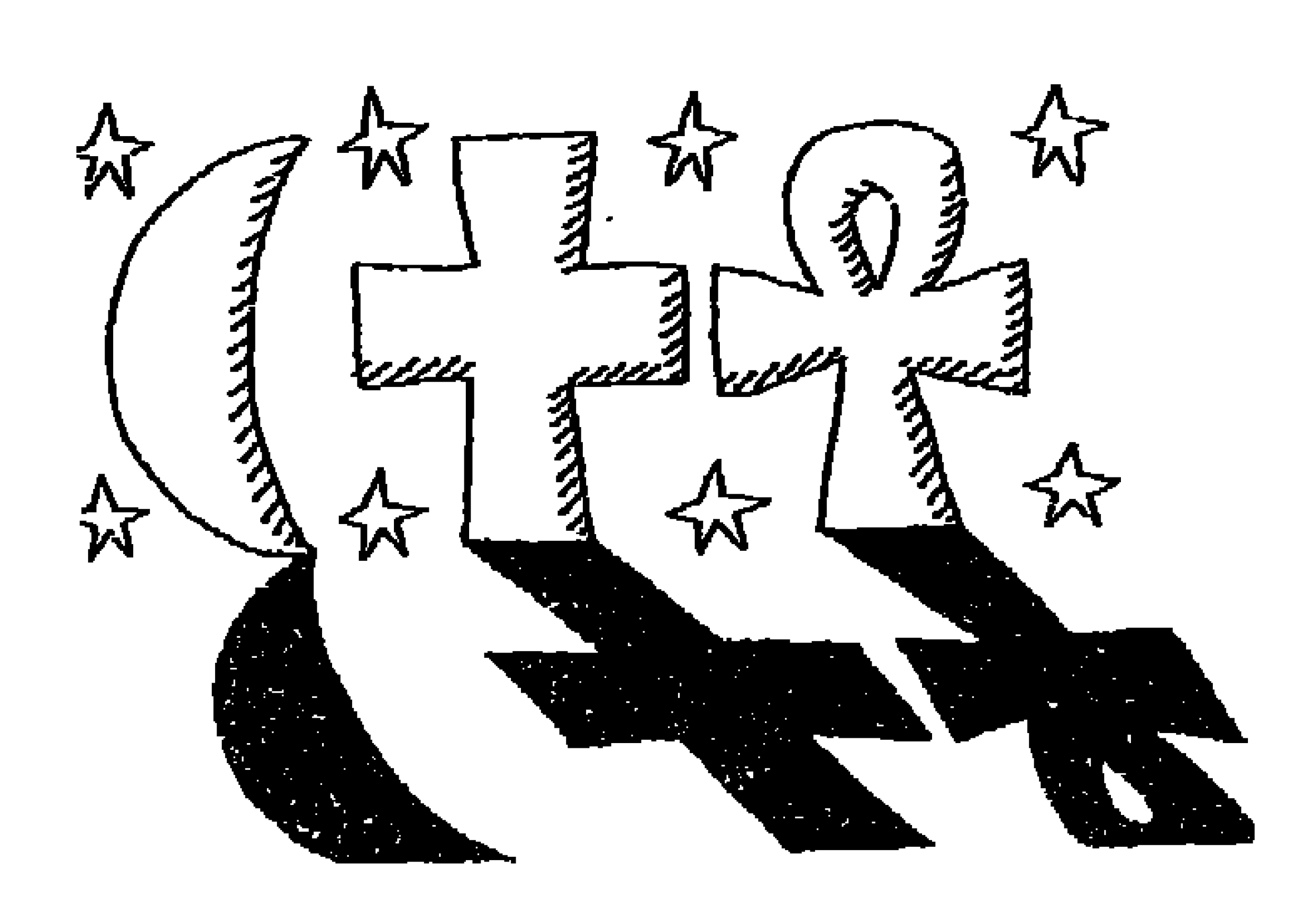
هذه هى مقدمة من نوع خاص وجديد، عرضت فيها قصتى مع هذا الكتاب، فإذا بها تضم مزيجا من ذكريات وتواريخ وفكر وفلسفة، لعلك - أيها القارئ الكريم - تجد فيه معرفة ومتعة تولد لديك حماسا لأن تستمر فى قراءته

* هو الابن الاكبر لاحد قيادات حزب الوفد منذ أنشاءه وهو فخري بك عبد النور وقد توفي وهو يلقي خطابا من مجلس النواب عام ١٩٤٢ . وقد وضع امين بك عبد النور تحت الحراسة ابان فترة الرئيس عبد الناصر ، ولكن وطنية واخلاصه لم تهتز وظل وطنيا خالصا ويناهز عمره ٨٦ عاما ويتمتع بذاكره خرافيه تحفظ كل تواريخ الحركة الوطنية المصرية وله عندي معزة خاصة.

والتواصل معه، وعندئذ نعمل معا الأن تستمر مصر ـ كما كانت لقرون ـ وطنا موحدا كالصخر يقدم نموذجا للتعددية والمعايشة الدينية والاجتماعية مما يخلق الأرضية الثقافية للتعددية السياسية وصولا إلى تداول السلطة.

د. ميلاد حنا

القاهرة ـ أول يناير ـ ١٩٩٧



الفصل الأول
أقباط القرن العشرين

بين السياسة والسجون
من هم أقباط مصر؟

عندما كنت وكيلا لنقابة المهندسين المصريين في أوائل السبعينيات، أقر مجلس النقابة تمويل مشروع تعاوني لإنشاء مدافن لأعضاء النقابة المسلمين في صحراء مدينة نصر على مشارف القاهرة.. وبعد مدة تقدم لفيف من أعضاء النقابة المسيحيين بطلب أن يقوم المجلس بتقديم نفس الخدمة لهم أي إنشاء مدافن للمهندسين المسيحيين.

ووجدت النقيب وأعضاء المجلس يتوجهون بالنظر إليّ كما لو كانوا يستنجدون بي للوصول إلى وسيلة ناعمة للخروج من هذا المطلب. فخطر لي أن أفجر قضية طالما كانت محبوسة في وجداني فقلت: لماذا هذه التفرقة - مدافن للمهندسين المسيحيين في جهة ومدافن أخرى للمهندسين المسلمين في موقع آخر، لماذا لا تتسع أرض المشروع الأول لاستخدامات المهندسين جميعا أقباطا ومسلمين..

وبسرعة شديدة انتشرت بين أعضاء المجلس همهمات كما لو كنت ألقيت حجرا في مياه ساكنه وانقسم الأعضاء بين مؤيد ومعارض، لكن ما أدهشني هو أن الاعتراضات الهادئة والمتاحة لم تكن قاصرة على المسلمين بل اعترض المسيحيون أيضا وقاوموا فكرة أن يدفنوا بجوار إخوانهم المسلمين وقدم المعترضون من الجانبين أسانيد السكن والعمل والحياة، لقد ساهمت النقابة في إنشاء أشهر أحياء الجيزة والذي يعرف الآن بمدينة المهندسين حيث بيوتنا متلاصقة، وفي العمل نجلس حول منضدة واحدة للمشاورة والنقاش الهندسي والعلمي، وفي نادي المهندسين يلعب أولادنا دون تفرقة.. عاداتنا وقيمنا واحدة فإذا كنا هكذا متداخلين في الحياة الدنيا فما هي الاعتراضات لكي لا نتجاور عند الممات..!

ومع همهمات الاعتراض الظاهرة والخفية من الجانبين أيقنت أن تمنياتي قد طرحت على بساط البحث - سابقة عن أوانها - بما أتصوره قرن من الزمان ومن ثم أدركت كذلك أنه رغم كل مظاهر الوحدة والألفة بين الأقباط والمسلمين في مصر إلا أن هناك غلالة رقيقة تعزل بينهما يمكن أن تتحول في أوقات الأزمات إلى صراع ظاهر أو خفي، ومن ثم كما أن هذه الفروق في أوقات الانسجام تبدو وكأنها تختفي تحت الجلد قد لا تراها ولكنها موجودة على أية حال..

هذه واقعة.

أما الواقعة الأخرى فتكاد تكون قصة معادة تتكرر كل يوم دون أن تسجل على ورق..صديق مصري قبطي على جانب من الثراء، عمل لفترة طويلة وكيلا لوزارة مهمة، جاءني يأخذ مشورتي لأن ابنه المهندس الشاب قد وقع في غرام زميلة له على جانب كبير من الجمال والثراء معا، والشابان يرغبان في الزواج ويهددان ويصران، وتساءلت ما المانع.. قال: ألم أقل لك إنها ابنة الموسيقار المعروف م.ع، قلت هو رجل مرموق ولابد أن ابنته شابة ممتازة فصرخ: وكيف يتزوج ابني القبطي من زميلته المسلمة وشرح لي كيف أن قوانين الأحوال الشخصية تلزم الشاب تغيير دينه في هذه الحالة.. وأن ذلك سيكون عملا يشين العائلة ويمس سمعتها ويعطل زواج بناتها، والعجيب في الأمر هو أن الأسرتين في اندماج وتشابه، وربما في تطابق حضاري وفكري إذ هم جميعا متأثرون بمظاهر الحضارة الغربية ممثلة في حرية الاختلاط وحفلات الرقص وكافة العلاقات الاجتماعية والثقافية فضلا عن تقارب المستوى الاقتصادي.. ولكن الصداقة والتداخل والتقارب شيء والدخول في علاقات زواج ومصاهرة شيء آخر.

وفرضت التقاليد أن يفرق بين قلبي الشابة والشاب، وبسرعة سعى كل من الأسرتين إلى زواج الطرفين زواجا تقليديا ممن يحمل دين مماثل حتى وإن اختلفا فكريا وحضاريا وأيقنت عندئذ أن موضوع العلاقة بين المسلمين

والأقباط قد يحتاج إلى إلقاء بعض الأضواء عليه و من ثم عكفت على تمحيص وبحث أوراق القضية لعلنا قادرون من التاريخ والماضي على استقراء ما قد يحدث في المستقبل.

كلمة "أقباط" ومفردها "قبط" هي تطوير متدرج عبر قرون للفظ مصري فرعوني هو "ها كا بتاح" وهو ما كانت تعرف به مصر قديما، والكلمة مكونة من مقطعين تعني الأولى "المعبد" أو الأرض أو المكان ويعني المقطع الثاني "الروح" أو الإله "بتاح".

وظل المصريون القدماء ينطقونها هكذا إلى أن جاء الإغريق بما يتناسب مع الحروف اليونانية ثم أضافوا إليها ما يناسب قواعد اللغة الجديدة فتحورت الكلمة وأصبحت مصر تعرف باللغة اليونانية بلفظ "اهيجتوس" وهي الكلمة التي اشتق منها لفظ "ايجبت" EGYPT وهو اسم مصر في كل اللغات اللاتينية والأوربية. مع انتشار اللغة العربية تحورت الجيم إلى قاف فأصبحت "ايقبط" ثم بسطت فصارت "قبط" والتي ورد ذكرها في كتب التراث والآثر، ثم أدخلت تحت مطرقة القواعد اللغوية فجمعت "أقباط".

وأقباط مصر الآن هم من احتفظوا بعقيدتهم المسيحية وتمسكوا بها منذ القرن الأول الميلادي حيث كانت مصر من أوائل البلاد التي بشرت بالمسيحية فقد وجدت الديانة الجديدة قبولا عاما من المصريين القدماء إذ كانوا مؤمنين بثالوث طيبة الفرعوني "أوزريس وايزيس وحورس" فقبلوا في يسر التثليث المسيحي ثم مزج المصريون العقيدة الجديدة. مع التراث القديم فتبلورت تعاليم المسيحية في نسق لاهوتي متكامل وصارت جامعة الإسكندرية مصدر الفكر المسيحي ومكان الحوار العقائدي إلى أن كان مجمع خلقيدونه عام ٤٥٠ ميلادية، فأصرت مصر على أن للمسيح طبيعة مشيئة واحدة وإزاء هذا التمسك سمت نفسها بالأرثوذكسية أي المستقيمة الرأي الثابت دون تغيير، وظلت حاملة هذا التوصيف "الأرثوذكسي" حتى الآن وهو المذهب الذي ينتمي إليه بالفعل الغالبية العظمى من أقباط مصر.

ولذلك فإن القبطي يعرف أن كنيسته التي ينتمي إليها من أقدم التجمعات المسيحية في العالم إن لم تكن أقدمها بالفعل وتقف على نفس المستوى التاريخي مع كنيسة روما حيث البابا الكاثوليكي وهو يرأس أكبر تجمع ديني في العالم.

ويعرف كل قبطي أيضا أن فكرة التبتل ونذر النفس فيما يعرف بالرهبنة والديرية هي في الأساس فكرة مصرية بدأها مجموعة متوحدون مصريون ولعل أشهرهم هو راهب قبطي يدعى الأنبا أنطونيوس؛ إذ هو الذي وضع القوانين الأولى للرهبنة في القرن الثالث ومنها انتشرت وتطورت إلى كافة أنحاء العالم حتى صارت أسماء الرهبان الأوائل الأقباط منتشرة في العالم المسيحي كله وصار اسم أنطونيوس منتشرا في كافة أنحاء أوروبا وأمريكا.

ولا يعود تاريخ اضطهاد المسيحيين في مصر إلى عهود العثمانيين وإنما يمتد عبر التاريخ إلى القرون الأولى ابتداء من حملات الاضطهاد التي شنتها الأمبراطورية الرومانية الوثنية والتي اعتبرت هذه الديانة الجديدة كما لو كانت حركة ثورية لتحرير العبيد، فقاومها نيرون وبلغت ذروتها أيام دقليديانوس والذي حضر إلى مصر على رأس حملة للتنكيل بمسيحيي مصر باعتبارهم "رأس الحية" لهذه الثورة التي استهوت الملايين فصارت المذابح والاستشهاد عملا عاديا فاتخذ الأقباط من تاريخ ولاية هذا الامبراطور في ٢٩ أغسطس عام ٢٨٤م بداية لتقويمهم والذي أطلقوا عليه "تقويم الشهداء" ولكنهم ربطوا هذا التقويم بالشهور المصرية الفرعونية القديمة: توت - بابه - هاتور - كيهك... وكل أشهرها ثلاثون يوما ثم يأتي شهر قصير يعرف بأيام النسي وهو إما خمسة

أيام فى السنة البسيطة أو ستة أيام فى السنة الكبيسة لتكون سنة الشمسية أى ٣٦٥ أو ٣٦٦ يوما كما هو معروف، وهذا التقويم قد نقل فيما بعد عن طريق أقباط مصر إلى أثيوبيا والتى ظلت جزءا من الكنيسة فى مصر حتى عام ١٩٥١.

ولايزال الأقباط مستخدمين اللغة القبطية فى صلواتهم بالكنائس حتى الآن فى بعض الصلوات ويوجد بعض المتطرفين الذين ينادون بإحياء هذه اللغة واستخدامها بين الأقباط ولكن هذه الدعوة لم تجد قبولا واقتصر استخدامها على الطقوس الدينية والدراسات فى المعهد العالى للدراسات القبطية والكليات اللاهوتية.

تمسك الأقباط بدينهم ليس تراثاً وتاريخاً قد تجمد وانتهى، فهذه الطقوس والقداسات والأعياد والصيامات مازالت مستمرة ومتواجدة وحية بل ومتجددة أكثر من أى وقت مضى، فالأديرة فى عمق الصحراوات ليست آثارا للماضى بل هى حية ومليئة بالرهبان وبل لعلها نشطت فى السنوات العشرين الأخيرة فبعد أن كان المتحمسون للانخراط فى سلك الرهبنة قلة غير متعلمة حتى الأربعينيات من هذا القرن، إذ بحركة مدارس الأحد التى بدأت بين الشباب فى أوائل الثلاثينيات تقنع بعض المثقفين من خريجى الجامعة بأن يتركوا وظائفهم وعائلاتهم وكل أمور هذا العالم "الفانى" لكى ينذروا أنفسهم لخدمة الرب والكنيسة، وعاشوا بالفعل حياة التقشف فى الأديرة كرهبان إلى أن اختير بعضهم فى مواقع قيادية بأن أصبحوا أساقفة وصار منهم أول بطريرك وقد حصل فى الأصل على ليسانس من كلية الآداب جامعة القاهرة وهو الأنبا شنودة الثالث (بابا وبطريرك الكنيسة) وكان يعمل قبل الرهبنة مدرس اللغة العربية والفلسفة والتاريخ فى التعليم الثانوى حتى أوائل الخمسينيات باسم "نظير جيد"، ومنهم الأنبا صموئيل وقد صار "أسقف الخدمات" وبمثابة وزير خارجية الكنيسة" وكان محاميا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها سافر كراهب لدراسة الماجستير فى أمريكا، وكذلك الأنبا أغريغوريوس "أسقف البحث العلمى ومن خيرة علماء اللاهوت" وكان دارسا للفلسفة وحصل على الدكتوراه من جامعة مانشستر فى انجلترا باسم "وهيب عطا الله" وقد صار الآن من الشخصيات المرموقة على الساحة الدولية فى عالم المسيحية والكنائس والدراسات اللاهوتية.

خواص أنثروبولوجية واجتماعية:

لا توجد إحصاءات دقيقة متداولة توضح بالأرقام التركيب الاجتماعى والاقتصادى والوظيفى للأقباط، ولكن المتابع لحركة المجتمع المصرى ككل لا يستطيع أن يحدد خواصاً بعينها يختلف فيها القبطى المصرى عن المسلم المصرى، فكل منهما يحمل نفس الشكل والمظهر والعادات واللغة والتكوين النفسى، ويحمل الأقباط - كجزء أصيل من التركيب الوطنى - كل الخصائص والسمات الحضارية للشعب المصرى، فهم يتسمون بالطيبة والبساطة والبعد عن العنف وتحمل الصعاب بصبر حميد، ولعل القسوة مع النفس والتى اكتسبها الأقباط من تقاليد الرهبنة والزهد ثم من الصيامات الطويلة المضنية والتى تتجاوز مائتين يوم كل عام وتقاليد الأسرة

توفى الانبا صموئيل متأثرا بجراحه فقد اصيب ضمن من اصيب فى حادث اغتيال السادات ٨١ وقد اشرنا الى ذلك خلال الجزء الثانى من هذا الكتاب

المتكاتفة، لعل كل ذلك هو الذى أكسبهم هذه الطاقة الضخمة من التحمل والأناة وضبط النفس والصبر على الضيم بروح راضية مستبشرة، وأعتقد أن هذه الصفات قد أخذت طابعا قوميا وانتشرت بين أبناء مصر مسلميها وأقباطها على السواء.

* وينتشر الأقباط فى مصر انتشار الماء والهواء، فهم متواجدون جنبا إلى جنب مع اشقائهم المسلمين فى كل مكان وموقع - فى المدينة كما فى أعماق الريف - وإن كان وجودهم فى المدن أكثر وفى الوجه القبلى كما فى الوجه البحرى وإن كان تركيزهم فى بعض محافظات الوجه القبلى كالمنيا وأسيوط أكثر وضوحا... ويتعلمون فى كافة أنواع التعليم والثقافة فمنهم كثيرون قد حصلوا على الدكتوراه تماأن منهم الأمى - وإن كانت نسبة الأمية بينهم أقل كثيرا من المعدل العام لتركيزهم على العلم والتعليم فالأسر القبطية تقتصد ويضحى الأبوان كثيرا من أجل تعليم الأولاد ويوجد بينهم الثري والإقطاعى والرأسمالى كما يوجد منهم الفقير المعدم - وإن كان المستوى الاقتصادى أكثر ارتفاعا بشكل عام، رغم أنهم لا يحتلون مواقع القمم الاقتصادية *، ولذلك فهم يمثلون ثقلا واضحا فى الطبقة المتوسطة وبين المثقفين يفوق ثقلهم العددى ومن ثم فإن تواجدهم وأثرهم ملموس وواضح فيما يسمى البرجوازية الوطنية والمثقفين والمهنيين ومن ثم أهميتهم ووزنهم السياسى والاجتماعى. وهو أمر ربما نتناوله فى الجزء الثالث والرابع فى هذا الكتاب.

* منهم العامل والفلاح والحرفى وإن كانوا عبر التاريخ يميلون إلى إتقان حرف بعينها أكثر من حرف أخرى فحتى سنوات ليست بالبعيدة كانوا أغلبية فى حرف مثل صياغة الذهب والفضة وأعمال الصيارفة وتولى الحسابات والأموال فضلا عن النجارة والصباغة والبناء.

* منهم بعض رجال الأعمال فى عالم التجارة وكذلك فى سائر تخصصات المهنيين وإن كانوا يميلون إلى النشاط فى أعمال التجارة فى أحجامها المتوسطة والصغيرة فى المدن والريف أما فى ميدان المهن المختلفة ربما كانوا أكثر ميلا إلى مجال الطب والصيدلة وربما الهندسة لانهم كأقلية يتجهون إلى إتقان الحرف والمهن والمجالات التى يوجد فيها الاستقلال الاقتصادى فى العمل الخاص ولعل منشأ ذلك هو عدم ثقتهم فى إمكانية الترقى إلى أعلى الوظائف فى الحكومة فيؤثرون العمل الحر أو الفردى حيث مصيرهم بأيديهم ومن هنا كان الرأى الذى ينادى بأن فئات كثيرة منهم لا تميل إلى الفكرة الاشتراكية وإن كان هناك رأى مقابل يدعو بأنهم كأقلية لابد أن يكونوا من أنصار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وهو أمر سنطرحه فيما بعد عند فحص علاقة الأقباط باليسار.

* منهم موظفو الحكومة فى كافة الدرجات وعلى طول السلم الوظيفى. فمنهم موظفو المحفوظات أى الأرشيف فى قاع السلم، ومنهم وكلاء الوزراء والقيادات فى كل المواقع، وإن كانوا يشكون من أن نسبة من يحصل منهم على الوظائف العليا لا تتناسب مع جملة عددهم فى وظائف الدولة. ولعل هذا الإحساس هو الذى أدى إلى هجرة عشرات الألوف منهم إلى الخارج وبالذات إلى الولايات المتحدة وكندا وإلى استراليا حتى تكونت منهم جاليات

* تغيرت هذه الصورة كثيرا منذ كتابة الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٨٠ - وقد نشرت مجلة روزاليوسف تحقيقات عن ثروات الأقباط فى مصر فى صيف ٩٦ وقمت بالتعليق عليه والتعليق منشور هنا

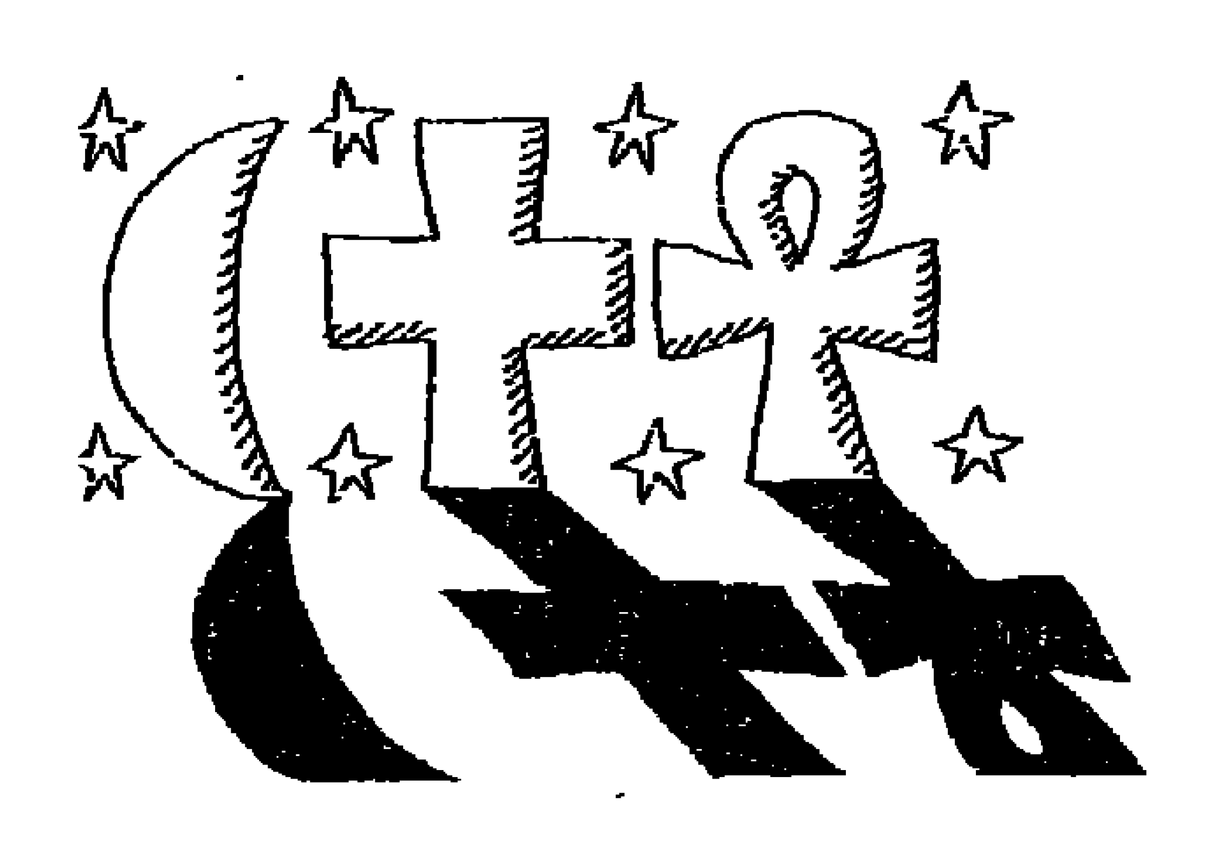
** زادت الحالة سوءا فى بحر الـ ١٥ سنة الماضية، فقد صار وجودهم نادرا فى وظائف الدولة العليا ولكنهم لا يشتكون لادراكهم المناخ الثقافى العام وهو أمر سنعود اليه فى الجزء الثالث

مصرية قوية في أقطار كثيرة غالبيتها من الأقباط ولذلك أثره الاجتماعي والسياسي.

* منهم الخيّر والشرير وإن كان إحساسهم كأقلية متميزة يدعوهم إلى البعد عن مصدر المتاعب ولذلك فنسبتهم في الجريمة والانحراف أقل بشكل واضح، فقد تعلموا من الجدود بأن "السلطان من لا يعرف السلطان" وأن من يمشي دوغري يحتار عدوه فيه" وكافة الأمثال الشعبية التي ترسخت في وجدان المصريين عموما والأقباط خصوصا.

* لديهم مشاكل الأحوال الشخصية في العلاقات المتشابكة والمعقدة داخل الأسرة، أي ما يمكن أن ينشأ من خلافات بين الزوج والزوجة كأي شعب في العالم، ولكن التزامهم بالتراث المسيحي فيما يتعلق بالزوجة الواحدة وتحريم الطلاق (إلا في ظروف نادرة) الأسرة الاستقرار فيتمسك الرجل بزوجته مدى العمر وتتفانى الزوجة في تنمية اقتصاديات الأسرة والمحافظة على أولادها والسهر بجوارهم في مراحل التعليم المختلفة ولذلك فإن معدلات الإنجاب أقل واشتهر عنهم البعد عن البذخ وربما كانت هناك نوادر ونكات على البخل أو الشح وبالذات لأهالي محافظة أسيوط وأصبح وضع "الأسايطة" أي أهالي أسيوط يناظر مكانة الاسكتلنديين في بريطانيا من هذه الناحية.

خلاصة القول، إذن هو أن الأقباط نسيج متداخل وجزء أصيل وأساسي من شعب مصر حتى أن بعضهم يستفز عندما تناقش مشكلتهم باعتبارهم "أقلية" * ويصعب الإشارة إليهم "كطائفة"، ولذا فقد ابتكر الوفد مصطلح "وحدة عنصري الأمة" ويؤكد كل ذلك أن ليس للأقباط خواص انثروبولوجية تحدد ملامحهم الجسدية والفيزانية، ولا يمكن النظر إليهم على أنهم تجمع في موقع جغرافي بذاته مثل الأكراد في العراق أو الأرمن في تركيا أو التركستان في إيران، فهم متواجدون في كل قرية ومدينة وتجمع. ولا هم فئة قد اقتصرت على مهنة معينة كمجال التجارة والإعلام مثل اليهود في أمريكا ومن ثم فإنهم بالفعل أقلية من نوع خاص** لا يمكن أن توضع مشكلتهم في ذات السله مع أقليات أخرى مثل الأرمن في تركيا أو المنبوذين في الهند أو الزنوج في جنوب أفريقيا، فالأقباط متواجدون في كل مجال دون استثناء وفي كل موقع دون تمييز وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية.



* سجلت هذه العبارة في الطبعة الأولى عام ١٩٨٠ كما لو كنت اتنبأ بما حدث بالفعل عام ١٩٩٤ عندما دعا مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية لعقد مؤتمر يفحص مشاكل الاقباط باعتبارهم اقلية فثار الرأى العام كله.

** في كتابي مصر لكل المصريين الذي صدر عام ١٩٩٢ سجلت رؤيتي في احد فصوله بعنوان الاقباط اقلية من نوع خاص

- ٢ -

أقباط القرن العشرين

إن استشفاف المستقبل يحتاج للتعرف على موقع أقباط مصر في المراحل المختلفة عبر العشرين والتى يمكن بلورتها فى مراحل أساسية ثلاث يمكن التعرف عليها من خلال زعماء. ورموز كل مرحله على النحو التالي:

١ - مصطفى كامل كمؤسس للحزب الوطني مع مطلع هذا القرن، وكانت علاقته بالأقباط علاقة تصادم.

٢ - سعد زغلول كقائد للثورة الوطنية عام ١٩١٩ وقد تمكن من خلال حزب الوفد أن يشد معه الأقباط ويعتبر عهده بمثابة شهر العسل للوحدة والوفاق الوطني.

٣ - جمال عبد الناصر الذى لم يكن مدركا - فى البداية بالذات - لدور الأقباط، ولكن كان لهم فى فترة حكمه مواقف سلبية أحيانا ومتميزة أحيانا وبالذات فيما يتعلق بموقفهم تجاه التيارات اليسارية والقومية العربية.

٤ - السادات والذي ساد عصره علاقات مضطربة بين المسلمين والأقباط وخلال عهده تم حرق كنيسة الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢ ثم عشرات الأحداث الطائفية إلى أن كانت الذروة في الصدام الدامي بمنطقة الزاوية الحمراء في يونيو ١٩٨١ وأعقبها حركة الاعتقالات في سبتمبر ١٩٨١.

الأقباط ومصطفى كامل:

منذ احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ كان الصراع السياسى واضحا بين قوى أساسية ثلاث هى:

١ - القوى الوطنية المصرية.

٢ - القوى المتعاونة مع الخلافة الإسلامية العثمانية فى تركيا.

٣ - القوى الموالية للاستعمار البريطاني الجديد.

وقف مصطفى كامل بوضوح ضد قوى الاستعمار البريطاني، ولكن فكرياته وتصرفاته كانت خليطا من التيار الوطنى المصرى ممزوجا بالانتماء إلى الرابطة أو الجامعة الإسلامية الذى أخذ شكل إعلان الولاء للسلطة العليا والخلافة العثمانية فى الأستانة.

وقد أثارت هذه التوجهات المتضاربة شكوك الأقباط. وعبر عن ذلك أحدهم فى رسالة نشرها ورد عليها مصطفى كامل فى جريدة اللواء بتاريخ ٩ يناير ١٩٠٠؛ إذ كتب "أحد فضلاء الناشئة القبطية" يقول:

"يدهشنى أن أراك وأنت أشد أبناء مصر حبا لمصر مناديا بالجامعة الإسلامية محرضا المسلمين على الاتحاد والاتفاق، غير مهتم أبدا بإخوانك الأقباط الذين هم أخوتك فى الوطنية وأقرب إليك من مسلمى جاوه وبخارى

والهند".

ومن هنا نرى أن الأقباط فى مصر لم يتفاعلوا مع الحزب الوطنى الذى أنشأه مصطفى كامل وقد تأكد ذلك فى رفضهم الانضمام إليه إذ لم يكن فى لجنة الإدارة؛ أى فى مجلس القيادة للحزب إلا قبطى واحد هو "ويصا واصف" من بين ثلاثين عضوا وحتى هذا العضو الوحيد ما لبث أن استقال عام ١٩٠٨ أثناء حدة الصراع بين الأقباط والمسلمين والتى تجسدت فى المبارزة بالمقال الصحفى والتى كان نموذجها ما كتبه الشيخ عبد العزيز جاويش فى جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطنى بعنوان "الإسلام غريب فى بلاده" وقد اعتبر هذا المقال هجوما ساخرا على الأقباط.

وكان رد الفعل عندئذ هو عدم اقتناع بعض القيادات الوطنية آنذاك بازدواجية الولاء، مما دفع "سراة البلاد وأعيانها وأذكيائها" إلى تأليف حزب آخر فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ - باسم "حزب الأمة" - وأسسوا شركة لإصدار جريدة "الجريدة" لتعبر عن رأى وفكر الحزب الجديد، وكان ملفتا للنظر دخول أربعة عشر عضوا من الأقباط فى هذه الشركة من بينهم أسماء لامعة أخذت مواقع مهمة فى حزب الوفد فيما بعد يذكر منهم: سينوت حنا وفخرى عبد النور وبشرى حنا وغيرهم.

وقد عبرت "الجريدة" عن مفاهيم الحزب فى كتابات فيلسوفه "أحمد لطفى السيد" والذى صار فيما بعد أول مدير لجامعة القاهرة، وبلورت مفاهيم "الأمة المصرية" وأكدت على الانتماء القومى لمصر والحدود المصرية قبل أى انتماء. ففى ٩ يناير ١٩١٣ كتب لطفى السيد:

"إننا نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل أن ننتسب إلى وطن غير مصر مهما كانت أصولنا، حجازية أو بربرية أو شركسية أو سورية أو أوربية".

ويبرر هو ذاته الدعوة للجامعة الإسلامية فى مصر بأنه "كلما رأى المصريون اتفاق رجال السياسية الأوربية على شىء يضر بمصلحة مصر أو يبعد استقلالها، قارنوا بين مصر وغيرها من ولايات البلقان التى استقلت عن الدولة العثمانية) واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر أنها دولة إسلامية وأن أوروبا لا تساعد فى الشرق إلا الأمم المسيحية".

وقد لقيت كتابات أحمد لطفى السيد، ترحيبا فكتب سلامة موسى فى مجلة الكاتب المصرى فى ٢١-١٢-١٩٠٩ يقول:

"إن أحمد لطفى السيد، قد بلور الفكر الوطنى المصرى لأنه هاجم حركة الجامعة الإسلامية إذ رأى أنها تقسم ولاء السكان المسلمين وتغضب المسيحيين".

وقد أدى هذا الصراع بين المفاهيم المختلفة إلى بلبلة فكرية وسياسية واضحة وظهرت مرة أخرى شعارات "مصر للمصريين" والتى كانت قد برزت أيام الثورة العرابية ثم "مصر أولا" ثم نوقشت مفاهيم الوطنية والقومية من منطلقات سياسية متضادة، فكل يحاول أن يؤكد هوية مصر فيما إذا كانت مصر "إسلامية" أو "فرعونية" أو "مصرية" أو "قبطية".

ولهذا لم يكن عجيبا أن نرى الاستعمار البريطانى وقد غذى كل هذه التيارات فى آن واحد لكى يستتب له حكم مصر، ومن ثم كان منطقيا أن تتدافع الأحداث لتصل إلى قمة المأساة باغتيال بطرس غالى رئيس وزراء مصر عندئذ فى ٢١ فبراير عام ١٩١٠، وما أعقب ذلك من عقد مؤتمر للأقباط فى مدينة أسيوط فى ٤ مارس عام ١٩١١ والذى يعتبر من أسوأ ما رأت مصر فى القرن العشرين فى مجال الصراع الدينى، وقد ردت مجموعة المصالحة

الوطنية على ذلك بأن عقدت مؤتمرا آخر في القاهرة بعد شهرين من المؤتمر الأول ولكل ذلك تفاصيل تركت أثرها على الوحدة الوطنية إلى أن قامت الحرب الأولى عام ١٩١٤ فلم تجد بريطانيا أية صعوبة أو مقاومة في أن تعلن الحماية على مصر.

وقد عبر الكاتب عبد القادر حمزة عن أسفه لعقد مؤتمر أسيوط فكتب في جريدة "الأهالي" في ٥ مارس ١٩١١ يقول: "ماذا بعد مقابلة المؤتمر القبطي بمؤتمر إسلامي، أية نتيجة ينتجها وقوف المؤتمرين وجها لوجه؟ لينظر العقلاء في ذلك قليلا وليتبصر الذين يدعون أنهم مصريون وأن لهم وطنا يغارون عليه ويدفعون عنه السوء".

ما أود أن أصل إليه هو أن تاريخ مصر في هذه الحقبة قد أكد الخبرة التي وعاها جيل ثورة ١٩١٩ من أن الصراع الديني إنما ينمو ويترعرع في أوقات الانكماش والانحسار الوطني وعند ما يسيطر الاحتلال والاستعمار والقوى الرجعية على الساحة السياسية وعلى الإعلام والجرائد.. عندئذ تزداد الحزازات الدينية وتبرز على السطح الصراعات على كافة أنواعها وعلى قمتها الخلافات الدينية ويتم تصوير الصراع على أنه تناقض بين مصالح الأغلبية المسلمة وبين ما تتطلع إليه الأقلية القبطية وذلك لإخفاء الصراع الأساسي بين الاستعمار والقوى الوطنية وإخفاء حقيقة أن مصالح الطبقات الشعبية كلها، أقباطا ومسلمين، في تناقض مع الإقطاع وبطش الرجعية المصرية أقباطا ومسلمين كذلك.

لقد وعى رجال الوفد المصري بقيادة سعد زغلول بعد أن تدارسوا هذه الحقيقة وحللوا الأحداث التي عايشوها، ولذلك فإن بداية الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى اتخذت لنفسها مسلكا مغايرا وأدركت أن الوحدة الوطنية هي ركن الزاوية في مقاومة الاستعمار والاستغلال الوطني.

الأقباط وسعد زغلول:

في صباح ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وبرفقته عبد العزيز فهمي وعلي شعراوي، إلى دار المعتمد البريطاني مطالبين بأنه قد آن الأوان لبحث مصير مصر، وطالبوا بالتصريح بعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح، فكان رد المعتمد البريطاني بأنهم ما هم إلا ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة ثم تساءل في خبث: من أعطاكم تفويضا بالتحدث باسم مصر؟.

ومن هنا بادروا بجمع التوقيعات على أنهم "وفد شعب مصر" ومن هنا كان اسم الحزب الجديد "الوفد المصري" Egyptian Delegatian وانضم الأقباط منذ البداية إلى الحركة الجديدة وشارك في ذلك أولا: فخري عبد النور وويصا واصف وغيرهما، وقد رشحوا واصف بطرس غالي - الابن الثاني لبطرس باشا غالي - لعضوية "الوفد المصري" وهو قيادة الحزب الجديد.

وهكذا كانت القيادة الوطنية واعية منذ البداية بأهمية موضوع الوحدة الوطنية بعد أن ترسخ لديها خبرة مصطفى كامل ووعيت درس وخطورة الفرقة بسبب الدين فبارك الشعب قضية الوحدة الوطنية وتمسك بها فكان ذلك هو مفتاح النجاح - فانصهرت بالفعل في أحداث الهبة والانتفاضة الشعبية التي هزت أرجاء مصر، وعرفت بثورة مارس ١٩١٩ حيث أفرزت شعارات تقدمية مازالت باقية حتى الآن في ضمير كل مصري مثل

"الدين لله والوطن للجميع"، وكانت الهتافات "عاش الهلال مع الصليب" مقرونة بشعارات استقلال مصر والنضال من أجل الوطن الحر المستقل.

في ٢٠ أبريل من عام ١٩١٩ احتفل الأقباط بعيد القيامة فتحول إلى عيد قومي للأمة كلها وازدحمت دار البطريركية على اتساعها بالعلماء وطلاب الأزهر. وألقى كل من المشايخ مصطفى القاياتي ومحمد أبو شادى وعلى سرور الزنكلوني خطبا تفيض بمعاني الاتحاد، ورد عليهم كثير من الأقباط بخطب مماثلة من بينهم إبراهيم تكلا وخليل مطران وغيرهما، وبعد ذلك بأيام أي في ٢٤ أبريل ذهب وفد من السيدات الأقباط في مظاهرة لتحية مجموعة مماثلة من السيدات المسلمات في جامع السيدة زينب بالقاهرة.

وتكرر الاندماج والانصهار مرة أخرى، ففي ٢٩ يونية من نفس العام احتفل المصريون جميعا بعيد الفطر المبارك في الجامع الأزهر بالقاهرة وفي جامع أبو العباس بالإسكندرية وفي كافة أنحاء البلاد واشترك المصريون جميعا مسلمين وأقباطا في هذه المناسبة.. ويجدر هنا أن ننوه إلى أن دور العبادة كانت هي الأماكن المؤهلة منطقيا لتجمهر وتجمع المواطنين في ذلك الوقت ولاتخاذ الأعياد الدينية مناسبات وطنية وذلك تحاشيا للتصادم مع قوات الاحتلال البريطاني.

وقد تجلت مظاهر الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ أيضاً في الحركة المشتركة للأقباط والمسلمين في مناطق المنيا وأسيوط حيث توجد تجمعات فعالة من المسيحيين، الأمر الذى أدهش وفاجأ الانجليز إذ اضطرتهم الثورة الشعبية في هذه المناطق إلى إرسال طائرتين حربيتين ألقيتا القنابل على مدينة أسيوط ودير وطيومى ٢٣ و٢٤ مارس ١٩١٩، وكان ذلك أمرا غير مسبوق في هذه الآونة، فضلا عن إرسال حملة من الجيش البريطاني بقيادة الجنرال هدلستون إلى هذه المناطق، والذى أعلن يوم ٢٤ أبريل ١٩١٩ أنه قد تمكن من السيطرة على الموقف وألقى القبض على حوالي ٤٠٠ شخص، اتهمتهم سلطات الاحتلال كالمعتاد بإثارة الشغب.

أزعج هذا المهرجان من المشاعر الفياضة المتبادلة بين الأقباط والمسلمين الاستعمار البريطاني فحاول ممارسة ألاعيبه التي نجحت في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى وبإحياء التفرقة مرة أخرى بين المسلمين والأقباط وبالفعل قام بالاتصالات التآمرية حتى نجح في إقناع مصرى قبطي هو يوسف وهبه باشا لكي يكون رئيسا لوزراء مصر في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ واضعا خطة أن يكرر مأساة بطرس باشا غالي.

ولكن يبدو أن كلا الطرفين قد وعى دروس الانقسام منذ أيام مصطفى كامل فكان رد الفعل الشعبي سريعا وفعالا، ففي ذات اليوم وقبل صدور المرسوم السلطاني بتشكيل وزارة يوسف باشا وهبه، اجتمع جمهور ضخم من الأقباط في الكنيسة المرقسية الكبرى واحتجوا على قبول يوسف وهبه تشكيل الوزارة وأرسلوا بذلك برقية إلى يوسف وهبه ذاته يحتجون على قبوله الوزارة "لأن ذلك يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة لجنة ملنر التي كان قد أعلن عن مقدمها لكي تفاوض مصر ونستحلفكم بالوطن المقدس أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن".

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن ثورة ١٩١٩ كانت بداية لتحرر المرأة ومشاركتها للرجل في الكفاح السياسي، وكان لذلك فاعلية وتأثير كبير على الحركة الشعبية بدوره.

وهكذا يلمس كل محايد أن أحداث ثورة عام ١٩١٩ المتتالية وسريعة الايقاع قد أكدت أن الحركة الوطنية المصرية قد أدركت بوعي أن الوحدة الوطنية والتعاضد بين المسلمين والأقباط من الأركان الرئيسية لغلق الثغرات التي ينفذ منها الاستعمار عادة في ممارسته فيتمكن من شرخ الحركة الشعبية وتحويل الصراع

الرئيسي إلى صراع جانبي.

وقد بلغ الوعي حداً أن الوفد بزعامة سعد زغلول بالغ في تأكيد هذا المعنى فأصر على وجود عدد كبير من الأقباط في كافة المستويات القيادية في الحزب، وقد استمر الوفد في هذا الاتجاه بعد وفاة سعد زغلول، وتحت قيادة مصطفى النحاس حيث كان مكرم عبيد هو السكرتير العام للحزب والمحرك الأساسي لنشاطه ونضاله إلى أن حاول الملك فاروق شرخ حزب الوفد بتوليد الكراهية والخلاف بين النحاس ومكرم عبيد.

على أن الأمر الملفت للنظر هو أنه رغم مرور هذه السنوات الطويلة على تأليف حزب الوفد وطرح وتأكيد شعارات الوحدة الوطنية، إلا أن اسم "الوفد المصري" مازال مقروناً بهذه المبادىء حتى الآن، ونلمس ذلك في أن قيادات حزب الوفد الجديد قد اختارت إبراهيم فرج * (وهو قبطي أيضاً) لكي يكون وكيلاً عن الحزب في تقديم مستنداته لأمين الاتحاد الاشتراكي (د. مصطفى خليل في ذلك الوقت) عام ١٩٧٧. وعندما أعلن عن قيام هذا الحزب استفادت قياداته من تراث الوفد القديم في مجال الوحدة الوطنية وتعاطف الأقباط معه وقد انضم إليه بالفعل آلاف الأقباط من أجيال جديدة كانت تعي درس الوحدة الوطنية من جيل مضى إذ رغم اتهام الأقباط بالسلبية والبعد عن المشاركة في الحياة السياسية لكنهم زحفوا للانضمام إلى الحزب الجديد رغم أن هذا الحزب الوليد كان يشار إليه على أنه من "بقايا الإقطاع".

وإذا عدنا مرة أخرى لاستكمال مسيرة الحياة السياسية في مصر بعد ثورة ١٩١٩ نلمس كيف استمر حزب الوفد في قيادة الحركة الشعبية المصرية وسارت الحياة السياسية على طريق محاكاة "الليبرالية البرلمانية على النمط الأوروبي" فنشأ وتدعم منهج الأحزاب والانتخابات والبرلمانات وذلك منذ أن صدر الدستور عام ١٩٢٣، حتى قيام ثورة عبد الناصر في يوليو ١٩٥٢.

وقد شارك الأقباط في الحياة السياسية بقوة في هذه الفترة حتى يمكن اعتبارها من هذه الزاوية من أغنى فترات الوحدة الوطنية، إذ تواجد الأقباط بشكل طبيعي على الساحة السياسية كلها وبالذات في مجلسي النواب والشيوخ ولم يكن هناك أية غرابة في أن ينتخب ويصا واصف، ليس فقط كعضو لمجلس النواب عن دائرة أغلبيتها الكاسحة مسلمة، وإنما أيضاً من أعضاء المجلس كرئيس لمجلس النواب، ولويصا واصف مواقف تاريخية مأثورة أشهرها يوم أن قام بتحطيم السلاسل التي أقفلت بها أبواب البرلمان واقتحامه للمبنى وترأس الاجتماع ضد رغبة المندوب السامي البريطاني والملك فؤاد والحكومة وذلك في ٢٣ يونية عام ١٩٣٠.

وكان انتخاب الأقباط في البرلمان أمراً عادياً وبسيطاً، ففي مناخ المد الديمقراطي كان الوفد ومرشحوه موضع تأييد عامة الشعب بصرف النظر عن ديانة هذا المرشح أو ذاك، وانتشر شعار مأثور مازلنا نذكره إلى الآن وهو أنه: "لو رشح الوفد حجراً لانتخبناه".

وقد ترتب على ذلك أن كان للأقباط تواجد فعال على الساحة السياسية في صورها المختلفة سواء أكان ذلك في مجالس البرلمان أو في المناصب الوزارية أو في مجالات الفكر المختلفة والتأليف والصحافة وكافة وظائف الدولة وفي المواقع التي تشارك في اتخاذ القرارات وصياغة الوجدان والهوية.

ومن كل ذلك يتضح أن فترة حكم الأحزاب السياسية الليبرالية بزعامة الوفد بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ كانت

* ظل ابراهيم فرج باشا سكرتير حزب الوفد الي ان توفي في اغسطس ١٩٩٤ وقد اثر حزب الوفد ان يبقى على هذا التقليد وتم اختيار سعد فخري عبدالنور ليكون خلفاله

فترة تاريخية خصبة وثرية من وجهة نظر اختفاء التمايز الديني والسير في طريق بناء الدولة العلمانية ونمو الوعي الحضاري المتأثر بالاتجاه الغربي وتقلص دور الدين على الساحة السياسية إلى أن قامت جماعة "الإخوان المسلمون" بإدخال الدين الإسلامي ليكون طرفاً في "اللعبة" السياسية وباعتباره، حسب رأيهم، أساس الحكم ولكن حركة الإخوان المسلمين كانت ضعيفة ولم يشعر بها أحد إلا أن الحرب العالمية الثانية وما بعدها عندما كونت فرقها المسلحة وقامت ببعض الاغتيالات السياسية في أواخر الأربعينيات ثم زاد نفوذها في حقبة الرئيس السادات وحتى الآن.

ومع ظهور إسرائيل عام ١٩٤٨ على أساس ديني تقلص الفكر الليبرالي الذي أرسى قواعده الوفد وظهرت فكريات جديدة ممثلة في مبادئ الإخوان المسلمين كفكر يميني يدعو إلى العودة لأيام الإسلام الأولى وذلك كرد على الفكر الصهيوني وظهرت كذلك الأفكار اليسارية بكافة ألوانها تدعو إلى تجاوز الحاضر والسالف إلى مستقبل علماني ديمقراطي عادل أن تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠.

وفي هذا البحر المتلاطم من الاتجاهات المتعارضة ظهرت جماعة غير متجانسة من ضباط الجيش يملؤها الحماس والنقاء لتأخذ الحكم وتمهد لفترة تاريخية طبعت بطابع شخصية جمال عبد الناصر.

الأقباط وعبد الناصر:

.كانت نقطة البداية في الحقبة التي يشار إليها بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي تنظيم "الضباط الأحرار" داخل الجيش المصري إبان حكم الملك فاروق، وقد تصادف نتيجة لسرية التنظيم ولعوامل أخرى أن قيادات الحركة وما سمي بعد ذلك "مجلس قيادة الثورة" (وعددهم ١٢) لم يكن بينهم قبطي واحد. ولذلك فإن فترة حكم عبد الناصر لم تشهد أي تواجد للأقباط على الساحة السياسية في المستوى القيادي وقد اكتفى نظام الحكم بالبحث عن قبطي من "التكنوقراط" الفنيين لكي يقوم بدور تمثيل الأقباط في الوزارة. وكان اختيار هذا الوزير أو ذاك مبنياً على حسن السمعة فيما يتعلق بسلوكه الشخصي ثم على قدرته في مادته التخصصية وغالبا ما كان أستاذاً جامعيا ولعل أبرزهم الذي كان قادرا على الاستمرار أطول مدة ممكنة هو الدكتور كمال رمزي استينو إذ كان مشهودا له بالنزاهة والخبرة في ميدان الزراعة والتموين ولكنه هو ذاته لم يدع أنه كان في يوم من الأيام رجل سياسة.

وظل الأقباط في حالة ترقب منذ بداية عام ١٩٥٢ غير أنهم شعروا بنوع من الارتياح في أواخر عام ١٩٥٤ عندما اصطدم جمال عبد الناصر مع الإخوان المسلمين ولكنهم استمروا في سلبيتهم في عالم الانتخابات والحياة العامة لأنهم وجدوا صعوبة شديدة لاستئناف نشاطهم مثلما كانوا أيام انتخابات الوفد وعندما تقرر عمل انتخابات عامة لأول مجلس للأمة في عهد الثورة عام ١٩٥٧، اتضح لهم مع الممارسة أن وصول قبطي إلى مقعد في هذا المجلس لهو أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا.

قبل ذلك كان قد تقرر حل جميع الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوفد وطرحت شعارات جديدة تماما فقد أصبحنا "كلنا هيئة التحرير" ثم أصبح "الاتحاد القومي" هو الوعاء الأم وتلاه الاتحاد الاشتراكي العربي كصيغة لـ "تحالف قوى الشعب العامل" ولذلك فإن كل المرشحين كان يشترط أن يكونوا أعضاء هذا "التنظيم الواحد" وهكذا ودون تخطيط ظهرت الطائفية على السطح مرة أخرى في عملية الانتخابات.

صار واضحا لكل متابع للحركة العامة أن الانتخابات عام ١٩٥٧ لن توصل أى قبطى إلى المجلس الأول فى عهد الثورة. فحين يتم التضييق على الاختيارات الطبيعية، أو يتم التشكيك فيها، فإن البديل لابد أن يكون غير طبيعى كأن يتم على الأساس الفئوى أو الدينى أو الشللى أو غيرها.

وقد أدرك عبد الناصر بحسه السياسى هذه المشكلة، فاضطر إلى ابتكار أسلوب جديد لم يمارس من قبل حتى يضمن تواجد الأقباط فى المجلس النيابى وقرر إداريا "قفل" عشر دوائر اختيرت بدقة حيث التواجد القبطى محسوسا ومؤكدا، وذلك بأن يقتصر الترشيح على الأقباط وحدهم مستفيدا من أن المرشح لابد أن يأخذ موافقة الاتحاد القومى (فى ذلك الوقت) والذى كان له حق الاعتراض على أى مرشح دون إبداء الأسباب.

تركت هذه الدوائر للتنافس بين المرشحين الأقباط فقط، ولكن مع اشتراك كل أهالى هذه الدوائر أقباطا ومسلمين فى عملية الانتخاب، ومن بين الأعضاء الذين فازوا فى هذه الانتخابات الدكتور فائق فريد عن منطقة شبرا بالقاهرة حيث يوجد بالفعل تجمع واضح من المسيحيين، ولكن هذا التجمع لم يكن قادرا* فى أية انتخابات تمت بعد ذلك على إمرار أى مرشح قبطى وذلك عندما تقرر الاستغناء عن أسلوب قفل الدوائر فى الانتخابات التالية.

على أن الإعلان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ قد اتخذ ذريعة لحل مجلس ١٩٥٧ فاختفى بكل ما يحمل من خبرة هذه الانتخابات ذات الدوائر المقفلة على الأقباط، والمؤسف أنه تم بعد ذلك القبض على الدكتور فائق فريد ليقضى خمس سنوات فى معتقل الواحات من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤، الأمر الذى أسهم ولو جزئيا فى مزيد من سلبية أقباط مصر فآثروا الابتعاد عن الساحة السياسية.

وفى كل المجالس النيابية التى تلت ذلك، أستُغنى عن نظام قفل الدوائر واكتفى بحق رئيس الجمهورية فى تعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب (أو الأمة) لتمثيل أقليات رُؤىَ ضرورة تواجدها فى المجلس ولو بشكل رمزى، وهذه الأقليات هى الأقباط واليسار والمرأة وجرى العرف أن يكون غالبية الأعضاء المعينين من الأقباط، وكثيرا ما كان الاختيار لعضو يمثل التيارين معا، فاختير الأستاذ أبو سيف يوسف ممثلا لليسار وهو قبطى فى ذلك الوقت، وكان مديرا لتحرير مجلة الطليعة اليسارية إلى أن أقفلت عام ١٩٧٧ أيام رئاسة المرحوم يوسف السباعى لجريدة الأهرام.

وظل أبو سيف عضوا معينا فى برلمان ١٩٦٨ / ١٩٧١، إلى أن اتخذت الحكومة موقفا معاديا للاتجاهات اليسارية فأوقفت اختيار ممثل لليسار. رغم احتجاج الأقباط على هذا الأسلوب وهو تمثيلهم بعشرة أعضاء فقط من بين ٣٦٠ عضوا فالملاحظ أنه كثيرا ما كان عددهم يقل عن العشرة المسموح بهم، لأن الحكومة لم تكن تجد من وسيلة إلا التعيين عندما ترغب فى إدخال شخص بعينه على الساحة السياسية كجزء من خطة مستقبلية، ولعل أبرز مثل على ذلك هو تعيين الدكتور مصطفى خليل فى برلمان ١٩٧٦ ضمن هؤلاء العشرة وكذلك الدكتورة آمال عثمان عن المرأة وكان تعيين الاثنين هو مدخلهما للوزارة والحياة العامة وكذلك كان تعيين د. رفعت المحجوب فى برلمان ١٩٨٤ لكى ينتخب رئيسا لمجلس الشعب.

أيا ما يكن من أمر فإن الأعضاء المعينين أقباطا كانوا أو مسلمين لم يكونوا ذا فاعلية فى داخل المجلس، فقد علمتهم الخبرة بأن يكونوا مصفقين ومداحين وفى أفضل الأحوال صامتين وإلا فإنهم يعرفون مسبقا أن مصيرهم

* كان اسم د. رشدى سعيد ضمن قوائم المطلوب اعتقالهم فى حركة سبتمبر ١٩٨١ ولكنه تمكن من الخروج من مصر ولم يعتقل ثم هاجر الى امريكا من وقتها ولكن مشاعره ووجدانه لا يزالان فى مصر

إلى الاستغناء عن خدماتهم مع انتهاء فترة المجلس وهذا ما تم بالفعل للدكتور رشدي سعيد * أستاذ الجيولوجيا المعروف والذى عين فى كل المجالس منذ عام ١٩٦٤، ولكن استغنى عن خدماته ولم يعين عام ١٩٧٦، لأنه لم يكن مؤيدا لسياسة الحكومة على طول الخط فى السنوات الأخيرة لهذا المجلس. ولقد لاقت الدكتورة ليلى تكلا نفس المصير إذ رفض تعيينها فى المجلس الذى تشكل عقب الانتخابات الشهيرة والتى لم يدافع أحد عن نزاهتها فى صيف ١٩٧٩ وذلك لأن الدكتورة ليلى تكلا قد انتقدت اتفاقيتى كامب دافيد فى الكواليس رغم أنها صوتت مع الاتفاقيتين عشية أن صدر القرار بحل مجلس الشعب فى أبريل عام ١٩٧٩.

وإذا كانت هذه التفاصيل لضمور دور الأقباط على الساحة السياسية وفى مجال البرلمان فى تعبر عن إحجام الأقباط فى هذه الحقبة إلا أن الأقباط قد سعدوا من ناحية أخرى بالقرارات الاشتراكية وبالمناخ العام الذى أوجده عهد عبد الناصر من عدالة اجتماعية وإعطاء كل مواطن نفس الفرص بصرف النظر عن وضعه الطبقى أو معتقداته الدينية واستقرت فى هذه الحقبة قواعد جديدة: المساواة عند دخول الجامعات وامتحانات القبول للوظائف العامة وغير ذلك من الأمور، فقد أشاع الفكر الاشتراكى على كافة نواحى الحياة وبالتالى قل إحساس القبطى بالقهر ثم تسلح بالعلم والعمل لكى يأخذ مكانه فى المجتمع الذى كان فى طريقه لوضع قواعد وأسس جديدة.. وقبل الأقباط عن طيب خاطر التواجد الشكلى المحدود على الساحة السياسية لأنهم أدركوا أن القيادة الحقيقية والفعالة لم تكن للمجالس النيابية بل كانت بالفعل لشخص عبد الناصر وهو موضع ثقة الجماهير العريضة كلها أقباطا ومسلمين وعلى المستوى العربى ودول العالم الثالث على كافة مواقعها.

الأقباط واليسار:

لم يقترب جمهور مصر العادى من الأفكار الاشتراكية والماركسية والشيوعية كما تبلورت فى العالم الغربى والأوربى إلا إبان الحرب العالمية الثانية نتيجة لدخول الاتحاد السوفيتى الحرب إلى جانب الحلفاء وبروز الصراع الفكرى بين الأفكار الفاشية من جانب وتحالف الديمقراطيات الغربية مع الأحزاب الشيوعية والاشتراكية من جانب آخر، وقد أدى هذا المناخ العالمى وتتالى أخبار الحرب إلى انتشار هذه الأفكار بين المثقفين والشباب فى القاهرة والإسكندرية ثم امتد تأثير هذه المبادئ - لكن بصعوبة بالغة - إلى المدن الأصغر ثم إلى الريف وحتى الآن وبعد مضى ما يقرب من الأربعين عاما * فإن المبادئ اليسارية مازالت محدودة الانتشار حتى بين الطبقات العمالية فيما عدا بعض القيادات الواعية فى بعض المناطق الصناعية المعروفة كحلوان وشبرا الخيمة وكفر الدوار والمحلة الكبرى حيث توجد بالفعل تكتلات عمالية ضخمة منذ زمن بعيد.

أما فى الريف فإن التواجد اليسارى غير فعال فيما عدا أنصار عبد الناصر وفى مجالات المناطق التى استفادت من الإصلاح الزراعى فى الأساس.

فإذا عدنا لتحليل علاقة الأقباط باليسار فإن الظاهرة التى تدعو للتأمل هى أن عدد الأقباط الذين تأثروا واعتنقوا المبادئ الماركسية والشيوعية كان أكثر بشكل واضح من نسبتهم العامة إلى مجمل تعداد شعب مصر،

* كتبت هذا عام ١٩٨٠ وقبل ان يتفكك الاتحاد السوفيتى ورغم ان حزب التجمع كان طوال فترة الثمانينيات مدافعا عن الاقباط الا ان الاقباط لم يقبلوا عليه كشعب وجماهير بل التفوا حول المؤسسة الدينية لادراكهم ان فاعلية الاحزاب في مجملها محدودة ان لم تكن معدومة

وظل الأمر كذلك منذ الأربعينيات إلى سنوات قليلة مضت.

هذا وقد تعرضت الحركات اليسارية إلى حملات اضطهاد شديد وغير مبرر ظهورها وبالذات خلال حكم الحكومات الرجعية، ممثلة فى حكم إسماعيل صدقى والنقراشى وغيرهما فى أواخر الأربعينيات وكان القول السائد بأنه لو قبض على وطنى وكان مسلما اتهموه بالانتماء إلى تنظيمات جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه كان يصنف بواسطة رجال الأمن كشيوعى لو كانت ديانته مسيحية أى قبطيا.

- وربما يعود انتشار أفكار الاشتراكية الديمقراطية إلى حقبة الثلاثينيات وبالذات إلى المناخ الثقافى الذي كان على رأسه سلامة موسى فى اجتماعات صباح الجمعة فى جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة حيث كان يناقش فيها بحرية الأفكار الاشتراكية من منطلق علمى وحضارى يدعو إلى اقتفاء أثر الحضارة الغربية بعيدا عن "غيبيات الدين" وهو الأمر الذى شد انتباه كثير من شباب هذا الجيل الذى تأثر بعصر النهضة فى أوروبا ومن ثم اتجهوا إلى دعم حركة تنوير بين المثقفين المصريين الذين ارتبطوا وارتضوا ثقافة حوض البحر الأبيض المتوسط استمرارا لما دعا إليه الخديوى إسماعيل من أن تكون "مصر قطعة من أوروبا" ثم تبناه كثيرون فى مقدمتهم أحمد لطفى السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ولويس عوض وغيرهم.

وعندما دخل عبد الناصر فى صدام مع عبد الكريم قاسم فى أواخر الخمسينيات، اضطهد الشيوعيين واليساريين، وقادت الدولة حملة شرسة اعتقل فيها عدة آلاف من الشيوعيين وزج بهم فى سجون مصر المختلفة فى أبى زعبل والقناطر والفيوم ثم فى عمق الصحراء فى الواحات العديد من النساء فى سجن القناطر الخيرية وظل غالبيتهم ما يزيد على خمسة أعوام فى السجون والمعتقلات من أوائل ١٩٥٩ وحتى زيارة خرشوف لمصر فى مارس ١٩٦٤ عند افتتاح المرحلة الأولى فى السد العالى وتحويل مياه نهر النيل.

وقد لفت نظر المباحث العامة عندئذ ظاهرة أن ما يزيد على نحو ٣٠٪ من المعتقلين هم من الأقباط، وحاولوا أن يجدوا لذلك تفسيرات عديدة.

لم يكن الأمر فى حاجة إلى استفسار أو تعليل فالمعروف أن المبادئ الاشتراكية تستهوى أول ما تستهوى الفئات التى تشعر أنها مضطهدة بشكل أو بآخر، وقد أقبل بعض المثقفين الأقباط على هذا التيار الفكرى الجديد باعتباره امتداداً أكثر تقدما للأفكار الداعية لإرساء قواعد الدولة العلمانية التى صارع وطالب بها الوفد وما توهموه من أن المبادئ الاشتراكية سوف تقضى على ما تبقى من فوارق بسبب الدين.

غير أن خبرة الأقباط فى عهد عبد الناصر أقنعتهم بأن الطريق ليس قصيرا أو ممهدا بعد، لتقبل هذه الأفكار خصوصا وقد لاحظوا أن تيار الانتماء الإسلامى ممثلا فى الإخوان المسلمين أو الجمعيات الدينية فى تصاعد مستمر، وبالذات بعد انكسار حزيران ١٩٦٧.

وهكذا وجد الأقباط أنفسهم وقد تقوقعوا مرة أخرى مثلما تفعل الدودة بالفعل عندما تنكمش داخل الشرنقة وقت الإحساس بالخطر، فآثروا الابتعاد عن التيارات السياسية المتصارعة واكتفوا بالتواجد والنشاط الشرعى داخل تنظيمات الكنيسة الدينية ولذلك تجد أن فترة ما بعد ١٩٦٧ كانت مقرونة بنشاط مكثف فى مجال الثقافة الدينية، وما سميت بعد ذلك بالتربية الكنسية وهى امتداد لحركة مدارس الأحد الإصلاحية فى الثلاثينيات، فترعرت اجتماعات الشباب الجامعى فيما يسمى بالأسر الدينية فى معظم الجامعات وازدهرت داخل أسوار الجامعة وخارجها، وكيف أن كل ذلك يصب فى اجتماع ضخم يقيمه مساء كل جمعة الأنبا شنوذة منذ افتتاح الكاتدرائية الكبرى بالعباسية عام ١٩٦٨ وكان ذلك وقت أن كان البطريرك هو الأنبا كيرلس السادس والذى كانت

تربطه بعبد الناصر صداقة واحتراما متبادلا.

وهكذا اختفى من الساحة السياسيون القدماء زعماء الأقباط فى الوفد من أمثال ويصا واصف فى الثلاثينيات ثم مكرم عبيد فى الأربعينيات وظهر بدلا منهم زعامات جديدة تلبس العمامة السوداء، تمارس قيادتها وسيطرتها من خلال كراسى الأسقفية والبطريركية فبدلاً من أن تسير مصر نحو العلمانية - امتداداً لمسيرة الوفد عام ١٩١٩ - إذ بالنفوذ السياسى يتسرب إلى القيادات الدينية أى وأن القيادات الدينية قد أخذت موقع القيادة وأصبحوا هم المتحدثون باسم الأقباط ولم يسمح رسميا بوجود قيادات سياسية قبطية إلا إذا نمت من خلال الأجهزة والتنظيمات الدينية وأشيع بأن قائمة التعيينات والاختيارات فى المناصب السياسية فى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء يحسن أن تأخذ رضى وبركة السلطة الكهنوتية *.

وقد أثبتت الأحداث أن حركة الأقباط العامة تصبح ذات تأثير أقوى عندما يكون الضغط من خلال رجال الدين، لأن اعتقال رجل سياسة قد يكون أمراً سهلاً وممكناً بينما تعمل السلطة ألف حساب قبل الدخول فى صدام مع أسقف أو أحد القيادات فى المجمع المقدس ** وقد أثبتت الأحداث هذا المفهوم الجديد، فعندما أعلنت حكومة ممدوح سالم فى أغسطس ١٩٧٧ عن نيتها تطبيق الحدود فيما يتعلق بالذات بتطبيق حد الرده.. لم تستطع القوى التقدمية أن تواجه الموقف ولكن الأنظار اتجهت إلى قيادة الكنيسة لاختبار أسلوبها وطريقتها فى معالجة الأزمة.. وقد أعلن البابا شنودة الثالث حالة الصيام لجميع الأقباط لعدة أيام وتنفيذ ذلك فى جميع المدن والقرى فى مصر كتعبير عن رفض إبدال الوطنية بالدين فكان ذلك هو الأسلوب المبتكر والفعال والذى أدى إلى تراجع الحكومة وإعلانها الصريح بسحب مشاريع القوانين المقدمة إلى البرلمان فى هذا الشأن، وقد كان للتكتلات القبطية والتى هاجرت واستقرت فى أمريكا واستراليا تأثير فى الضغط على الحكومة من الخارج، إذ تحركوا متظاهرين ضد هذه التشريعات ولم يهدأ لهم بال إلا بعد أن أرسلت لهم القيادة الدينية فى مصر بما يفيد بزوال الأزمة، وقد تم كل ذلك دون أن تكتب الصحافة المصرية عن هذه التحركات سطرا واحدا.

هكذا نرى كيف أن صورة الحركة السياسية للأقباط قد أخذت مسارا معكسا لحركة التاريخ إذ بدأوا صراعهم فى أوائل القرن من منطلق المحافظة على حقوقهم كأقلية من خلال قيادة مدنية تناقش أمور الدنيا قبل الحرب العالمية الأولى ثم امتزجوا تماما مع الحركة الوطنية فى كافة تنظيمات الأحزاب السياسية لدفع الاتجاه العلمانى للدولة بهدف تذويب الفوارق بين الأديان وكان ذلك سمة الفترة بين الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم استمروا فى الاندفاع فى الاتجاه الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية فانضم بعض قياداتهم إلى حركات اليسار لحل مشاكل كل الفئات المضطهدة بما فيها المرأة وظل الأمر كذلك حتى نهاية فترة عبد الناصر.. أما فترة السبعينيات فإن السمة الأساسية لها هى لجوء الطبقات الحاكمة إلى تقوية التيارات الدينية الإسلامية بهدف الحد من التيارات والأفكار اليسارية فى كافة صورها...

كل ذلك قد دفع بالأقباط إلى التقوقع مرة أخرى والالتفاف حول التشكيلات والتنظيمات الدينية ومن ثم لبست قياداتهم العمم السوداء، وأصبح الاهتمام أو الهموم هى الحديث عن حقوق إنشاء الكنائس أسوة بالجوامع بدلا من الحديث عن حقوق متساوية فى فرص العمل والوظائف العامة، وأيضاً الحديث عن حوادث الاعتداء على الكنائس وأسلوب حمايتها بدلا من قصص مهاجمة معسكرات الانجليز فى قناة السويس أو مشاكل التحرر

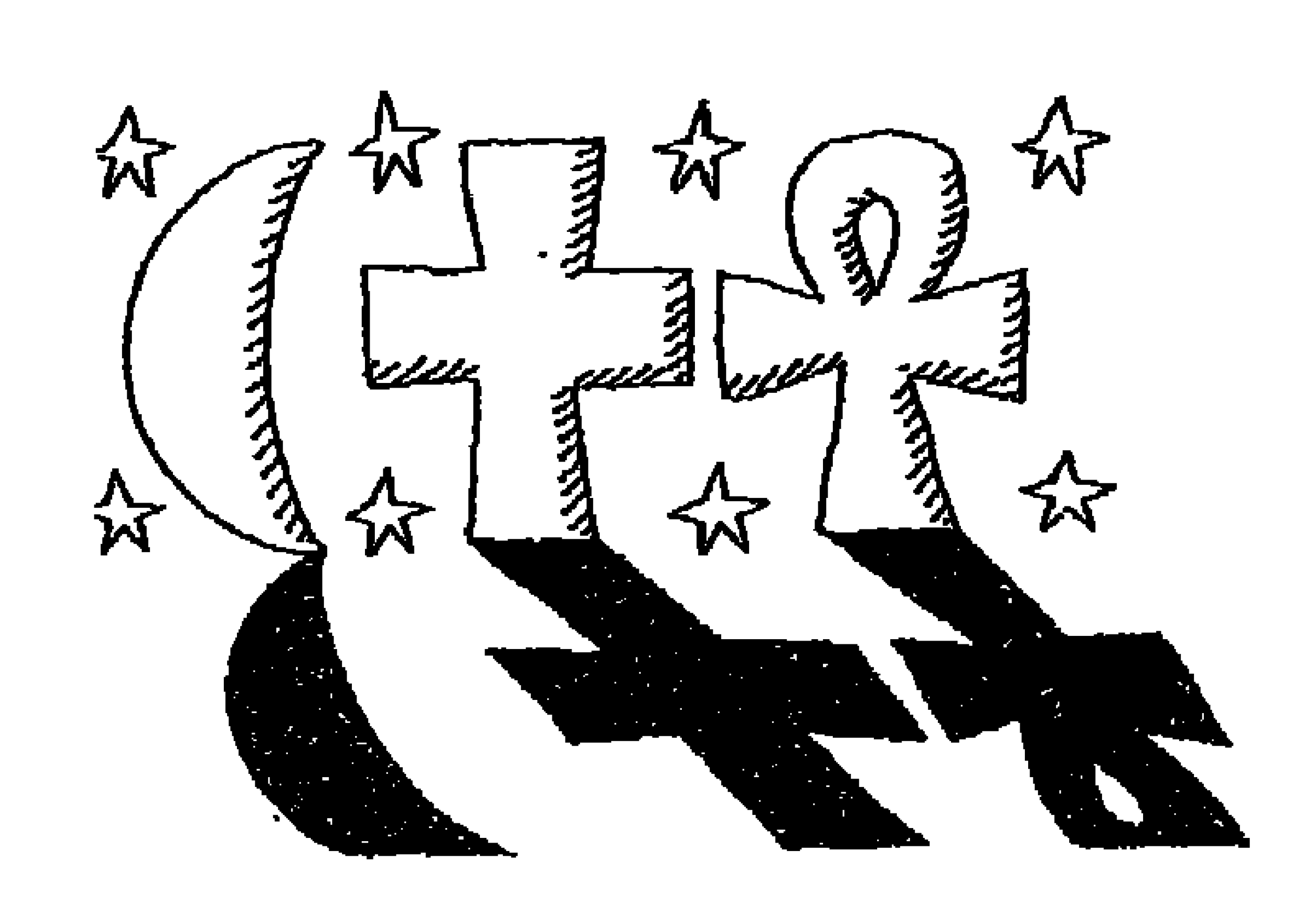
* كتبت هذه العبارات عام ١٩٨١ كما لو كانت رؤية مستقبلية تأكدت بالفعل فى الحقبة الحالية ويبدو أنها ستستمر لفترة قليلة قادمة.

** ثبت خطأ هذه الرؤية، فقد تم احتجاز البابا ثم اعتقال ثمانية أساقفة وأربعة وعشرين كاهنا.. وهذا موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب.

أو القضايا الاجتماعية والفكرية والحضارية.

ما يجد في الأمر أمرا وتضطرب العلاقات بين الجماعات الدينية الإسلامية ونظيراتها المسيحية في الجامعية في المنيا وأسيوط أو عندما اعتدى بالفعل على كاهن في قرية التوفيقية بمركز سمالوط بالمنيا نتيجة هذا العدوان في مارس ١٩٧٨، أو عندما احترقت كنيسة الخانكة عام ١٩٧٢، أو كنيسة قصرية بمصر القديمة في مارس ١٩٧٩... عندما يحدث شيء من هذا أو ذاك لا يُكتب حرفٌ واحد في الجرائد تسمى بالقومية أو يجرى حوار ولا مناقشة بين المثقفين أو قيادات السياسة لإيجاد المناخ والتوعية الوطنية الحضارية المناسبة وإنما يقتصر الأمر على حوار سري بين "أجهزة الأمن المختلفة" وبين "المطارنة والأساقفة" باعتبارهم جهة الاختصاص.. ولذلك فإن الحوادث تتكرر وأغلب الظن أنها ستستمر في التكرار في صور مختلفة لأن مناخ السياسة لم يتغير...

لكن مهما تعالت الصيحات في صورها المختلفة بأجهزة الإعلام من أن القاعدة العريضة سليمة مائة في المائة وأن ما يحدث هو من "قلة قليلة منحرفة". ومهما تتكرر في مانشتات الصحف صور الأذرع والأيادي متشابكة بين أسقف المحافظة مع شيخ المعهد الديني، فإن رأي المتابعين لهذه الحوادث هو أن المشاكل ومثل هذه الوقائع ستستمر لأن أسلوب المعالجة يقتصر على السطح دون العمق، ولأن الحكومة سعيدة بتواجد هذه الجمعيات الدينية من كلا الطرفين بهذه الصورة لأسباب "في نفس يعقوب" *.



* آثرت أن يبقى النص المكتوب كما هو في كتاب «نعم أقباط.. لكن مصريون»، فيما عدا تعديلات شكلية هنا وهناك، إذ يبدو أن رؤيتي كانت صادقة، وقد آثرت أن أدمج خطبة السادات تحت عنوان «الأقباط واليسار» تحاشيا للمواجهة مع السادات.

- ٣ -

نعم أقباط.. ولكن مصريون

سوف يسجل التاريخ أن عام ١٩٨٠ كان من الأعوام الحزينة على مصر فيما يتعلق بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ففي ليلة عيد الميلاد أي في مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عدة أحداث في ذات اللحظة جديرة بالتسجيل. بدأت بأن ألقى وزير الداخلية * بيانا في التليفزيون يؤكد فيه أنه قد تمكن من القبض على عملاء أرسلوا ضمن مؤامرة إيرانية للتخريب ووضع متفجرات على الكنائس في ليلة عيد الميلاد، وكان ذلك تعقيبا على شهادة شاهد ظهر قبل الوزير وأدلى باعترافات أعطت انطباعا كما لو كانت جزءا من "مسرحية سابقة التجهيز" إذ أقر فيها هذا الشاهد الإيراني بلغة عربية فصحى أنه جاء لمصر للتخريب ومن عجب - وبمصادفة مدهشة احرجت الوزير إيما أحراج فأثناء البرنامج التلفزيوني أو بعده بقليل كانت تلقى بالفعل قنابل على بعض الكنائس في مدينة الإسكندرية... ومن المفارقات التاريخية أن ذلك الوقت كان سابقا ربما بساعة أو ساعتين لإلقاء البابا شنودة خطابه التقليدي كعظة عيد الميلاد والذي يحيي فيه عادة ضيوفه من كبار المسئولين في الدولة لتشريفهم حفل صلاة الميلاد مرددا أسماءهم واحدا واحدا.. ثم استطرد في خطابه بأنه يصلي من أجل المجاهدين في أفغانستان وكذلك من أجل السلام في المملكة العربية السعودية بعد حوادث الاعتداء على المسجد الحرام.

وتتطور الأمر بسرعة فقبل عيد القيامة بأيام وتحديدا في ٢٣ مارس ١٩٨٠ الموافق ١٧ برمهات ١٦٩٦ للشهداء صدر قرار غاضب من "المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية" - وهو أعلى سلطة كهنوتية للأقباط - ينتهي إلى "إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة في الكنائس، مع عدم تقبل التهاني بالعيد، وذلك تعبيرا عن الآلام التي يعانيها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف في الأديرة خلال العيد...

وكان هذا البيان الذي أذيع في جميع كنائس مصر بمثابة "القشة التي يمكن أن تقسم ظهر البعير"، وبسرعة رهيبة تعكرت مياه النيل الصافية وتحولت الجلسات العائلية في الأمسيات إلى حلقات ساخنة من النقاش الحاد والمر، وبدلا من الزيارات والاتصالات الهاتفية الرقيقة المتبادلة بين المسلمين والأقباط في هذه المناسبات إذ بالخصومة بين الأشقاء تظهر على السطح. وكل طرف يلقي اللوم على الطرف الآخر.. وتولد مناخ رهيب كما لو كنا على فوهة بركان..

ومما زاد الطين بلة أن وزير الداخلية قد تعجل مرة أخرى فألقى بيانا عن هذه الأحداث يوحي بأن الأقباط يبالغون في تصوير أحداث بسيطة عادية.. وقد أفزع بيان الداخلية جمهور الأقباط، والعجيب في الأمر أن الصحافة القومية وبالذات جريدة "أخبار اليوم" نشرت مقالات اعتبرها الأقباط هجوما صريحا عليهم... وهكذا

* وزير الداخلية المشار إليه هو اللواء النبوي إسماعيل وكان أحد من شاركوا مع السادات في مخطط تنمية التيار الديني الإسلامي مع المهندس عثمان أحمد عثمان، ثم السيد محمد إسماعيل محافظ أسيوط.

ازداد الموقف تعقيداً وبدا كما لو كنا على عتبة مرحلة "فتنة طائفية" بالفعل.

إن هذا ما كنا نخشى الوصول إليه وما الكتابة التى سطرناها، والدراسات التى أوردناها... إلا خوفا من أن تصل مصر إلى ما تُدفع إليه.. وأتمنى أن تكون سطور هذا الكتاب فى اتجاه إطفاء الفتنة الحالية، والتى لا أشك فى أنها ستمر بسلام، ولعلها تفتح حوارا أهدأ يهدينا جميعا لطريق سوى ويجنب مصر كل فتنة.

وفى مناخ هذه المعمعة هذا والتوتر من الجانبين *، نجد كافة أنواع المفسرين والشارحين والمحللين... كل طرف يلقى اللوم على الطرف الآخر... وهذا هو الهدف لكل من لا يحب مصر ويكره وحدتها... فبدلا من أن نفكر ونحلل ليتجه نظرنا نحو من المستفيد من شرخ مصر، إذ بنا نوجه الاتهامات إلى بعضنا البعض... الأقباط غاضبون ويتناقلون أخباراً حول ما يحدث بين الطلاب فى المدن الجامعية، فى الإسكندرية وفى المنيا وفى أسيوط.. السلطات الدينية القبطية تستخرج من ملفاتها القديمة حوادث حريق كنيسة الخانكة وكنيسة قصرية الريحان فى مصر القديمة، وكنائس أخرى صغيرة فى أماكن متفرقة وقرى هنا وهناك... حوادث العدوان البسيطة تضخم فأبناء الكدمات للطلاب تصور وكأنها حوادث قتل...

والجمعيات الإسلامية من الجانب الآخر تصيح مطالبة بحقها فى تطبيق الشريعة الإسلامية، وكأن الأقلية القبطية هى العثرة والعقبة فى تحقيق هذا الهدف.. وتخرج المنشورات هنا وهناك... حتى يقال إن بعضا من هذه المنشورات مدسوسة ممن يجدون لهم مصلحة فى شق مصر.

من يكره الحكومة لسبب أو لآخر، يجدها فرصة مواتية لكى يلقى اللوم كله على الحكومة.. ويجد لذلك أسبابا وأسبابا، ويدلل بأن الحكومة هى التى اختارت محافظا بالذات فى محافظة بالذات لكى يكون ويمول ويشجع الجمعيات الدينية من سنوات طويلة **... وبعض الظرفاء كعادة المصريين فى مواجهة الأزمات يجدون فى الموقف المشتعل تسلية ويقولون: اتركوا الحكومة تجنى ثمار ما غرست..!! أو يكرر ترديد المثل "ضع طوبة على طوبة لتظل "العركة" منصوبة"!!.

أن النظرة الواقعية والعملية تحتم علينا - رغم كل الرغبة لدى المثقفين فى التحليل والدراسة - أن نتجمع كلنا لإنقاذ الموقف المتأزم ونطفئ النار التى توشك أن تستعر، وعندئذ، نجلس فى هدوء لنحلل ونناقش وحتى نتعاتب... لأن النار إن تأججت وتمكنت فإنها ستصيب الصالح والطالح على حد سواء، وستفجر ألغاما كثيرة موقوتة وغير موقوتة لن يسلم منها مواطن شريف مسلما كان أم قبطيا.

إن الخريطة السياسية داخل مصر توضح أن هناك قوى سياسية كثيرة صغيرة ومتناثرة فوق السطح، ولكن المؤكد، هو أن هذه القوى التى تتحرك على الساحة قليلة الفاعلية محكومة الحركة، إذا قورنت بالقوى السياسية غير المعلنة أو التى يشار إليها بأنها تحت الأرض، فضلا عن تنظيمات دينية قد يبدو مظهرها بعيداً عن عالم السياسة ولكنها ذو أثر فى الساحة السياسية.

وإذا تركنا جانبا ساحة مصر الداخلية واتجه نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، نجد أن الدول والشعوب على طول المنطقة وعرضها تعيش صراعات وتفجرات طائلة، ومن الطبيعى أنه بالقدر الذى نكون فيه مؤثرين فى الأحداث وفى المنطقة، لابد وأن نكون كذلك وبنفس القدر متأثرين بالأحداث والصراعات

* هذه العبارات وهذا الجزء كتب عام ١٩٨٠ أى فى المناخ الذى أدى إلى أحداث سبتمبر ١٩٨١ فى الجزء الثانى.

** لم يكن المناخ السياسى عام ١٩٨٠ أن اذكر اسم هذا المحافظ ولكنه صار الآن معروفا وقد أقيل من منصبه بعد أن دمر محافظة أسيوط وزرع فيها شجر الفتنة والأصولية التى مازالت وستظل توفر ثمرة الإرهاب المر، لأنها لم تجتث بعد من جذورها وربما يكون العلاج النظرى ،التلقيح الثقافى، الموضحة فى الجزء الثالث

التى تدور من حولنا، فلسنا جزيرة معزولة فى مياه المحيط الهادى.

وإذا كان الصراع السياسى فى لبنان والذى أخذ شكل الصراع الطائفى، قد تفجر عام ١٩٧٥ عقب أحداث صغيرة هنا وهناك، فإن الواقع المرير الذى يعيشه لبنان حتى الآن * ليدل على أن كل الطوائف الدينية والسياسية اللبنانية قد عانت من هذا الصراع. ولذا فلا غالب ولا مغلوب فى الصراع الطائفى أو الحرب الأهلية ولكن خراب ودمار على الكل. إن ذلك يدعونا لأن نبذل كل الجهد ونتوادد ونرجح العقل والحكمة ونكبت بعض المشاعر وربما بعض ما يتصوره كل منا حقوقاً أو واجبات أو أهدافاً.. لكى نتجنب "لبننة مصر" ولو على الطريقة المصرية.

صحيح أن ظروف مصر تختلف تماما عن ظروف لبنان، فالمصريون فى الأساس مسالمون ويبتعدون عن العنف بقدر الإمكان، فمن المعروف أن أغلب شعب لبنان رجلا أو امرأة، وربما طفلا أو شيخا، غالبا ما يكون لديه سلاح وقد تمرس على أن "يقوس" أى أن يصوب الطلقات النارية من بندقية أو مدفع، ولعلها زادت الآن وأصبحت الهاون أو الصاروخ.

إن وادى مصر المنبسط وسريان الماء الهادئ على صفحة النيل قد أوجد نفوسا منبسطة هادئة، بخلاف الجبال والوديان فى لبنان، والتى يوجد فيها وعليها تكتلات على أسس طائفية، ومن ثم فإن مصر لن تتلبنن * على الطريقة اللبنانية... حمداً لله.

ولسنا من السذاجة بحيث نردد ترديدا ميكانيكيا بأن ما حدث فى لبنان لا يمكن أن يحدث فى مصر كما لو كنا قد تحصنا بواسطة مصل اجتماعى خاص يمنع أمراض الغير من أن تصيبنا.. فنحن شعب مثل باقى الشعوب له مميزاته وله كذلك سلبياته، والكل يدرس ويتفنن فى معرفة تكويننا النفسى لعله يخترق حصننا من خلالنا.

وفى ذات الوقت هناك نغمات أخرى ليست مقنعة مؤداها هو أنه ما دام هناك مخططات خارجية تعبث وتدفع بنا نحو الفتنة الطائفية، فإن هذا قدرنا ولا سبيل لدفعه.. ولكنى أستنكر هذا المنطق أيضاً، لأنه يدل على السلبية أى أننا شعب مسلوب الإرادة.. إن هذا بلدنا ومصيره بأيدينا، أو على الأقل ينبغى أن يكون كذلك، ولابد لنا - فى القضايا المصيرية - من أن نتمسك بأن يكون حاضرنا ومن ثم مستقبلنا فى عصمتنا.. وهذا هو مغزى ما يسمى بالقضايا المصيرية الوطنية حيث يمكن أن يتم حولها إجماع وطنى شبه كامل.

وللأمانة فإننى كمصرى قبل أن أكون قبطيا، أعتقد أنه لا توجد قضية أفضل أو أهم أو أكثر حيوية من قضية الوحدة بين الأقباط والمسلمين يمكن أن يجتمع عليها وحولها الغالبية الكبرى من شعب مصر.

إن المؤمرات الخارجية لا تخلق المشكلة، ولكنها تستفيد من شرخ قائم فتعمقه حتى ينهار الجدار ويتساقط على كل من فيه، ولعلى فى غنى عن أن أعدد الجهات التى من حولنا والتى ترغب فى أن تعمق الشرخ...

كلنا يعلم أن إسرائيل كدولة قد بنيت على فكرة عدم تمكن اليهود فى أغلب دول العالم من أن يمتصوا ويعيشوا فى بلادهم الأصلية، فاليهودى البولاندى عاش لمئات السنين فى بولندا، ولكنه لم يستوعب بل ظل متمسكا "بيهوديته" وينطبق نفس الشىء على اليهودى الألمانى أو الفرنسى أو الروسى أو الأمريكى...

وهنا تجدر الإشارة إلى أن أغلب اليهود فى البلاد العربية لم يشعروا بالاغتراب الذى شعر به يهود أوروبا، ولذلك لم يهاجروا إلى إسرائيل إلا فى سنوات متأخرة بعد أن أنشئت إسرائيل بالفعل... بل لعل الكثيرين منهم راغبن لو أتيحت لهم الفرصة العودة مرة أخرى إلى بلادهم العربية الأصلية.

* انظر التفاصيل والتحليل فى باب «لن تتبنن مصر» فى كتابى بعنوان «الأعمدة السبعة للشخصية المصرية» الطبعة الثالثة، دار الهلال، ١٩٩٣.

ومن ثم كنت ومازلت أنادي - وكما كتبت في ذلك مرات عديدة - بأن الوحدة الوطنية في مصر هي الرد الحضاري على إسرائيل، لأننا أثبتنا - وأرجو أن لا تكون صيحتي قد جاءت متأخرة - أن العشرة الحلوة والعلاقات المتداخلة بين المسلمين والأقباط في مصر كانت وستظل البديل للفلسفة الصهيونية... ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون إسرائيل - وهي تراقب ما يحدث في مصر - وكأنها تضحك من وراء كمها "سعيدة بهذا الاختلاف وتتمنى أن تراها فتنة مستشرية لكي تعطي زعم إسرائيل المتعصب الفرصة للمطالبة بحماية حقوق الأقليات استمراراً لتصريحات مشهورة تتعلق بحماية الموارنة في لبنان أو غير ذلك من أمور، وربما استمراراً لما رسمه الانجليز بادعاء حماية حقوق الأقليات بما فيهم الأقباط في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ولذا رفض الأقباط أي نصوص في دستور ١٩٢٣ تتعلق بحقوق تمثيلهم في البرلمان مكتفين بأن "المصريون لدى القانون سواء دون تفرقة بسبب الدين أو الاعتقاد أو الجنس".

ومما يؤكد وجهة نظري ما نشر من أن جامعة برنستون في أمريكا قد عقدت في يونية ١٩٨٧ مؤتمرا علميا لدراسة رسم خريطة جديدة للمنطقة وكان ذلك تحت إشراف المستشرق المشهور برنارد لويس * والذي يعرف بتعاطفه مع الصهيونية ومن خلال دراسات أكاديمية يدرسوننا جيدا، ناقش المستشرقون العباقرة رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط بتفتيت الدول الحالية إلى دويلات عنصرية وطائفية ودينية صغيرة، تجد فيها الأقلية المسيحية في لبنان مكانا لها مع الأقلية المسيحية في فلسطين وسوريا، ثم تنضم وتتجمع الأقليات الكردية في العراق وإيران وكذلك السنة في لبنان وسوريا والعراق، ويمكن تجميع كل من الدروز والشيعة والعلويين وغيرها بحيث يكون الكيان الصهيوني ذاته له حجم معقول بين هذه التجمعات الهزيلة، وتجد إسرائيل لها مبررات وجودها الطائفي والعنصري..

ويعتقد بعض المحللين المتشائمين الذين يرون الفتنة استمرارا لمخطط استعماري يرغب في تفتيت المنطقة العربية من الداخل أن لذلك علاقة بمعاهدة كامب ديفيد أيضاً، فبعد أن انكسرت شوكة الأمة عندما أصبحت مصر في جانب والدول العربية في جانب آخر وفق مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ فصار المخطط هو أن تصبح مصر وكأنها جثة هامدة من خلال شرخها وطنيا بفتنة بين الأقباط والمسلمين.

وفي حوار مع أحد الوزراء اليمنيين حول الأزمة والفتنة قدم تصوره الشخصي وهو أن الشيوعيين هم وراء هذا المخطط، لأنه - على حد قوله - لا يمكن للشيوعية أن تغزو مصر إلا بعد شقها وتفسخها، وهذا ما لا يحدث في مصر إلا إذا شرخت على أساس طائفي مذهبي ديني، نظرا لتمسك المصريين بمعتقداتهم الدينية تمسكا شديدا يفوق حتى الانتماء الطبقي.. ويردد وجهة النظر هذه، عديد من الصحف المسماة بالقومية.

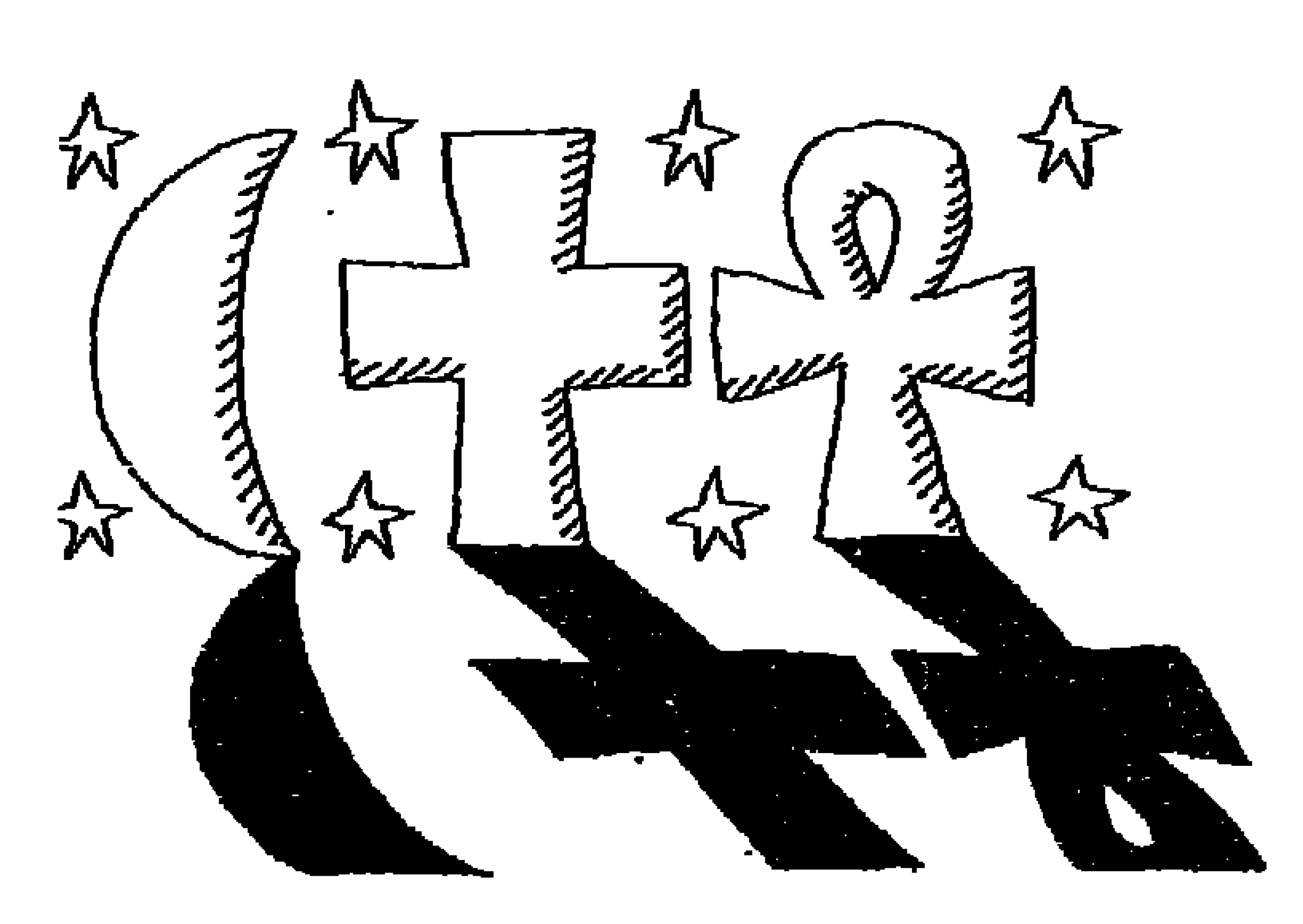
أما المتخصصون في علم الاجتماع فيقدمون تعليلا آخر، وهو أن نكسة ١٩٦٧ قد أوجدت إحساسا بأن الهزيمة هي نتيجة لبعد الشعب عن طريق الدين القويم، ومن ثم اتجه الشعب - وبالذات الشباب - إلى التدين وكان ذلك ملحوظا بالفعل - عند كل من المسلمين والأقباط على حد سواء - في الزيادة الواضحة اللافتة للإقبال على ممارسة العبادات في المساجد والكنائس. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك في هذا الشأن ظاهرة "الهوس الديني" التي اجتاحت إسرائيل عقب انتصارها في عام ١٩٦٧، إذ اعتقد الشباب هناك أن هذا النصر الضخم وغير المتوقع

* يخططون لعالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما ظهر من صراعات بين الأديان والحضارات واشتهار نظرية صمويل هانتجون والتي نشرت عام ١٩٩٢، وكان أن كتبت ردا عليها بالكراسة الاستراتيجية رقم ٢٠ والمنشور بمركز الدراسات بجريدة الأهرام، عدد يونية ١٩٩٥.

كان من الله "حامى إسرائيل" فرددوا أغنية تحيي انتصار داود بالمقلاع على جليات الجبار، وفق ما هو معروف فى قصص التوراة وهكذا ازداد تمسك شعب إسرائيل بالشعائر الدينية، وزادت شعبية الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة والتى نلمس مظاهرها فى الحماس الضخم لإنشاء المستوطنات فى الضفة الغربية، باعتبارها مناطق يهودية، وفق نصوص التوراه تحت اسم "يهودا والسامرة" ولعل ذلك كان تمهيدا لانتصار الأحزاب اليمينية المتعصبة على الأحزاب المسماة بالمعتدلة والمؤمنة بالاشتراكية الديمقراطية، أو المنهج الليبرالى العلمانى.

أما الاقتصاديون فيقدمون تحليلا آخر وهو أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أوجدت طبقات أثرت، ثراء هائلا وفى وقت قصير، وزادت الهوة بين الطبقات وأوجدت أرضا لتحلل القيم فى مناخ الفرص المتاحة للثراء بطرق شتى، ليست بالضرورة كلها شريفة أو قانونية، وكان رد الفعل لدى الشباب النقى هو الالتجاء إلى الدين والتعمق فيه بحثا عن شكل مجتمع أفضل بعد أن تولدت لديهم قناعة من منطلق الممارسة بأن السياسة التى قدمت الهزيمة لنظام اشتراكى وأحلت محله مجتمع رأسمالى، يبتعد بسرعة عن القيم، لن تواجه إلا بالبحث عن الطريق السلفى باعتباره الحل الوحيد والذى لم يختبر.

أيا كانت الأسباب والمسببات فإن الوقت الحالى هو وقت البحث عن رأب الصدع وتجاوز الأزمة وعندئذ سوف يكون فى مقدورنا جميعا من منطلقات فكرية متعددة ومن خلال تعميق السبل والقنوات الديمقراطية أو من خلال الأحزاب أو الهيئات أو التنظيمات المختلفة أن نبحث ونحلل بعد أن نكون قد تجاوزنا الحساسية فى المناقشة ورجحنا العقل والتمحيص على العاطفة والانفعال.



كلمة ختام

إن المتابع للحركة السياسية فى مصر وبالذات منذ ١٩٥٢ يلمس كيف أن الحزب الحاكم - أيا كان اسمه أو لونه أو شكل تنظيمه - حريص كل الحرص على إطفاء لهيب أى خلاف حول الوحدة الوطنية ولذلك فهو يتصرف بسرعة وبحسم للقضاء على الأزمات *.

ومنذ عام ١٩٦٧ طفت هذه المشاكل على السطح بشكل واضح ولكن ما إن يقضى على أزمة حتى تأتى أزمة أخرى وقد أصبح مصدر القلق لدى الجمهرة الغالبة من شعب مصر الآن هو إن معدلات تتالى هذه الأزمات فى ازدياد مستمر فبعد أن كانت هناك أزمة مثلا كل عدة سنوات، إذ بها تصبح كل عدة أشهر؛ فضلا عن أن حدة الأزمات وصداها قد أصبح أكثر اتساعا وقوة فبدلا من أن يؤدى حدث بسيط فى قرية أو موقع ما إلى إيجاد مناخ سيئ فى محيط هذه القرية أو هذا الموقع، إذا بالمشاعر والأحداث يتسع مداها حتى تصل إلى أن يصدر المجمع المقدس - مثلا - قراراً تتصدى له الدولة من خلال بيانات فى مجلس الشعب أو فى مقالات بالصحف القومية ويثار الموضوع ليشغل الرأى العام فى مصر على كافة مستوياته، بل يصبح له صدى على الساحة العربية ويصل إلى أمريكا واستراليا وغيرها.

إن المشكلة لا تتحمل أن نتركها وشأنها بل يُحسن أن نسلط عليها الأضواء لنعرف مكنوناتها، فلدينا من تاريخنا ومن العلاقات البشرية الحية والمتداخلة بين المسلمين والأقباط، ما يجعلنا قادرين للتصدى لها وإبطال مفعول أى مخطط خارجى ينبغى شق مصر من الداخل. على أن ذلك لن يتأتى من تلقاء ذاته ولكنه يحتاج إلى توعية شعب مصر على كافة مستوياته وبطرق مختلفة، ومن هنا كان هذا الكتاب الذى بين يديك والذى أتصوره يطرح مسائل ومعلومات معروفة فى الكواليس ولكنها لم يكن من الوارد طرحها على الرأى العام المصرى كله. وأرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة لسلسلة من الكتب والمقالات والدراسات وغيرها والتى تعالج نفس الموضوع من رؤى مختلفة ومستويات ثقافية متباينة للوصول إلى هدف واحد هو المحافظة على الوحدة الوطنية وتحقيق استمرارها ونموها *.

ودون مغالاة يمكن القول بأن شعب مصر كله إن أجمع على قضايا وقيم تكون منظومة المسلمات الوطنية فإن موضوع الوحدة الوطنية سيكون على رأس القائمة ولكن لا توجد فى مصر هيئة أو تنظيم أو مؤسسة ترعى أو تعمل على ذلك وفى الجانب المقابل توجد جمعيات هزيلة العضوية أحسبها قليلة العدد تؤمن بالتعصب الدينى وتدعو له عن وعى أو عن جهل ولكن الخطير فى الأمر هو أنه توجد بالفعل عديد من المنظمات والتنظيمات - غير المعلنة - وكلها خارج مصر تبث سمومها من أجل فك رباط الوحدة الوطنية وذلك لدوافع وأسباب شتى - كما أوردنا على ذلك أمثلة فى هذا الكتاب - من أجل ذلك وجب على شعب مصر أن ينظم نفسه بطريقة أو أخرى من أجل الدفاع عن بقاء واستمرار الوحدة الوطنية وفوق ذلك من أجل تنميتها وتعميقها بسبل شتى.

وفى مصر عشرات وربما مئات الشخصيات - ولولا الحرج لطرحت أسماءها فى هذا الكتاب - كلها أسماء نظيفة ولامعة فى مجالها، تؤمن بالوحدة الوطنية قلقة عليها ومستعدة لخوض المعارك فى سبيل استمرارها...

* كان هذا الرأى سائدا عام ١٩٨٠ ولكن جد فى الأور أمور ولذلك فإن الأوضاع قد تغيرت ويلمس القارئ ذلك بين سطور الجزء الثالث.

ولكن كل منهم مجرد فرد غير قادر على فعل الكثير ... ولكنها أن تجمعت لصارت لجنة قومية وطنية قادرة على فعل الكثير **.

لقد تعودنا في مصر أن نترك المبادرة للحكومة وإن كانت دول أوروبا الغربية قد تجاوزت هذه القاعدة وصارت المبادأة فيها للفرد أو لمجموعة أفراد ولكنني متأكد سواء بدأت الحكومة أو بدأ بعض الأفراد، فإن مثل هذه اللجنة القومية للوحدة الوطنية سوف تفعل الكثير.

ولابد لي في هذا الشأن أن أدعو لكيلا تكون اللجنة القومية - إن قدر لها أن تقوم - على مستوى الشخصيات العامة في القاهرة، أو تلك المعروفة على مستوى مصر كلها فقط، لأن الأمر يحتاج وبالضرورة إلى لجان إقليمية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وبالذات تلك التي تحمل خواص "طبيعية" أو ذاتية تولد الاحتكاك، فما من قرية أو مدينة في أعماق الصعيد أو مطلة على الساحل في الشمال، إلا وبها شخصيات متزنة ومتعلقة وموضع احترام غالبية الناس، يمكنهم لو سنحت لهم الفرصة أن يقدموا المشورة والنصيحة ويحلوا المشاكل القائمة بأسلوب أفضل كثيرا من أساليب رجال الإدارة أو رجال الدين التقليديين.

وفي الختام يعرف العام والخاص أننا في منطقة ملتهبة من العالم يملؤها الصراع والخلاف وتباين وجهات النظر .... فلتختلف النظريات السياسية كيفما شاءت، وليكن الصراع العربي الإسرائيلي موضع حلول متضادة وليتغير المجتمع وفق هواه يمينا أو يسارا ولكن في كل هذه الأحوال أخرجوا لعبة الصراع الطائفي من الحلبة فهي لعبة خطرة سيكتوي بنارها من يلعب فيها أو بها قبل أن يكتوي الآخرون.

ولتبقى مصر وطنا للوئام والائتلاف بين الأديان من أجل حياة أسعد وأرقى للإنسان.



* بالفعل ومنذ عام ١٩٨٠ صدرت سلسلة من الكتب القيمة تتناول بموضوعية تحليل العلاقات الخاصة بين الأقباط والمسلمين بهدف تدعيمها وتقويتها.

** نبهني بعض الأصدقاء إلى أنني من خلال تسجيل هذه العبارة في مايو ١٩٨٠ كنت قد حذرت الرئيس السادات من خطورة ما كان يطرح وقتها، وحسبما ذكرت في مقدمة هذا الكتاب، أو كأنني كنت أتنبأ باغتياله.



الطريق الي سبتمبر . صورة تاريخية مع د. عبد العظيم ابو العطا في احتفال اقامه حزب العمل بنقابة الصحفيين بمناسبة مرور عامين علي صدور جريدة الشعب

التاريخ ٤ مايو ١٩٨١



د. ميلاد يتحدث عن المترو والمهندس ابراهيم شكري ود. محمود القاضي يتحدثان



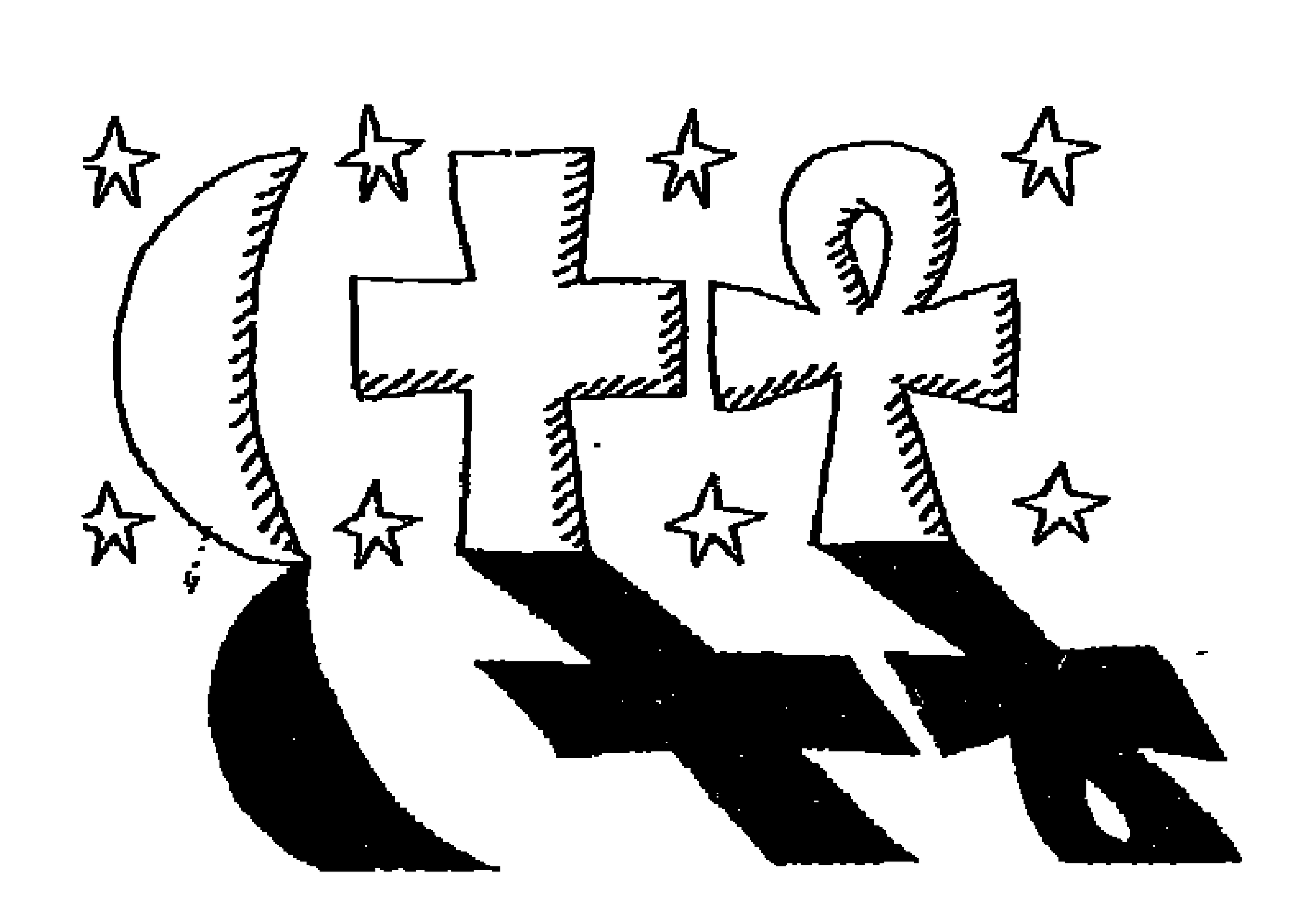
بداية الازمة .. الرئيس السادات في استراحة الاهرام في اجتماع مغلق وبجواره ممدوح سالم رئيس الوزراء والبابا شنوده و أعضاء المجمع المقدي

التاريخ ٢٢ سبتمبر ٧٧



الحاضرون فى ندوة الثلاثاء بحزب العمل يستمعون إلى د. ميلاد وهو يتحدث عن مشروع مترو انفاق القاهرة

الجزء الثانى
ساسة ورهبان وراء القضبان



الفصل الأول

الطريق إلى سبتمبر

هزيمة ١٩٦٧ بداية الطريق

منطق «المذهب» أقوى من مقاصد صاحبه

«الرئيس المؤمن» بدأ مع مولد النبى

الجبهة الوطنية فى نقابة المهندسين

السادات يتربص بالبابا منذ ١٩٧٢

متطوعو الجماعات يتدربون بتمويل من الدولة

بداية النهاية فى الزاوية الحمراء

(١)
الطريق إلى سبتمبر

كان الرئيس السادات شديد الافتتان بربط اسمه وتاريخه بأسماء الشهور والسنوات، فكل شهر له فيه إنجاز، وكل عام له فيه ذكرى.

فهناك شهر مايو بأحداثه «وثوراته» التى انقض فيها على رفاق رحلته مع عبدالناصر وتنظيمه الطليعى، ليستولى على السلطة منفردا.

ولذا أطلق اسم هذا الشهر على مدينة جديدة - قرب حلوان - كما أسس جريدة بهذا الاسم لتكون لسان حال حزبه وأحاديثه وفكرياته!

وهناك أيضا شهر ديسمبر الذى يحتفل فيه «بعيد ميلاده»، ويلقى حديثه التليفزيونى الشهير مع «ابنته همت»*. أما شهر يونية فهو شهر افتتاح قناة السويس مرة ثانية بعد إغلاقها إثر عدوان ١٩٦٧ الغادر. وهكذا حتى جاء شهر سبتمبر فكان بداية النهاية.

ففى الوقت الذى شهد فيه هذا الشهر أعنف هجوم على الحريات والدستور، كانت أجهزة الإعلام تزين للناس هذا الاعتداء الاثم وتبتكر له القوالب والمصطلحات.. فهو «ثورة جديدة» قام بها السادات أسوة بثورة مايو، بل هى أعظم الثورات قاطبة!

ووصف كاتب صحفى معروف بقربه من قلب وفكر السادات قرار اعتقالنا بأنه «أخطر من قرار حرب أكتوبر»!

وما إن انتهت الأحداث بنهاية السادات حتى «أكفوا» جميعا على الخبر «ماجور» ولم نعد نسمع بمصطلح «ثورة سبتمبر» ولن إلى الأبد!

ولعل ما جرى فى شهر سبتمبر ٨١ لم يكن وليدا فى عصر السادات، بل تعود جذوره - فى تقديرى إلى موجة الإحباط العاتية التى جرفت الشعب المصرى إثر هزيمة يونية ١٩٦٧، وقد بدأ أول تجليات هذه الموجة فى حركة الطلاب وما انتابها من غضب ظل يلازمها طوال محاكمة ضباط الطيران فى أوائل عام ١٩٦٨.

لقد أراد هؤلاء الطلاب - بما يمثلونه من تعبير عن نبض الأمة وضميرها - معرفة الأسباب الحقيقية للهزيمة، مطالبين بتغيير البنية الأساسية لذلك الهيكل السياسى المسيطر والضاغط على أعناق الحريات. غير أن انعكاسات الإحباط لم تكن كلها على هذا الطراز الإيجابى فيما تلا.

قبل تلك الأحداث، كنت قد آثرت الاهتمام بالجامعة وبمهنتى وعشت «مراقبا» طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات، حتى جاءت هزيمة يونية وكالصاعقة، فنسيت إثر وقوعها رداء الأستاذية وانخرطت فى صفوف

---

* اشارة الى الراحلة الاستاذة همت مصطفى - رئيس التليفزيون الأسبق

الطلاب محاورا ومناقشا، كما تعرفت على الكثيرين من زعماء الحركة الوطنية من شباب تلك الحقبة.

وفى عام ١٩٦٩ كان نشاطى السياسى قد اتخذ أشكالا أكثر وضوحا وأكثر تحديدا بين الطلاب، مما دفع بجهات الأمن إلى طلب القبض على وفصلى من الجامعة، بل ووصل الطلب حد وضعى تحت الحراسة!

لكن ما إن اقترب القرار من دائرة التنفيذ حتى تمكن أحد أصدقائى من ترتيب لقاء بينى وبين السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية آنذاك. وبدلا من فصلى أو وضعى تحت الحراسة تصادقنا، وأصبحنا نلتقى بين الحين والحين، لا لمناقشة ما يجرى داخل الجامعة فحسب، ولكن لنتدارس كل ما يدور حولنا فى المجتمع والمنطقة معا.

وفى أحد لقاءاتى بشعراوى جمعة، دار الحوار حول ظاهرة الإقبال الجماهيرى - من المسلمين والأقباط - على «التبرك» بزيارة كنيسة السيدة العذراء بمنطقة الزيتون بمناسبة ظهورها، كذلك إقبال أعداد هائلة من المصلين على صلاة الجمعة، وبعد أن كانت هذه الصلاة مقصورة غالبا على البسطاء من الناس، فوجئنا «بأصحاب السيارات» وحملة «الألقاب العلمية»، والكثير من شباب الجامعات من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، يسارعون جميعا لأداء هذه الفريضة.

وهنا قال لى شعراوى جمعة: «ثمة علاقة بين هذه الظاهرة وبين هزيمتنا فى يونية ١٩٦٧. فالشعوب كالأفراد، تتجه جميعها إلى السماء والغيب فى لحظات الضعف والهزيمة».

ولقد ظل هذا المد الدينى فى ازدياد حتى نهاية حكم عبدالناصر دون أن يتجاوز مرحلة التدين، وقد ساعد فى ذلك تلك العلاقة الحميمة بينه وبين البابا كيرلس، وعنفوان حركة المد الوطنى والقومى.. والاقتصادى والاجتماعى.

أما فى عهد السادات فقد انتقلت مرحلة التدين تلك إلى مرحلة تعصب، ومنها إلى احتكاك وعنف حتى بلغت ذروتها فى أحداث الفتنة الطائفية.. فكانت إحدى الطرق المؤدية إلى سبتمبر!

ولا أظن أن السادات كان يقصد بممارساته إحداث فتنة طائفية فى البلاد على هذا النحو، أو أنها سوف تقوده إلى هذه النهاية المؤلمة.. ولكن كما يقول المفكر د. مراد وهبه أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس: «إن منطق المذهب أقوى من مقاصد صاحب المذهب».

وفى تقديرى أن السادات عقب توليه سلطة البلاد، انطلق من عقدة حياته وهى «مناطحة» شخصية جمال عبدالناصر، فقد رغب فى أن يكون له نفس الأثر وذات الشهرة فى العالم العربى والغربى.

ولما كانت الظروف الموضوعية فى مصر تحول دون الاستمرار والمضى فى طريق «التحول الاشتراكى» فقد وجد السادات نفسه يسير فى اتجاه مضاد تماما، ولا شك أنه حقق ذلك بذكاء واقتدار نادرين. قلما يتكرران فى التاريخ. فقد جاء «انقلاب» السادات بنفس الدولة، وبنفس الرجال.. بل وبنفس التنظيم السياسى.. أليس هذا غريبا ويدعو للتأمل والفحص!!

وجاءت البداية غريبة!

فقد منح السادات لنفسه لقب «الرئيس المؤمن».. وكأن عبدالناصر لم يكن مؤمنا..

وبعد أن كان المولد النبوى مناسبة دينية بحتة، راح السادات يلقى فيه خطابا سنويا «من الرئيس المؤمن

لجماهير الشعب»، مستعرضا ما قام به من إنجازات، ومبررا الأسباب التى من أجلها لم يدخل الحرب قبل عام ١٩٧٣. وما إن تمكن السادات من زملائه، وزج بهم داخل السجون، حتى اتجه إلى الجامعات بهدف تصفية ما تبقى من «جيوب» للتنظيمات الناصرية واليسارية، التى كانت تشغل كافة المواقع القيادية فى الاتحادات الطلابية على مستوى الجمهورية.

ففى بداية عام ١٩٧٢ أعلن الطلاب إضرابهم العام عن الدراسة، وبدلا من الحوار معهم، تم اعتقال قادتهم، وأغلقت الجامعات وأبوابها فلجأت أمهات الطلاب المعتقلين إلى نقابة المهندسين.

فى تلك السنوات كانت نواة «جبهة وطنية» قد تشكلت ـ دون اتفاق أو إعداد ـ داخل مجلس نقابة المهندسين بقيادة المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى الأسبق، والذى أصبح فيما بعد أمين صندوق حزب الوفد الجديد، ومع د. عبد الرازق عبد الفتاح رئيس جامعة حلوان، ورئيس لجنة الصناعة والطاقة فيما بعد أيضا فى حزب الوفد الجديد، وكذلك المرحوم مهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الرى والزراعة ورئيس حزب مصر الاشتراكى الذى حاول الاستمرار بالحزب بعد أن «هرول» أعضاؤه إلى حزب السادات الجديد المسمى «بالوطنى الديمقراطى».
راحت هذه الجبهة تعمل على الإفراج عن هؤلاء الطلاب، وتفتح أبواب النقابة لكل الأمهات، معلنة التعاطف معهم، مما أثار غضب السادات، وراح يهدد بإغلاق النقابة!

ومما أثار غضبى فى تلك الفترة، أننى كنت أعرف الكثيرين من الطلاب المعتقلين معرفة شخصية، وخاصة فى كلية الهندسة جامعة عين شمس، وأذكر أن أحد زملائى من أعضاء مجلس النقابة، جاء إلى منزلى وطلب منى مغادرة منزلى فورا، لأن لديه معلومات مؤكدة عن «قرار» اتخذته السلطات بالقبض علىّ، إلا أننى تمسكت بالبقاء فى منزلى ولم يحدث شىء، والطريف أيضا أن هذا الزميل أصبح وزيرا لوزارة هزيلة فيما بعد!

وعندما حاولت معرفة أسباب «هذا القرار» علمت أن أجهزة الأمن قد أحست أن قرار اعتقالى قد يثير مشاعر الطلاب، فضلا عن أن الأمور كانت تسير فى اتجاه «لمّ الموضوع»، وليس إثارته، وأن هناك نية لفتح الجامعة، وبدء الدراسة خلال أيام.

كان النظام السياسى يعيش حالة من التوتر والحرج، وخاصة بعد تسرب بيان للأستاذ توفيق الحكيم، الذى جاء تعبيرا عنيفا عن سخطه، واحتجاجا على تأجيل الحرب مع العدو الإسرائيلى. كان قد وقع البيان عدد من كبار المثقفين للضغط على السادات للخروج من حالة اللاحرب واللاسلم. وقد أثار البيان حنق السادات.

واستطعنا الحصول على نسخة سرية منه، وقامت ابنتى مشيرة بنسخها عدة مرات بخط اليد، وقبل توافر آلات التصوير الضوئى.

الفتنة لم تكن نائمة!

فى هذا المناخ العصيب، قام بعض المتطرفين بحرق كنيسة فى بلدة الخانكة قرب القاهرة، وقام البابا شنودة بتنظيم مسيرة من الكهنة، وبعض الأقباط لأداء الصلاة فى موقع الكنيسة بعد حرقها!

وقد أثارت هذه المسيرة غضب الرئيس السادات، وروى لى أحد المقربين منه آنذاك، أنه اتصل به هاتفيا وقال له: «يا محمد.. سأذهب إلى مجلس الشعب لأقص عليهم ما فعله البابا شنودة توطئة لعزله».

وردعليه صديقى قائلا: «أرجو أن تؤجل قرارك حتى نناقشه معا.. فأنا قادم إليك فى الطريق. فكر الأستاذ «محمد» فى أن السادات يستطيع أن «يعملها» فى لحظة غضب، ومن ثم فكر فى استخدام «الحيلة».

قال له الأستاذ «محمد»: «لماذا تأخذ على عاتقك مسئولية مثل هذا القرار منفردا.. أشرك مجلس الشعب معك، ودعه يتخذ القرار».

شد السادات نفسا عميقا من غليونه بعد أن راقت له الفكرة.. وبالفعل، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقصى حقائق من أعضاء مجلس الشعب برئاسة المرحوم د. جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب عندئذ.

وهكذا مرت الأزمة.. إلا أن فكرة عزل البابا شنودة ظلت تداعب خيال السادات حتى «عملها» بالفعل فى ٥ سبتمبر ١٩٨١.

انتصارات.. وبدائل!

جاءت حرب أكتوبر بمثابة مياه «المطهر» التى غسلت أخطاء السادات، إلا أنه كان يفكر فى اتجاه آخر!

فسرعان ما تشكلت سياسة جديدة للتعبير عن المرحلة الجديدة، وبقيادة طبقة جديدة ذات أفكار جديدة أطلق عليها «سياسة الانفتاح».

وفى غمرة انتصاراته، راح يفكر فى القضاء على ما تبقى من الناصريين فى الجامعات والمواقع الأخرى، هم ومن يعتقد أنهم سيقفون ضد توجهه الجديد، واختار لهذه المعركة فرسانا جددا وتم تدعيم وتعضيد وتمويل الجماعات الدينية كبديل للناصريين واليساريين، ولتوفير غطاء لتوجهه اليمينى رفع السادات الشعارات المناسبة مثل: «دولة العلم والإيمان»، والعودة «لأخلاق القرية»، ومقاومة «المادية والإلحاد».

وأخذت الصفحات الدينية طريقها إلى كافة الجرائد والمجلات القومية والحزبية.

وفى هذا المناخ الجديد، بادرت بعض الأحزاب السياسية بامتطاء «الموجة»، وراح حزب الحكومة يعزف على هذا الوتر، وإذا بحزب العمل الاشتراكى يرفع نفس الشعارات كامتداد لما بدأه مؤسس حركة «مصر الفتاة» أحمد حسين.

واضطر حزب التجمع إلى إحناء الرأس أمام العاصفة حتى ينفى عن نفسه شبهة الإلحاد، وخاصة أن الكثير من قياداته البارزة ينتمى للتيار الماركسى. من هنا راح يبحث عن «التيار الدينى المستنير»، ليكون من بين مكونات الحزب الرئيسية مع الناصريين والماركسيين والقوميين العرب.

وفى هذا المناخ أصبحت كلمة «العلمانية» مرادفا لكلمة «الإلحاد»، وأن فصل الدين عن الدولة يعنى «الكفر» الذى يستوجب القصاص!

وهكذا تغير التوجه الفكرى لطلاب الجامعات فى الاتجاه المعاكس لما ساد زمن ناصر.

وبعد أن كان «ميثاق العمل الوطنى» الذى وضعه عبد الناصر عام ١٩٦٢ هو المرشد، أصبحت شعارات الجماعات الدينية هى المسيطرة بعد أن راح أعضاء هذه الجماعات يفرضونها بالقوة، كما حدث فى جامعتى أسيوط والمنيا، ثم امتد نفوذهم ليشمل جامعتى الإسكندرية والقاهرة حتى وصل إلى أماكن لم يكن متصورا اختراقها مثل الكلية الفنية العسكرية. فكان الصدام المسلح بين بعض طلابها، وبين الجيش فيما عرف بقضية «صالح سرية».

ثم توالت الأحداث. فظهرت جماعات التكفير والهجرة، وتم قتل الشيخ الوقور الدكتور محمد الذهبى.

وفى المقابل ظهر لون مماثل لهذا العنف فى الجماعات القبطية، حيث ظهرت الأسر الجماعية فى الكليات والجامعات المختلفة، وتكثف نشاط الشبان فى اجتماعاتهم داخل الكنائس، وبلغت النعرة الدينية حدا لم يكن موجودا من قبل.

ففى يناير ١٩٧٧ عقدت مجموعة من الكهنة والمجلس الملى وممثلى الشعب القبطى اجتماعا فى الإسكندرية على هيئة مؤتمر لمناقشة المسائل المتعلقة «بحرية العقيدة وممارستها»، ومبدأ المساواة والتكافؤ فى فرص العمل وفى «التمثيل» فى الهيئات النيابية.

وقد أثارت توصيات المؤتمر ردود فعل داخل الجماعات الدينية، ووقعت كل الأطراف فى مصيدة «التصعيد».. حتى بلغت ذروتها فى نهاية السبعينيات ليتحول الأمر كله. للأسف الشديد. إلى فتنة تكاد تكون مدمرة!

الجهاد فى الخارج أيضا!

بمجرد وقوع أحداث أفغانستان فى أواخر عام ١٩٧٩، أراد السادات. كعادته. أن يستثمر الأحداث للتقرب من الأمريكيين وفصائل الرجعية العالمية، وبذلك يكسب مواقع جديدة أكثر نجومية ولمعانا! قام الرئيس «المؤمن» بفتح أبواب مصر أمام «المجاهدين الأفغان»، وراح يمدهم بالمال والسلاح اللذين حصل عليهما بمقتضى «صفقة كبرى»!

وانخرط الكثير من الشباب المصرى فى صفوف المتطوعين لتدريبهم فى الصحراء قرب القاهرة وغيرها من الأماكن تحت رعاية الدولة.

وكان من الطبيعى أن يكون شباب الجماعات الدينية فى مقدمة المتطوعين لمناصرة مجاهدى أفغانستان، ومن الطبيعى أيضا أن تضم هذه الصفوف بعض «العناقيد» المثمرة فى تنظيم الجهاد، ومن ثم نشأت الصلة بين هذه الجماعات وبين أجهزة الأمن المصرية والعالمية.

وقبلها بقليل كانت زيارة القدس، وتوقيع معاهدة كامب ديفيد، ثم الصلح المنفرد مع إسرائيل، وظن السادات أن سياسة التصعيد ضد القوى العقلانية واليسارية سوف يكون لها مردودها الإيجابى، ولكنها أدت إلى أسوأ النتائج عليه وعلى نظامه.

وهكذا لم يدرك السادات «منطق المذهب»، فاهتز التوازن السياسى فى البلاد.. واضطر حزب الوفد الجديد إلى وقف نشاطه «هربا بجلده» من هذا الضجيج المنذر، كما اضطر حزب التجمع إلى تخفيف نشاطه، موقنا أن المرحلة تتسم بالاضطراب، ومكتفيا بإصدار نشرة «التقدم» بعد مصادرة جريدة «الأهالى» لسان حاله عدة مرات بأسنان وأنياب القانون وديمقراطية السادات.

ولم يبق سوى حزب العمل الاشتراكى الذى استمر داخل «الحلبة» الإعلامية وأصبحت جريدته هى المنبر الوحيد للمعارضين.

وفى ١٤ مايو ١٩٨٠ ألقى السادات خطابه الشهير، والذى اعتبره المراقبون ذروة المأساة فى موضوع الصراع الطائفى!

ولعل تاريخ وعمق وفاعلية الوحدة الوطنية في مصر هو الذي حال دون تفجر «الصراعات الطائفية» عقب هذا الخطاب، فقد أكد السادات على «إسلام الدولة» و«إسلام الحاكم» وقال كلاما من مثل: «وليعلم الجميع أنني ريس مسلم لأكبر بلد مسلمة»، مما قد يفسر في هذا المناخ بأن لا مكان لغير المسلمين في البلد.. ولكن الله سلم! سلم مصر من كل سوء.

من جهتي سارعت بالرد على ذلك، وقمت بإعداد ونشر كتابي «نعم أقباط ولكن مصريون»*، وكان من بين الأسباب التي دفعت بي إلى سجون السادات كما سيتضح فيما بعد!

وهكذا تلبدت سماء مصر بغيوم الفتنة...

ففي حي الزاوية الحمراء -شمال القاهرة- وقع حادث عابر، ولكنه كان كافيا في هذا الظرف لإشعال الحريق.

كان ذلك في شهر يونية ١٩٨١، حيث وقع نزاع حول ملكية قطعة أرض لأحد الأقباط (من أصل صعيدي حيث التعصب والشدد)، وذلك بعد أن استصدر حكما قضائيا بحيازتها، إلا أن إدارة المصنع المجاور وبمساعدة وتأييد حزب الحكومة، استصدرت قرارا إداريا من المحافظة بتخصيصها لإقامة مسجد، فقام صاحب الأرض بمعاونة أهالي بلدته بالاعتداء على الأهالي الذين قرروا الاستيلاء على الأرض واستخدامها للصلاة.

وفي لمح البصر، اندلعت النيران، ووقع اشتباك بين الفريقين، فتساقط القتلى على الجانبين، ولم يعرف عددهم الفعلي حتى الآن!

وفي أغسطس عام ١٩٨١، ذهب السادات إلى أمريكان وتردد أنه تشاور مع الأمريكيين في اتخاذ بعض الإجراءات، وما إن عاد إلى مصر حتى أعلن أنه سيتحدث إلى الأمة من خلال مجلس الشعب يوم ٥ سبتمبر، وانتظرت خطابه وأنا مليء بالخوف على مصير البلاد.

وفي مساء يوم الأربعاء ٢ سبتمبر ١٩٨١ كنت في اجتماع روتيني بحزب التجمع للجنة العلاقات الخارجية وكنت رئيسها، جاءت إلينا أخبار من بعض المسجونين اليساريين في مزرعة طرة، أن هناك ترتيبات داخل السجن لاستقبال عدد كبير من المعتقلين الجدد وأن علينا أن نحذر.

وعندما علمت بالخبر، ظننت لأول وهلة أن السادات سوف يعتقل بعض أعضاء الجماعات الدينية قبل خطابه في ٥ سبتمبر «كإجراء وقائي» ولا مانع من اعتقال بعض شباب التجمع المعروفين باتجاهاتهم اليسارية لإقامة التوازن الأمني!

طلبت من زميلي عبد العظيم المغربي**، وكان وقتئذ أمين مساعد الحزب- تكليف المسئولين في الحزب لنشر الخبر بين شباب الحزب حتى يمكنهم تجنب الاعتقال.

ولم يدر بخلدي -للحظة واحدة- أنني شخصيا على رأس قائمة المعتقلين!



* كتاب نعم اقباط.. ولكن مصريون.. الناشر مدبولي عام ١٩٨١ وقد سجل جزء منه في الجزء الأول من هذا الكتاب

** الاستاذ عبد العظيم المغربي ومن قيادات حركة العمال النقابية ثم صار عنصرا فعالا للحركة اليسارية في مجملها: مع حزب التجمع اولا ثم مع الحزب الناصري عندما تأسس

الفصل الثانى
مع الأساقفة.. وراء القضبان

«زواج ابنتى» مؤامرة لضرب الوحدة الوطنية

السوس العظيم والدود الأعظم

لا تدخلنا فى «تجربة» لكن نجنا من الشرير

التفسيرات الاجتماعية للكتاب، تعوق الإفراج

عزل الأسقف.. معركة ديمقراطية

الكليشات .. أساور من ذهب فى يدى الأسقف

(٢)
مع الأساقفة وراء القضبان

اقتحمت القوات الخاصة من رجالات أمن الدولة منزلي، وألقى القبض عليّ، وفي حراسة الشرطة، أخذني العقيد حسن هاشم مأمور قسم الدقي إلى سجن «الاستقبال» بليمان طره، وهناك تعذر «استقبالي»، بسبب التفرقة الدينية، فتوجهنا معا من طره إلى سجن المرج شمال القاهرة.

في غرفة مأمور سجن المرج. وكان قد تقرر احتجاز الأقباط فقط فيه. رأيت كاهنا في زيه الأسود، ولم أكن أعرفه حتى ذلك الوقت.. ولكن عرفت فيما بعد أنه القس بيشوى يسى راعي كنيسة مارجرجس بمصر الجديدة.

وكم تألمت عندما رأيت أحد ضباط مباحث أمن الدولة يفتش الكاهن ويجبره على خلع ملابسه الكهنوتية، حتى يتمكن من تفتيش ملابسه الداخلية!

قلت للضابط في حزم:

عيب ياحضرة الضابط.. استعمل الرقة في معاملة الكاهن.

جزع الضابط وشحب وجهه وظن أنني ضابط مثله ولكن برتبة أكبر، فقد خدعه مشهد المأمور بملابسه الرسمية واقفا خلفي. وبدون تفكير، فوجئت بالضابط يقول «حاضر يا أفندم»!

واعتدل الكاهن، وأفرغ ما في جيوبه من أوراق ونقود وأقلام حبر. لم أكن أعلم حتى ذلك الوقت أن هذا إجراء تقليدى عند استقبال السجين وقبل دخوله إلى «محراب» السجن!

انتهى الضابط من تسجيل «مضبوطات» الكاهن في محضر رسمي، وطلب منه التنحى جانبا، على أن يظل واقفا.

ثم سأل: هل هناك معتقل ثان؟

قلت: نعم.. أنا ذلك الثاني.. اسمي ميلاد حنا.

وجزع الضابط للمرة الثانية، فقد أدرك أنه - كرجل أمن - ما كان ينبغي أن يقع في هذا «المطب»، ومع ربكته كانت هناك ابتسامة مكبوتة تعلو وجوه رجاله ومساعديه.

تقدمت في هدوء، وأفرغت ما في جيوبي من أوراق أخذ يفتشها بدقة، ولاحظت أن ثمة ورقة صغيرة قد استولت على اهتمامه، وعندما تأملها بين يديه، تأكدت أنها جديرة بهذا الاهتمام!

فقد كانت الورقة تضم بعض أسماء الأقباط، ومن بينهم اسم كاهن معروف وياله من توقيت!

ظن الضابط أنه وقع على أسماء زعماء «الفتنة الطائفية»، وراح يسترد أنفاسه، ويسجل في محضره الأسماء بعناية.

وابتسمت في حزن، واستدعت ذاكرتي ظروف وملابسات هذه القصاصة وبقائها في جيبي طوال هذا الوقت.

يوم ٢٣ يوليو ١٩٨١، كنا عائليا قد اتفقنا على أن يكون هو يوم حفل إكليل ابنتي الكبرى مشيرة، وكان خطيبها د. مدحت غبريال قد جاء من كندا في إجازة قصيرة لإتمام إجراءات الزفاف.

وفي هذا اليوم لم نجد وقتا متاحا في جدول مراسيم الكنيسة إلا بين السادسة والسابعة مساء، وعلى الفور أدركت أن هذا الوقت يتزامن مع وقت الإفطار في رمضان، ومن ثم لن يتمكن كثير من المسلمين من تلبية الدعوة، فسارعت إلى كنيسة «مار مرقص» بشارع كليوباترا بمصر الجديدة حيث تتم عادة احتفالات الصلاة وإتمام مراسيم الزفاف، محاولا تأخير الموعد، إلا أنني فوجئت بأن كافة المواعيد قد تم حجزها، فحاولت للمرة الأخيرة استبدال هذا الموعد مع آخرين قد اختاروا موعدا متأخرا بين الثامنة والتاسعة مساء.

ولأنني لا أعرف أسماء هؤلاء الذين حجزوا، فقد قمت بتدوين أسمائهم على غلاف أحد الخطابات، وكذلك أسماء الكهنة الذين سوف يتولون إتمام المراسيم بهدف الاتصال بهم، وإقناعهم بتبادل الأوقات حتى لا يتعارض موعدي مع موعد الإفطار في رمضان.

تلك هي قصة «المظروف» الذي راح الضابط الشاب يتعامل معها «كوثيقة إدانة».

كتمت ذكرياتي.. ولم أحاول تفسير الأمر.

في غرفة المأمور. تجمعنا نحن المعتقلين. وكانت بشائر الفجر قد أطلت علينا.

أمسك بكل منا حارسان؛ أحدهما يتأبط الذراع اليمنى والآخر يتأبط الذراع اليسرى، وسرنا جميعا في هيئة طابور يجمع بين «الكهنة» و«العلمانيين»*.

تأكدنا عندئذ من الشرخ الذي أصاب مصر بعد أن أعدت وزارة الداخلية «سجن المرج» لاستقبال الأقباط وحدهم.

بخطوات منتظمة تتناغم مع خطوات رجال الأمن الذين أمسكوا بنا، سرنا جميعا إلى السجن الداخلي.

كانت أرجلنا قد أعلنت عصيانها، ولم تعد تقوى على حمل أجسادنا، فمنذ أن تم إلقاء القبض علينا، لم يعرف النوم طريقه إلى عيوننا المسهدة.

توقف ركبنا داخل «سجن التجربة».. وهو سجن داخل السجن.

تطلعت إلى السماء في حيرة، وانتابني هاجس حول ما يجري.. هل هو حقيقة أم مجرد كابوس ثقيل؟

▩ ▩ ▩

في زنزانات باردة، دفعوا بنا إلى ساحتها القذرة، وتساءلت في نفسي: هل كلمة «زنزانة» مؤنث.. وهل الجمع زنازين.. أم زنزانات!

كانت الزنزانات توحي بالرهبة والعقاب معا.. كما كانت توحي أيضا باستحالة الهرب.

سألت عن سبب تسمية «سجن التجربة» بهذا الاسم فقيل لي: لتجربة عتاة الإجرام والقتل، واختبار مدى صلابتهم وقوة احتمالهم في أيامهم الأولى داخل السجن.

على وسادة من الكاوتش، وبذات الملابس التي غادرت بها منزلي، ألقيت بجسدي المتعب، وأنا في حالة من الذهول وانعدام الوزن.

---

* صار للفظ علمانية تعاريف ومفاهيم متناقضة، ولكن وفق التقاليد القبطية الكنسية: العلماني هو الشخص المسيحي المتدين ولكنه لا يحمل اي رتبه كهنوتية في قمتها الاسقف وفي ابسطه الشماس وتذكر الصلاة للعلمانيين في جناز الراقدين

لم أستطع النوم.. ورحت أحدق في جدران الزنزانة وسقفها، بينما كان ذهني يتجول خارجها.

كان القلق يعصف بأعصابي ليس فقط على أسرتي الصغيرة، ولكن على أسرتي الأكبر «مصر».. فلم أعد قادرا على معرفة ما تخبئه الأيام المقبلة!

لحظة قصيرة.. فإذا «بطابور جديد» يهل وإذا بهم يدفعون كاهنا للإقامة معي في زنزانتي.. قدمت له نفسي فأجابني مقاطعا «إنني أعرفك».

قلت له: ومن أنت؟

فقال: أنا القس إثناسيوس بطرس -راعي كنيسة السيدة العذراء-

قلت له: وكيف جئت إلى هنا؟

قال: بيني وبين أمن الدولة مشكلات عديدة حول إنشاء الكنيسة، والقرارات الجمهورية الخاصة بذلك.

قلت: وما رأيك فيما نحن فيه؟

أجاب في حسرة: إنها مأساة.. فأنا كاهن قبطي.. ولكني مواطن مصري أحب هذا البلد، وأدافع عنه حتى النهاية.

قلت له مواسيا: إذن.. عليك أن تطمئن، فمصرنا بخير.

▩ ▩ ▩

ثقيلة هي الأيام الأولى.

تلك الكآبة المسيطرة والمخيفة التي راحت تلفنا، بعد أن عشنا الأيام الأولى دون طعام، ولم نعد نملك سوى ما نرتديه من ملابس قد أصبحت متسخة تفوح منها روائح غير مستحبة.

ورحت أتحسس زنزانتي، في محاولة للتعرف عليها.

إنها -على أية حال- مسكني الإجباري في الأيام القادمة، التي لا أعرف كم ستطول.

في أحد أركانها يقع صنبور المياه الوحيد، والذي يصلح لكافة الأغراض.. وبجواره مرحاض أرضي قذارته لا توصف!

على مدى يومين وربما ثلاثة أيام، استمرت حياتنا إلى حد الإعياء.

فرحنا نشكو حتى سمحوا لنا ببعض الملابس الداخلية، كما استطعت الحصول على جلبابي من بين الأشياء التي تركتها على باب السجن فيما يسمى بالأمانات.

شيء لم أتعوده طيلة حياتي.. إنه الملل؟

كانت الساعات بطيئة.. والأيام كالدهر.

أبواب الزنزانات تفتح -بين الحين والحين- لغير سبب، ويعاودون إغلاقها.

تأملت تصميم الزنزانة كرجل يعمل بالهندسة والإنشاءات.. فوجدتها مصممة بدقة لأوضاع الحبس الانفرادي!

كان التصميم يحوي كل معاني العقاب ومشاعره أيضا!

وفي الوقت الذي لا تتسع فيه الزنزانة لأكثر من فرد.. كان عدد الواردين إليها يزداد كل يوم!

كان المعتقلون يأتون من كل فج عميق وعلى اختلاف الرتب الكهنوتية أو العلمية، الأمر الذي اضطرنا جميعا

أن «نحشر» كل ثلاثة فى زنزانة!

أصبح النوم مستحيلا.. والحركة غير ممكنة!

كما أصبح التقلب. من جنب إلى جنب. يحتاج إلى استئذان لما يسببه من قلق للآخرين!

وتذكرت أسياخ الكباب المتلاصقة عند «الحاتى»، كما أدركت أن هناك نقصا فى مواثيق «حقوق الإنسان»، لأنها لم تكفل للمواطن. حتى الآن. حق النوم على «الجنب اللى يريحه»!

ولعل رائحة الزنزانة، وما تفوح به من عرق ممزوج برائحة المرحاض كانت وراء حالة «الغثيان» العقلى والنفسى والوجدانى التى اجتاحتنى طوال تلك الفترة اللعينة!

أما الشقوق التى ملأت الحوائط، والسقف، فكانت تأوى أعدادا لا حصر لها من الصراصير والحشرات التى لا نعرفها، ناهيك عن التحركات المفزعة لبعض الأبراص، وتساءلت فى نفسى: هل حصلت هذه الكائنات على تصاريح من مباحث أمن الدولة، وهل سمح لها بذلك.. أم جاءت من قبيل العناد والتحدى؟!

كان الليل طويلا.. ومعذبا!

صفير الناموس، ومايثيره من «أحلام كابوسية». لدغته المدروسة فى الأذن أو الأنف. ثم ذلك القلق الذى يبعثه حتى الصباح.

عندما سألت عن أسباب كثرته. أجابنى السجان «عم عبدالغنى باشجاويش السجن»: «لأننا بالقرب من مصرف المجارى المتجه إلى مزرعة الجبل الأصفر»!

كانت الإجابة مقنعة.. فلم أعد أسأل!

■ ■ ■

أخيرا.. جاء الطعام.

فها هم غلمان سجن المرج يحملون «صفيحة» من ذلك النوع المستخدم فى جمع القمامة من المساكن الشعبية، تفوح منها رائحة الزيت العفن.

صاح أحد الصبية: كله يجهز طبقه.

كانت إدارة السجن قد «صرفت» لكل منا طبقا من الألومنيوم يسمونه «أروانة».

تناولنا طعامنا «الشهى» بعد جوع طويل، وأشهد أن الأرغفة كانت ساخنة حتى استطاعت أن تلمس بدفئها كل المساحات الباردة والعميقة دواخلنا!

لحظات.. ومر سجان آخر يحمل صفيحة مماثلة، ولكنها تحتوى على الجبن الأبيض وراح يناول بيده المتسخة قطعة جبن صغيرة للنزيل حملها كل منا على طرف رغيفه وراح يأكل فى متعة ونهم!

وهكذا مرت الأيام، فلم نعد نشكو من الجوع، كما تعودنا ظلام الزنازين. ناهيك عن اكتشافاتنا الثمينة. وقد عرفنا أن الفول يحتوى على «بروتين حيوانى» يتمثل فى ذلك «السوس العظيم»، كذلك الجبن الأبيض، وما يحمله «من بروتين مماثل» يتبدى فى «الدود الأعظم» ولكن ثمة فارقا أساسيا.. أن السوس كان ميتا، بينما الدود كان حيا!

ثم توالت الوجبات.. فكان طعام الغذاء غالبا من العدس.. ويالها من وجبة ثمينة إذ لم تكن قد ظهرت بعد أزمات «العدس»، ولا أدرى ماذا يفعل السجناء الآن بعد أن أصبح العدس «شهوة» الأثرياء!

كانت الأيام تمضى بعد أن عرفت الأعصاب طريقها إلى الاسترخاء، كذلك كان السجناء المقيمون فى السجن

الأكبر بما يحتويه من عنابر وأسرة متعددة الطوابق يعملون فيما يسمى بالمزرعة وكانوا يجمعون لنا بعض ثمارها ويقدمونها من قبيل «كرم الضيافة» مثل الفجل والجرجير والكرات، والأخير لم أكن رأيته أو تذوقته منذ سنوات طويلة!

وعلى الرغم من وجود لائحة تنظيم حياة المسجونين، إلا أن السادات «عطلها» بدعوى أننا لسنا مسجونين وحيث أطلق علينا القبا أكثر «شياكة» من «المعتقلين» و «المسجونين»، وهو «المتحفظ عليهم».

ومن ثم رأت إدارة السجن عدم تطبيق اللائحة علينا، وحرمتنا من الاستمتاع بمزاياها.. في الوقت الذى التزمت فيه بتطبيقها على اللصوص وعتاة الإجرام من الخارجين على القانون والشرعية!

ومن طرائف تلك الأيام، حكايتى مع نيافة الأنبا صموئيل، الذى اغتيل مع السادات يوم المنصة.

فقد كان نيافة الأنبا صموئيل صديق قديم منذ أيام الدراسة بمدرسة التوفيقية بشبرا ويسكن حاليا على بعد أمتار من منزلى بمدينة المهندسين.

بعد اعتقالى راح يتردد على زوجتى وأولادى مواسيا ومطمئنا ومؤكدا لهم أننى لا أقيم فى سجن، بل أعيش فى قصر أحد أمراء العائلة المالكة بمنطقة المرج، وهو نفس القصر الذى أقام فيه رئيس الجمهورية الراحل محمد نجيب!

وإمعانا فى إقناع زوجتى بصحة ذلك، راح يقص عليهم كيف أقضى وقتى فى زراعة حديقة القصر مع باقى الأساقفة، مستمتعا وسعيدا بالإقامة التى لم تخطر لى على بال!

واطمأنت زوجتى تماما، بعد أن أخبرها أن مندوبه وسكرتيره الخاص. وهو جرجس أفندى. يذهب إلىّ كل يوم. فى قصرى. للاطمئنان علىّ.

وفى أحد الأيام.. حمل الأنبا صموئيل كعكة إلى زوجتى، وقال لها إنها الكعكة التى كلفت بها جرجس أفندى ليحملها إلى ابنتى «مارى». حيث يوافق يوم ١١ سبتمبر عيد ميلادها. أى بعد اعتقالى بنحو أسبوع!

وهكذا تأكدت زوجتى من صدق رواية الأنبا صموئيل وأيقنت أننى بين أيد أمينة، ومن ثم فالحكومة صادقة فيما أسمته «بالتحفظ فى مكان أمين».. إذ لا بأس من أجازة مجانية سعيدة وإن كانت إجبارية وفى ضيافة حكومتنا الرشيدة!

■ ■ ■

كان من الطبيعى أن يسقط الزمن، ونفقد إحساسنا به.

فلا جرائد.. ولا معلومات، وأصبحت الأيام متشابهة، فلا معنى لأسمائها وتواريخها، ورحنا. جميعا. نشغل بحياتنا داخل السجن ونتسقط الأخبار بين الحين والحين!

وفى أيامنا الأولى، لم نكن نعرف بعضنا البعض: فالاتصال ممنوع والاختلاط مستحيل، والغموض يسيطر على المكان.

حتى جاء صباح آخر!

فقد سمعنا صوتا عاليا يصيح: أنا اسمى سمير تادرس. صحفى فى أخبار اليوم. ولابد أن يعرف بعضنا البعض، لأن أيام الاعتقال قد تمتد إلى سنوات.

كانت أبواب الزنازين من الحديد المصمت والصاج، وبالجزء العلوى منها فتحة صغيرة، لا يتعدى مقاسها ١٠×١٠سم، أسميناها «الطاقة»، فهى مصدر النور الوحيد أثناء النهار.

صاح سمير: قفوا على بطانياتكم، وضعوا أفواهكم فى فتحة «الطاقة» وليقدم كل منكم نفسه.

وهكذا عرفنا بعضنا البعض، وعرفنا أن السجن به ٢٨ زنزانة وساكنيها هم الأساقفة، والقساوسة، والأفراد العاديون.

وقد حاول القمص بولس باسيلى عضو مجلس الشعب عن دائرة شبرا فى عهد السادات، أن يخفف عنا. وكان رجلا بليغا. فأطلق على الزنزانة اسم «القلاية»*.

وبذلك عرفنا أسماء الموجودين «بالقلايات» وعددهم. حيث كانت الزنزانة عندما استقرت الأمور تضم اثنين. وبذلك يصبح عدد المسجونين فى سجن التجربة ٥٦ رجلا.

وقد لاحظنا أن إدارة السجن قد استقبت جميع الأساقفة والكهنة فى سجن المرج، فكان هناك ثمانية من الأساقفة، وأربعة وعشرون قسيسا، وأربعة وعشرون آخرين من العلمانيين.

كان الأساقفة من ذوى الشخصيات المتميزة.

فالأنبا بيمن. أسقف ملوى. كان أكثرهم حضورا، ومن ثم كان هو حلقة الاتصال بيننا، وبين إدارة السجن.

كان الرجل زعيما وقائدا بطبيعته. كما كانت معلوماته تعكس ثقافة رفيعة وعميقة، كما كان الرجل معتزا بدرجتي الماجستير والدكتوراه اللتين حصل عليهما من جامعات أمريكا.

وعلى الرغم من اعتلال صحته.. إلا أنه كان أكثر الموجودين حيوية.

وترجع علاقتى بهذا الأسقف المهيب إلى سنوات الأربعينيات!

فقد تعرفت عليه فى اجتماعات الشبان بمدارس الأحد بمنطقة جزيرة بدران، وكان اسمه قبل الرهبنة «كمال حبيب» وقد قضى سنوات متفرغا لأمانة مدارس الأحد بكنيسة مارمينا، بأول شارع الترعة البولاقية بشبرا.

وفى تلك الفترة من الأربعينيات عرفت الكثيرين من قيادات مدارس الأحد، وقد تقلدوا جميعا مناصب مرموقة فيما بعد، فمنهم «نظير جيد» البابا شنودة حاليا وكان من قيادات كنيسة الأنبا انطونيوس بشبرا. كذلك الأنبا صموئيل. سعد عزيز. أحد قيادات منطقة الجيزة، والأنبا أغريغوريوس، وكان اسمه وهيب عطا الله وهو الدارس الدءوب بالكلية الأكليريكية، وكان يقطن بشارع العزيز بشبرا.

ولم أدهش عندما علمت فيما بعد أن البابا شنودة قد اختار كمال حبيب أسقفا لملوى، وأنه رغب أن يكون اسمه «بيمن» وهو مرادف لكلمة الراعى باللغة القبطية كما أخبرنى.

والطريف أنه قد تم القبض عليه بالحيلة!

فقد كان الرجل من ذوى البأس والنفوذ فى منطقته، مما يجعل أمر القبض عليه صعبا.. بل وبالغ الصعوبة.

ويروى الأسقف كيف اتصل به مدير أمن المنيا مساء يوم الخميس ٣ سبتمبر وطلب منه الحضور. على عجل. لمقابلته فى البندر.

وما إن وصل الأسقف بسيارته حتى أخبره مدير الأمن أن وزير الداخلية وكبار رجال الأمن فى حاجة لأخذ مشورته بمناسبة أحداث القاهرة، ولذلك ترجاه مدير الأمن الذهاب إلى القاهرة فورا بسيارة قداسته، وحتى تسهل «مأموريته»، أرسل معه ضابطا مهما من رجال مباحث أمن الدولة، كان قد جاء خصيصا لمرافقته إلى القاهرة.

ووافق «الأنبا بيمن» فور انتهاء مدير الأمن من حديثه، وسافر بالفعل إلى القاهرة وصحبه سكرتيره الخاص

* القلاية مصطلح رهبان يعبر عن الحجرة المعزولة التي يعيش فيها الراهب

وسائقه.
ومع بوادر الفجر الأولى، طلب الأنبا الجرائد الصباح (الجمعة) فإذا الصفحة الأولى تنشر أسماء المعتقلين وصور بعضهم.
وعندما حاول الأنبا بيمن الاسترسال فى قراءة الصحف، منعه الضابط بحزم فأدرك أنه فى طريقه إلى المعتقل.. وقد كان!
والغريب أن شائعة قد سرت بوفاة الأنبا بيمن فى معتقله، ولذلك فقد كان جرجس أفندى - مندوب أسقفية الخدمات - يأتى إلى السجن فى صحبة ضابط أمن للاطمئنان على الأنبا بيمن فى زنزانته، والتأكد من سلامته.
كان الأسقف المهيب يعانى من تليف فى الكبد، ومن ثم فأيامه معدودة، مما ضاعف من قلق أهل أبروشيته فى ملوى على صحته، فقد كانوا جميعاً أقباطا ومسلمين يتلقون خدماته الاجتماعية المتعددة والتى كان يقدمها للكافة دون تفرقة.. ولعل ما كان يحز فى قلبه، ذلك الاتهام الباطل بإثارة الفتنة الطائفية وهو الذى وهب حياته للدفاع عن الوحدة الوطنية!
وقد ساعدت معرفتى المسبقة بهذا الأسقف الجليل على ارتياح باقى الأساقفة لوجودى بينهم خاصة فى الأيام الأولى.
أما باقى الأساقفة السبعة فقد كانوا من أجيال تصغرنى سنا، ومن ثم كانت سعادتى بمعرفتهم غامرة.
والطريف أن كان من بينهم أربعة مهندسين هم: الأنباء أبشوى - أسقف دمياط - وهو مهندس كهربائى تخرج بامتياز فى كلية الهندسة بالإسكندرية.
والأنبا فام أسقف طما، وهو مهندس تعدين ومناجم من جامعة أسيوط.
والأنبا بنيامين أسقف المنوفية وكان أصغر الأساقفة المعتقلين سنا، فهو مهندس كهرباء تخرج فى هندسة القاهرة.
والعجيب أن الأنبا بنيامين كان وثيق الصلة بالرئيس السادات، وواحدا من المقربين إليه.
وقد روى لى الأنبا بنيامين كيف كان السادات يعلق صورة لهما بالحجم الطبيعى فى منزله بقرية ميت أبو الكوم، لكى ينفى لزائريه - وربما لنفسه - تعصبه الدينى.. ويبين أنه محب للأقباط، وكثيرا ما كان يروى ذكرياته أثناء تعلمه فى مدرسة الأقباط الابتدائية القريبة من قريته.
عندئذ استفسرت عن سبب اعتقاله رغم هذه الصلة؟
أجابنى الأنبا بنيامين دون الإفصاح عن تفاصيل: لقد حاول السادات شرائى، حتى أصبح رجله داخل الكنيسة فى مواجهة البابا، وعندما أفهمته أن ولائى الأول لكنيستى وللجالس على عرشها، رغم صداقتنا الحميمة.. لم يعجبه ذلك.
ولعلنى لم أدهش كثيرا عندما لاحظت أن الأنبا بنيامين، كان آخر من غادر المعتقل من الأساقفة.
كان الأنبا بنوه هو أكثرنا قبولا للأوضاع داخل السجن!
وكان لقبه الرسمى هو «خورى أبو سكوبس» وهى درجة كهنوتية فى سلم الرهبان تقل قليلا عن درجة «الأسقفية».
كان رئيسا لأحد الأديرة المهجورة بمحافظة سوهاج.
وقد تعود الرجل الإقامة فى الدير، وألف حياة الرهبان، وبعدها عن إيقاع الحياة المدنية مما جعله راضيا

بإقامته فى المعتقل. فقد اعتاد على التقشف والانقطاع عن الطعام والكلام أيضا!

على أن الأنبا ويصا أسقف البلينا كان أقربهم إلى قلوب المعتقلين من كهنة أو علمانيين، فهو الوحيد الذى نسى أنه أسقف وتعامل مع الجميع من منطلق كونه إنسانا ومعتقلا، فكان يخفف من آلام المتضايقين، وكان حزمه فى السيطرة على النظام وتوزيع الطعام أحد أسباب إقلال الخلافات.. ففى المعتقل تصبح الأعصاب مرهفة وتتضخم المشاكل الصغيرة.

أما أسقف الأقصر الأنبا امونيوس فهو الوحيد الذى لم يفارقه إحساسه بأنه أسقف وأنه متميز حتى على زملائه الأساقفة طوال فترة الاعتقال، ولذلك عاش وحيدا معزولا.

▩▩▩

كانت الأمسيات طويلة.. مملة!

وقد رأى «الأنبابيمن»* أن خير وسيلة لقتل هذا الملل أن يبدأ مع الغروب فى إلقاء الأحاديث الدينية، وإنشاد التراتيل والعبادات.

وماهى إلا أيام قليلة.. حتى انخرط الجميع فى مناخ حوار دينى طيب استطاع أن يوحد بين المذاهب المختلفة مع الكاثوليك والإنجيليين.

واجتمع الرأى على أن يقود الرجل حلقة تفسير الكتاب المقدس فراح يختار جزءا من إصحاح لرسالة بولس الرسول إلى العلمانيين، ويتولى شرحها ثم يفتح حولها حوارا حرا.

وعلى الرغم من أننى لم أعد خبيرا فى هذه المسائل، إلا أن الجميع كانوا يلحون على سماعى ربما للتعرف على قدر إيمانى.

ولم أكن أرى النص الدينى بمعزل عن المفاهيم الاجتماعية والإنسانية كما جاءت تحليلاتى فى مجملها منحازة للفقراء.

وما إن سمعنى أحد الأساقفة المتزمتين حتى صاح قائلا: لن أسمح -بعد اليوم- بأى دروس للكتاب المقدس ما لم يتم عزل «ميلاد حنا» عن المناقشة لأننى -كما يقول- أحاول أن أدخلهم فى السياسة من الباب الخلفى.

وحذر الرجل الجميع بقوله: إذا أردتم التعجيل بالإفراج عنكم.. فعليكم أن تتجنبوا إقحام الدين فى السياسة.

وهنا تدخل أحد الآباء الكهنة، محتجا على هذا الأسقف وقال له إننا نستمتع بمداخلات د. ميلاد لما تعطيه من منظورات ورؤى جديدة، نحن لا نراها كرجال دين، فنحن نركز على الرؤية الروحية بينما هو يربط ذلك بالمجتمع.

كما تضامن معى الأستاذ رشدى السيسى -وكان أكبرنا سنا إذ تجاوز السادسة والسبعين- صائحا: كيف نعزل ميلاد حنا وهو زميل يشاركنا القيد والسجن، وكيف ننسى مواقفه فى التصدى للضباط من أجلنا، إننى أعرف عائلته قبل أن أعرفه فهو من أسرة متدينة لها مكانتها!

وازداد الحوار سخونة فقال كاهن شاب: لا ينبغى أن نخضع لسيطرة الأسقف.

وهنا صاح الأسقف: إن تعبيراتك أيها الكاهن تخرج على حدود اللياقة.. ومن ثم فأنت محروم!

واشتعل المناخ.. وخيم هدوء عجيب وحذر يكاد يشل الجميع!

الانبابيمن هو اول من ذكرني ان البابا هو الاول بين متساويين، وكان قيادة وطنية مستنيرة

وغلى الدم فى رأسى، فوقفت فى طاقة الباب المصمت وقلت بصوت مرتفع: ليس هذا من حقك أيها الأسقف! فأنت هنا لست أسقفا.. وأنا لست أستاذا جامعيا.. نحن هنا جميعا مواطنون، وقد خلفنا وراءنا رتبنا ومفاهيمنا.. وليس من المعقول أن يكون الحوار بيننا على هذا النحو، ومن ثم فإن قيادتك هذه المجموعة.بحكم أقدميتك.قد انتهت عند باب السجن!

واقترحت انتخاب أسقف آخر لقيادة حلقات دروس الكتاب المقدس، وبالفعل حاز اقتراحى قبولا جماعيا.. وتم انتخاب أسقف آخر.بينما ظل الأسقف المعترض على مداخلاتى.حبيسا فى زنزانته.

وفقد عزل نفسه عن الجميع دون كلمة..أو تعليق..أو حتى احتجاج!

وفى يوم من أيام سبتمبر.. قدم إلينا زميل جديد.

إنه الأنبا تادرس أسقف بورسعيد.

كان الرجل فى مؤتمر خارج مصر أثناء حملة الاعتقالات، وما إن علم بها حتى رفض الإقامة فى الخارج، وآثر العودة، حتى يكون مع شعبه فى محنته، وحتى لو كان على رأس قائمة المطلوبين!

وبالفعل.. اقتادوا الرجل من المطار إلى السجن: وقد فرحنا به كثيرا وألقينا كلمات الترحيب.فى نهاية الحديث الدينى.تحية له وتقديرا لشجاعته.

لقد كان بإمكانه أن يظل طليقا خارج زنازين السادات.. ولكنه لم يفعل.

كان المناخ قابضا.. ومعرفتنا ببعضنا وقت الفسحة تتم خلسة، فأبواب الزنازين لا تنفتح يوميا إلا لمدة نصف ساعة فقط حتى لا نتجمد داخلها.

كانت تعليمات الوزارة تقضى بمنع الأحاديث واللقاءات بين المعتقلين.. ورغم ذلك كان اللقاء العابر والسريع يتم رغما عنهم!

ففى أحد الأيام.. فوجئت بصوت خارج الزنزانة يهمس: أنا الأنبا تادرس.

قلت هامسا: أنت رجل شجاع.. إننى أحييك.

فقال: لم آت من أجل ذلك، وإنما أتيت لتحيتك، فأنا مجدى كامل أحد تلاميذك فى كلية الهندسة.

وفر مختفيا قبل أن «يقفشه» مندوب أمن الدولة الصول على خليفة.

فى تلك الأثناء.. كان المدعى الاشتراكى قد بدأ تحقيقاته معنا.

وقد أرسل فى استدعاء الأنبا تادرس للتحقيق.

كان يوما حزينا.فقد وضعوا فى يديه «الكلابشات».وربما كانت المرة الأولى.وأحسبها الأخيرة.والتى توضع فيها يدا أسقف مصرى داخل الحديد.

وبعد عودته سألناه عن مشاعره، وهل شعر بإذلال أو إهانة؟

فأجابنا فى شجاعة: ماذا تقولون..إنها أساور من ذهب! فهى تعبير عن النضال فى سبيل الوحدة الوطنية.

وراح يروى علينا ما شاهده فى طريقه إلى المدعى الاشتراكى.. ونحن نغبطه على ما رآه من بشر وسيارات وشوارع!

تم كل ذلك عبر حوار «الطاقات»، فلم يكن مسموحا باللقاء المباشر.

والطريف أن مباحث أمن الدولة قد دست علينا ضابطا للاستماع عما يرويه العائدون من مكتب المدعى الاشتراكى، وكان الضابط يتخفى فى صورة أنه «المشرف الاجتماعى لرعاية المساجين».

وفى أحد الأيام فوجئت بهذا الضابط المشرف يقول لى:

«ممنوع تبادل الأحاديث والمعلومات عما يجرى فى تحقيقات المدعى الاشتراكى».

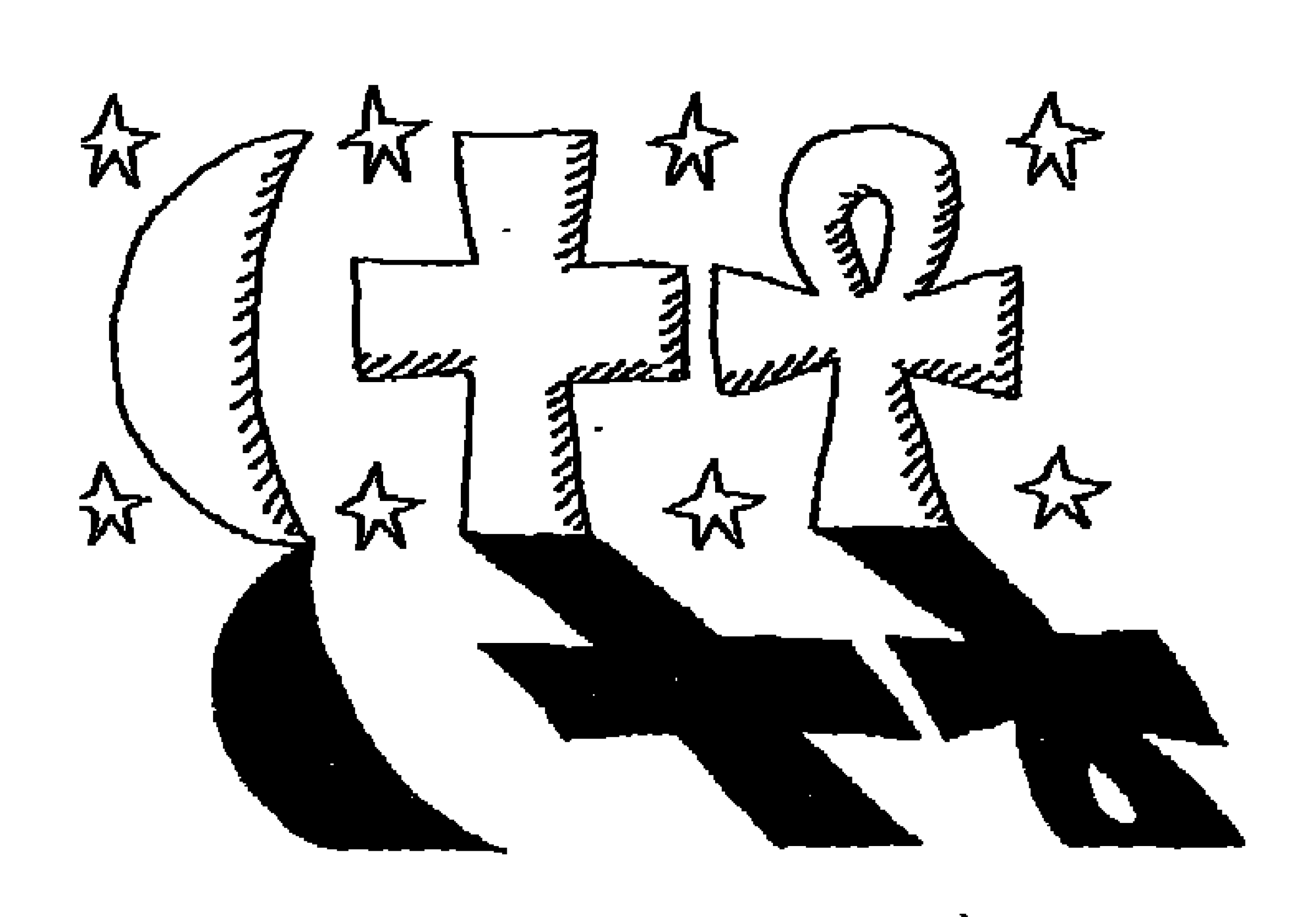
وهنا ثارت ثائرتى، وصرخت فيه: هل وصل نظام السادات إلى هذا الحد العجيب فى كبت الحريات.. اخرج من جحرك.. أيها الثعبان.. فلو أمسكت بك لقتلتك!

والغريب أن إدارة السجن عرفت أن الخديعة لم تنطل علينا، وأننا قد كشفنا أمره وأن عباراته تثير الاستفزاز ولذلك وفى هدوء تم نقله فلم نره بعد ذلك.

▩ ▩ ▩

مضى وقت طويل دون أن ننال حقنا فى زيارات عائلاتنا، وكثيرا ما شكونا من ذلك، حتى جاءنا مأمور السجن بأخبار تقول إنه تقرر السماح لنا بالزيارات، وسوف يتولى مكتب المدعى الاشتراكى إصدار التصاريح الخاصة بذلك، وكم كانت سعادتى عندما أخبرنى المأمور بأننى أول المتمتعين بهذا الحق!

فقد أيقنت أن زوجتى استطاعت الحصول على التصريح الخاص بذلك، ومن ثم تحددت الزيارة يوم وقفة عيد الأضحى المبارك والموافق ٧ أكتوبر ورحت أنتظر على شوق لم أعرفه من قبل!



الفصل الثالث

شعاع وسط الظلام

محاكمة داخل السجن.. للعيب فى الذات الساداتية

تنبأت بموت السادات.. بعد أن مات

السجن محاصر بالدبابات.. لحمايتنا

لعنة البابا امتداد للعنة الفراعنة

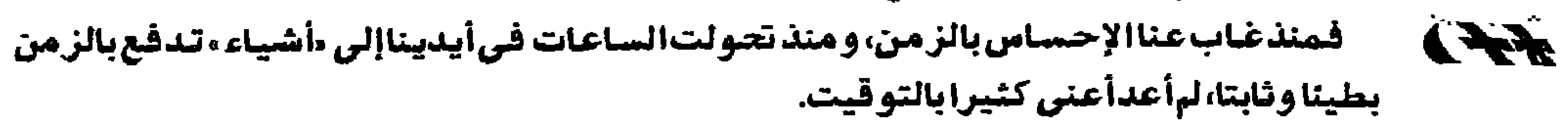
الأساقفة يلعبون الجمباز

العلاقة بين الدولة والكنيسة

(٢)

شعاع وسط الظلام

لا أذكر.. على وجه التحديد.. متى كانت هذه المحاكمة؟



فمنذ غاب عنا الإحساس بالزمن، ومنذ تحولت الساعات في أيدينا إلى «أشياء» تدفع بالزمن بطيئا وثابتا، لم أعد أعنى كثيرا بالتوقيت.

كان السؤال الذى ظل يطاردنى طوال الأيام الأولى من الاعتقال، ترى ماهى التهم الموجهة لنا؟ وهل هذا «تحفظ» أم «سجن»؟ وما علاقة ذلك «بالتكييف القانونى»؟

كيف ستكون محاكمتنا؟ وماهو المصير؟!

هل سيجردنا السادات من حقوقنا السياسية؟ هل سيعلن نتائج التحقيقات؟ وهل هناك تحقيقات أصلا؟!

كان ذلك تحديدا يوم ٢٠ سبتمبر، وقد تراكمت كل هذه التساؤلات الحائرة دون إجابة، وأدركنا أن ظروف الحياة التى نعيشها أكثر ترديا من حياة المجرمين واللصوص! هل لكل ذلك من نهاية؟

***

فى الزنزانة المقابلة لى، كان يقيم محام من سوهاج اسمه الأستاذ وصفى! وكان يصر دوما على ترديد حقيقة أنه كان عضوا بالحزب الوطنى ـ حزب السادات ـ

وكان الرجل يعيش فى حالة من الذهول، فهو من أكثر أعضاء الحزب الوطنى تأييدا للسادات فى كل تصرفاته، ويظل يضرب كفا بكف على هذه المفارقة الموجعة! غير مصدق أنه اعتقل.. وأن الذى اعتقله هو السادات.

كان نحيفا.. ومدخنا شرها.. ومن كثرة قلقه وتفكيره فى أمر اعتقاله سقط مغشيا عليه، وكان يقيم معه فى زنزانته القمص عبدالمسيح.

وتوهم القمص أن زميله قد أصابه مكروه.. فراح يصرخ جزعا وحزنا مستغيثا بزملائه.. لأن «وصفى بيموت»!

وعلى الفور راح جميع المعتقلين يدقون بأيديهم على أبواب الزنازين طالبين النجدة، ولعلها المرة الأولى التى ينسى فيها الأساقفة والكهنة أنفسهم ويتصرفون على نحو عادى.

كان نوبتجى هذه الليلة هو الباشجاويش عبدالغنى، الذى يسلك سلوكا ملكيا داخل العنبر. ورغم صرامة الرجل وبطشه.. إلا أنه كان مصريا رقيق القلب.. وكثيرا ما كان يفخر بأنه قام بتعليم كل أبنائه وبناته فى الجامعة!

حاول عبدالغنى طمأنتنا وقال: إن د. مجدى ـ طبيب السجن ـ فى طريقه إلينا، فلا داعى للقلق، إلا أن الضجيج ظل يتصاعد، فقد كان الجميع يخشون على حياة الأستاذ وصفى.

حاول بعضنا أن يتهم ممثل السلطة الباشجاويش عبدالغنى بالتقصير فأجاب قائلا: «أنا محبوس مثلكم.. سجن التجربة له مفتاح واحد فى حجرة المأمور، ولا يمكن إحضاره إلا بعد فك الأختام!».

لم تمض سوى دقائق حتى جاء د. مجدى.

وللمرة الأولى أيضا يثور الأساقفة والكهنة فى وجه الطبيب ملوحين ومعاتبين. ورد الطبيب فى خجل، أنالم أعتقلكم.. فلماذا تلومونني؟

وبالفعل تم إنقاذ الأستاذ وصفى، وهنا وقفتُ ثائراً:

د. مجدى معه حق.. فهو لم يعتقلنا.. ولكن الذى اعتقلنا هو السادات.

ورحت أسب وألعن..

ولعل أخف الألفاظ التى وردت فى خطابى الجهورى والمرتجل تصف السادات بالديكتاتورية والخيانة والغرور.. إلخ.

لقد كنت غاضبا بحق.

اهتز الجميع لكلماتى المجروحة.. وبسرعة انفتح باب زنزانتى، وإذا بالمأمور وأحد ضباط مباحث أمن الدولة أمامى، وهنا تضاعفت ثورتى، لأننى اعتبرت وجود هذا الضباط تهديدا جديدا لى فى زنزانتى!

حاول المأمور تهدئتى..إلاأننى كررت اتهاماتى للسادات بصورة أكثر عنفا وتفصيلا!

لم أكن أعرف-آنذاك-أن ثمة أجهزة اتصال الكترونية تقوم بتسجيل كل شىء داخل السجن! وعندما عرفت لم أخف أو أهتز.

ولاشك أن كل ما قلته بات مسجلا، وأن كافة شتائمى لوزير الداخلية والسادات قد وصلت بالتمام والكمال!

وقد تردد-فيمابعد-أن السادات كان مولعا بمعرفة ردود أفعال خصومه أثناء اعتقاله لهم، ويتلذذ بمعاناتهم!

وفى مساء ذات اليوم، وقرب منتصف الليل، انفتح باب زنزانتى وإذا بى أمام جمهرة من كبار رجال الشرطة لم أتبين منهم سوى وجه المأمور محمود الجميل.

دار حوار قصير وقدم لى اللواء محسن مدير مصلحة السجون نفسه.

لم يكن من العادى أو الطبيعى أن يزور «مدير المصلحة» أى سجن فى مثل هذا الوقت تحديدا..إلا إذا كان الأمر جللا وخطيرا!

وأدركتُ على الفور أن قذائف كلماتى لن تمر دون عقاب.

وفى ظهر اليوم التالى جاءنى حرس خاص، واقتادنى خارج مبنى «سجن التجربة»، وسمعت أصوات زملائى مودعة وداعية لى بالسلامة.

فى تلك اللحظة اجتاحتنى مشاعر مختلطة، فقد كنت سعيدا لتعرفى على حدود هذا السجن الغريب وتحديد باقى أجزائه المجهولة.

ثم تضاعفت سعادتى لأن كلماتى وصلت للمسئولين، وإننى سوف أسمعهم المزيد من آرائى فيهم وفى نظام السادات.

وفى الوقت ذاته كان الخوف يقتلعنى، فقد قفزت إلى مخيلتى حكايات صديقى وزميل عمرى د. فايق فريد وذكرياته فى سجن الواحات فى الفترة مابين ١٩٥٩-١٩٦٤. وكيف كانت تأتيهم حملة أو «تجريدة» من القاهرة لتأديبهم، وكيف أن الحملة فى مرة قامت بربط المهندس فوزى حبشى على «العروسة» وراح رجالها يضربونه بالسياط على ظهره العارى، حتى سقط مغشيا عليه!

ولما استفسرت عن العروسة قالوا إنها لوحان من الخشب على شكل علامة «×» يصلب عليها المذنب من يديه وقدميه، ويعرى ظهره ومؤخرته.

وتمنيت فى أعماقى أن تكون عقوبة القذف فى حق رئيس الجمهورية - كما كانت عليه قبل ثورة يوليو هى بالحبس مثل عقوبة «العيب فى الذات الملكية». وتمنيت أيضا أن تعقد محاكمة علنية أستطيع فيها الدفاع عن نفسي، وتكون فرصة لمزيد من التعرية لنظام السادات ولا تهم بعد ذلك العقوبة حتى لو بلغت الإعدام، ولكن كل ما أرجوه من الله أن يجنبنى عقوبة «العروسة».

انتبهت فجأة على صوت وكيل المأمور - وكنت وصلت إلى حجرته - «مطلوب تحقيق معك حول ما حدث أمس».

وراح يسألنى: هل قلت كذا.. وكذا وأنا أشعر باعتزاز وزهو لهذه الكلمات القوية والجريئة التى قلتها، ومصدر زهوى أن هذه الكلمات مسجلة فى دفاتر الحكومة، وأنها سوف تكون مادة تاريخية ذات يوم عند التأريخ لهذه الحقبة السوداء.

كان الضابط المحقق متعاطفا معى، فقد تحملت مسئولية كل ما جرى وحدى ولم أشأ أن أرفع المسئولية عن كاهلى.

وعندما سألنى هل لديك أقوال أخرى؟

أجبت: نعم.. فأنا أود أن يتم نقلى إلى سجن طره مع زملائى السياسيين، فمن غير المعقول أن تشق مصر - طائفيا - حتى داخل السجون.

***

اليوم.. الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١

فجأة دخل الصول على خليفة بملابسه المدنية إلى عنبر سجن التجربة.

«يعتبر الصول فى مباحث أمن الدولة أهم من مدير السجن.. لأن له صلاحية التجسس عليه».

قال الصول: لدينا إشارة من وزارة الداخلية بأن الأنبا صموئيل سوف يأتى إلى السجن للاجتماع بكم، وكان السادات قد عينه رئيسا للجنة الخماسية البابوية، التى انتقلت إليها سلطات البابا عقب قرار السادات بعزله. ثم أضاف أنه لم يعرف بعد ما إذا كان مجيئه - قبل أو بعد - انتهاء العرض العسكرى بمدينة نصر.

بعد إعلان الزيارة.. تعددت الآراء حولها وتضاربت أفكار الأساقفة والكهنة.

وعندما طلبوا رأيى قلت لهم لابد من مقابلته.. فهو الآن قريب من السادات ولديه معلومات.. وربما لديه رسالة يريد إبلاغها للأساقفة، ومن ثم لا ضرر من لقائه. كان بعض الأساقفة - وإن كانوا لم يفصحوا - يرون أن الأنبا صموئيل ضالع فى مؤامرة عزل البابا واعتقال الأساقفة!

أعدت إدارة السجن الترتيبات اللازمة للقاء المرتقب، وتم الاتفاق على أن يكون هذا اللقاء فى «حوش» السجن بعيدا عن الزنازين وعن سجن التجربة.

واقترحت ألا يتحاور مع الأنبا صموئيل إلا الأساقفة الذين فى رتبة الأسقفية فقط!

وفى تلك الأثناء عاد الصول على خليفة ليعلن أن الزيارة تحدد لها موعد فى الثالثة ظهرا وبعد انتهاء العرض العسكرى.

وجاءت الثالثة.. ولم يأت الأنبا صموئيل وحزن البعض لأنها كانت فرصة للاستمتاع بمزيد من الضوء وحرارة الشمس، والتطلع إلى زرقة السماء.

وفى الرابعة مساء جاء الصول يحمل نبأ تأجيل الزيارة «لصعوبة المرور عقب احتفالات أكتوبر».

ولم يكن أحد منا بالطبع يعلم أن الزيارة قد تأجلت إلى الأبد!

وفى المساء جاءنا النقيب مجدى طبيب السجن وأخبرنا أن هناك تعليمات بفتح أبواب الزنازين للجلوس والتسامر مع بعضكم البعض.

وبالفعل كانت سهرة ممتعة، رحنا نخوض فى أحاديث لا معنى لها ولكنها كانت على درجة عالية من الأهمية فى حينها!

ظل النقيب مجدى محتفظا بهدوئه وقوة أعصابه، ولم يقل لنا إن مصرنا الغالية كانت تعيش أحداثا رهيبة.. فى تلك الليلة!

■ ■ ■

لم أنم طوال الليل.. فقد كنت على موعد زيارة أسرتى فى صباح اليوم التالى ٧ أكتوبر.

فى التاسعة صباحا انفتح باب زنزانتى. وكنت وحيدا. كنوع من العقوبة لما تفوهت به فى حق رئيس الجمهورية!

ترك الشاويش بعض «أكياس» على الأرض.. ولم ينطق بكلمة، سألته فلم يجب، هنا كل كلمة بحساب خاص فالجميع مراقبون.

فتحت الأكياس فإذا بعباءتى البيضاء. التى قابلت فيها رئيس الجمهورية فيما بعد. ولها فى نفسى ذكريات خاصة منذ كنت أعمل مهندسا استشاريا بالسودان فى أواخر الستينيات.

فى الكيس الآخر بعض الأدوية والأطعمة التى أحبها.

أدركت. للحظة. أن زوجتى وأولادى على بعد أمتار منى، لكنى لا أستطيع رؤيتهم.

فجأة انفتح باب زنزانتى، ودخل مأمور السجن، ليبلغنى بإلغاء الزيارة!

قلت للمأمور: لماذا؟

قال: لقد تم إعلان الأحكام العرفية!

قلت: ما الذى حدث.. هل قتل السادات.

صمت المأمور: ولم يرد!

مرت لحظات ثقيلة.. حاول المأمور أن ينتقى كلماته:

يادكتور ميلاد.. أنا مكلف بإعلان أخبار. تهمكم جميعا. فأرجوك عدم إحراجى أو التعليق على ما سوف أقوله.

قلت: وأنا أعدك بذلك.

فى دقائق قليلة صدرت الأوامر بفتح أبواب الزنازين، على أن يقف كل منا أمام باب زنزانته «دون حركة».

وفوق كرسى فى منتصف العنبر وقف العميد محمود الجميل مدير السجن وصاح: أنا مكلف من وزارة الداخلية بإبلاغكم أن الرئيس أنور السادات قد مات.. وأن الأحكام العرفية قد أعلنت.. ولا تعليق!

كان الذهول يلفنا.. ونحن مسمرون فى أماكننا.. ولم ننتبه إلا على صوت الجرس بإدخالنا الزنازين مرة ثانية، ومنع الكلام!

أحسست أن نسائم الحرية تقترب.. وأننى سأعيش.. وأعود إلى منزلى.. فكان ذلك هو شعاع النور الذى فض ظلمة الليل المجهول.

لم تعد ثمة مسافة كبيرة بينى.. وبين يوم الإفراج عنى!

■ ■ ■

كان الأساقفة قد علموا بوفاة الأنبا صموئيل حيث كان لصيقا بالسادات حتى فى المنصة فمات معه.

كان ثمة حزن حقيقى يعلو وجوه بعض الأساقفة والكهنة.. بينما كان هناك من يرى أن هذه نهاية حتمية «للتآمر والخديعة»!

فى اليوم التالى.. طلب الأساقفة من مأمور السجن السماح لإقامة صلاة جنائزية على روح الأنبا صموئيل، فوعد باستئذان وزارة الداخلية.

وفى يوم ١٢ أكتوبر وافقت الوزارة على الصلاة!

ووقفنا جميعا.. فى الممر الضيق بين الزنازين.. ولعلها المرة الأولى التى يرى فيها بعضنا البعض عن قرب ووجها لوجه!

ولأول مرة تظهر العمائم السوداء الكبيرة على رءوس الآباء والأساقفة والتى تميزهم عن الكهنة بعمائمهم الأصغر حجما، فقد تخلى كل من الأساقفة والكهنة ـ طوال أيام الاعتقال ـ عن زيهم الكهنوتى مكتفين بالجلباب الأبيض، والطاقية البيضاء.

لحظة! نسينا خلالها أننا فى السجن، فقد انتظمنا فى صفوف متراصة.

وعلى منضدة بسيطة.. يغطيها مفرش أبيض.. وضعنا الشموع والكتب المقدسة، والعجيب أنها ذات الكتب التى أرسلها إلينا الأنبا صموئيل إلى السجن قبل رحيله.

فى الصفوف الأولى وقف الأساقفة الثمانية وفق أقدميتهم التى يعرفونها ويجلونها. أما الكهنة فراحوا يقدمون بعضهم على بعض وفق أعمارهم.

كان عدد الأساقفة ثمانية والكهنة ٢٤.. وكذلك عدد العلمانيين أيضا.

بدأت الصلاة الجنائزية، وحاول بعض الأساقفة والكهنة إضفاء مزيد من الألحان بترتيل المزيد من الألحان الكنسية والصلوات التى لا تتلى إلا «لعلية القوم» والاحتفالات الجنائزية للأساقفة والكهنة.

وبينما نحن واقفون.. مكتوفى الأيدى، ومغمضى الأعين.. دخل مأمور السجن، وربت على كتفى هامسا:

«أستسمحك فى أن تطلب من الآباء إنهاء الصلاة فى أسرع وقت»!

قلت له: عقب إنهاء الصلاة، سوف ندخل زنازيننا دون مقاومة.

أجابنى مسرعا: لا أقصد هذا.

قلت: ماذا تقصد؟

قال: أنت لا تدرى؟ ماذا يدور خارج السجن وحوله. نحن محاصرون بالدبابات، ليس ذلك بسبب الخوف أن تهربوا، بل الخوف.. كل الخوف.. أن يحدث هجوم على السجن من الجماعات الإسلامية، فتصابون بأذى.

وأضاف المأمور: إن هناك أحداثا دامية فى مدينة أسيوط.. ونحن لا نخاف منكم.. ولكن نخاف عليكم أن تقعوا رهينة فى أيدى هذه الجماعات للضغط على الحكومة، ومساومتها!

وفى هدوء نقلت الرسالة دون تفاصيل.. وعدنا إلى الزنازين، ونحن فى قلق حقيقى؛ ليس على حياتنا.. ولكن على مستقبل بلدنا كله!

عقب أن هدأت المشاعر، بدأ التحليل والتعقيب، فكانت المشاعر الدينية طاغية لدى الأساقفة والكهنة، كانت العبارة التى تترددهى أن «يد الله قد تدخلت فى الوقت المناسب للمحافظة على مصر وعلى الكنيسة».

أحد الظرفاء قال: إن لعنة البابا شنودة مثل لعنة الفراعنة قد أصابت السادات! جاء تعليق ساخر آخر بأنه قد أصابت الأنبا صموئيل نفسه لأنه سمح لنفسه بأن يأخذ اختصاصات البابا وهو على قيد الحياة.

وفى هذا المجال فإن قصة طلعت يونان مازالت تروى إذ كان سكرتيرا صحفيا وإعلاميا بمكتب د. كمال أستينو وقت أن كان وزيرا للتموين، ولكنه تمكن من «التسلق» حتى أصبح محررا مرموقا بجريدة «الأهرام» واتخذ موقفا معاديا للبابا شنودة.

عقب قرار السادات بعزل البابا، كتب طلعت يونان مقالا رئيسيا بالأهرام غالبا يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١، يبرر للسادات قراره ويلوم البابا بأنه يسهم فى إشعال الفتنة الطائفية.

وتصادف أن جاء نعى وفاة طلعت يونان فى ذات العدد وفى الصفحة الأخيرة من الأهرام!

وجد أهله صعوبة فى أن تقبل أية كنيسة الصلاة على جثمانه، وهكذا تدعمت أسطورة أن أعداء البابا شنودة تصيبهم لعنة السماء.

▩ ▩ ▩

كان أقرب الأساقفة المتحفظ عليهم إلى قلب البابا شنودة هو الأنبا بيشوى أسقف دمياط.

قبل أن يلقى السادات خطابه أمام مجلس الشعب فى ٥ سبتمبر بأيام، غادر البابا شنودة القاهرة تحسبا لمواقف معقدة، وتوجه إلى دير السريان بمنطقة وادى النطرون.

رفض البابا الاستماع ومشاهدة خطاب السادات ودخل للاعتكاف فى غرفته الخاصة.

مع انتهاء خطاب السادات كانت جماعات من قوات الأمن تحاصر الدير وبدا الأمر لأول وهلة كما لو كان مطلوبا القبض على البابا.

ذهب الأنبا بيشوى إلى قائد الحملة مستفسرا فأجاب الضابط: مطلوب أن نأخذ معنا الأنبا بيشوى فقال: سأذهب لأحضره لكم.

ذهب الأنبا بيشوى إلى البابا ولخص له خطاب السادات وأخبره برغبة الحملة فى القبض عليه، فأشار البابا بأن يذهب معهم دون مقاومة.

أعد الأنبا بيشوى نفسه وجهز حقيبة هائلة - كما لو كان مسافرا لرحلة طويلة فى الخارج - وقدم نفسه للضابط.

هكذا حضر الأنبا بيشوى فى سيارته وبرفقته الضابط من الدير إلى سجن المرج مباشرة حيث احتل الزنزانة أو «القلاية» رقم ١.

▩ ▩ ▩

يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر فوجئنا بالأوامر أن نستعد للرحيل.

البسطاء قالوا إنه الإفراج والآخرون ضربوا أخماسا فى أسداس، سننقل إلى القلعة أو إلى طره للمحافظة على حياتنا.

فى انضباط صارم وخطوات محسوبة خرجنا من سجن المرج كله فكانت لحظة وداع سعيدة لسجن قاس

مرير.

ما إن أعبرنا الباب الضيق الذى تحتويه بوابة السجن الكبيرة، إلا ووجدنا قوة أمن هائلة مدججة بالسلاح وعددا كبيرا من الضباط وعلى رأسهم لواء.

دفعنا إلى اللوارى دفعا فإذا به صندوق مصمت مظلم فيما عدا فتحات قليلة للتهوية عليها شبك ضيق.

انحشرنا داخل اللورى حشرا حتى صرنا كالسردين فى العلب، يحاول كل منا-دون نجاح-أن يجد لقدمه موقعا بين الأمتعة المتناثرة، أو يجد لكفه مكانا يعلق نفسه فيه. كنا جميعا نتعرض للسقوط كلما حاول اللورى إبطاء السرعة أو الوقوف، ولكننا كنا على أية حال سعداء فقد كانت أكتافنا متلاصقة وشعرنا لوهلة أننا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

كنا ننظر إلى المارة من خلال الفتحات الضيقة المتاحة، ونطلق التعليقات المثيرة على منظر البشر من النساء والأطفال والرجال الجالسين على المقهى يلعبون الطاولة أو الكوتيشنه أو يدخنون الشيشه.

كلها مناظر عادية ومتكررة ولكن الحرمان من هذه الأشياء البسيطة يجعلك تفتقدها.

وكما يقال بأن الصحة تاج على رءوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، كذلك الحرية والحياة العادية البسيطة لا يشعر بأهميتها إلا كل من حرم منها.

استمرت القافلة دون توقف إلى مصر الجديدة ومنها إلى طريق صلاح سالم، فصاح أحد المفسرين: ألم أقل إننا نتوجه إلى سجن القلعة؟

ومرت اللوارى مسرعة أمام القلعة فصاح آخر: الحمدلله، كنت فزعا من مجرد ذكر اسم سجن القلعة لما عرف عنه من أنه مكان للتعذيب.

قال آخر: إننا نتوجه إلى سجن طره.

ولكن القافلة سارت عابرة كوبرى الملك الصالح عند الروضة حتى توقفت فى بداية الطريق الصحراوى المتجه إلى الإسكندرية.

حاولنا أن نختلس النظر خارج اللورى فإذا بالقافلة كبيرة ومدججة بالسلاح ويقودها اللواء من سيارته ومعه اللاسلكي وفى الأمام والخلف لوارى أخرى بها قوات أمن مسلحين.. فتذكرت ذات الموكب عندما قبض عليّ.

وصل التفاؤل البسيط بالبعض أن تصوروا أن الحكومة قد رغبت فى أن تأخذ الأساقفة-ونحن معهم-للإقامة مع البابا شنودة فى منطقة الأديرة وذلك كنوع من المصالحة الوطنية.

لا أنكر أن عقلى قد توقف عن الحدس والتخمين، ولكننى رفضت فكرة الإقامة فى الأديرة وتصورت أننا ذاهبون إلى سجن الحضرة بالإسكندرية.

لم يطل الزمن كثيرا وانحرفت القافلة يمينا قبل موقع الرستهاوس لتدخل إلى ليمان وادى النطرون.

لم أكن أعرف أن فى وادى النطرون سجنا أو ليمانا.. وحتى الآن لا أعرف الفرق بين السجن والليمان.

***

المكان فى وادى النطرون أرحب والهواء أنقى والسماء أكثر صفاء.

شاهدنا المساجين بملابسهم الزرقاء وأدركنا أن فى مصر إذاعة تسمع حتى فى السجون، فكل منهم يحمل معه مذياعه الصغير، وأدركنا أيضا أن فى مصر تليفزيونا. فقد شاهدنا المساجين وقد تجمعوا لرؤية مسرحية فى التليفزيون، فتأكد لنا مدى الغبن الذى وقع علينا فى السجن الذى يحمل اسم «مدينة المرج» ولكن يبدو أنه ليس له

من اسمه نصيب.
كانت إقامتنا فى «وادى النطرون» فى غرفة واحدة واسعة ولكنها كانت قبل ذلك مهجورة ترتع فيها الفيران والصراصير وداخلها دورة مياه قذرة وحقيرة، ورغم ذلك فقد سعدنا بصحبة بعضنا البعض دون قيود.
لم نكن ندرك أن هذه المعيشة الجماعية لنحو ٥٦ شخصا من مختلف المشارب والبيئات، سوف تولد مشاكل حياتية صغيرة خصوصا أننا محبوسون فى داخل هذه الغرفة فيما عدا فسحة نصف ساعة فى الصباح وأخرى فى المساء.
تفجر الصراع بين أسقفين وزادت المشاكل وأصبح التوفيق بينهما أمرا صعبا.
اضطر أحدهم أن يحيط نفسه بمجموعة بطاطين وعاش بمفرده منعزلا ومعزولا لا يشارك فى مناقشة أو يسمح لأحد أن يفتح البطاطين.
جاءتنا مأكولات وكتب من الأديرة المحيطة بنا وشعرنا بالانفراج وقرب الإفراج.
كان طابور الصباح يشمل الألعاب الرياضية التى ابتكرتها كوسيلة للتسلية والترفيه، وكان منظر الأساقفة والكهنة وهم يمارسون الجمباز أمرا مثيرا للخيال كنمط من الحياة لم يتعودوه من قبل.. كان منظرا طريفا ومثيرا بالفعل.
تدعمت صلتى مع أغلب زملائى فى المعتقل ومازالت تربطنى بأغلبهم صلات قوية وصداقة حميمة.
كان أكبرنا سنا هو الأستاذ رشدى السيسى * حيث كان يبلغ وقتها نحو ٧٦ عاما. أطال الله بقاءه. وقد حاولنا أن نرفع التماسا للرئيس مناشدين أن يفرج عنه صحيا ولكنه أصر على أن يبقى معنا ليأخذ نصيبه من التضحية، فقد كان سكرتيرا لمجلة «الكرازة» التى يرأس تحريرها البابا نفسه.

▩ ▩ ▩

فى تلك الفترة أدركت خطورة أجهزة أمن الدولة فى مصر، فقد قص على أغلب المعتقلين معى قصصا ونوادر تتعلق بأحداث وأسباب اعتقال كل منهم.
فى كل مرة كان ضابط أمن الدولة المحلى هو سبب تعكير الجو.
مشاكل بناء الكنائس تثير الضحك والبكاء.
مازال أمر بناء الكنائس فى مصر محكوما بأمر هميونى صدر أيام دولة العثمانيين عام ١٨٥٦.
وبعد أن كانت أقسام أمن الدولة مقصورة على النشاط السياسى لمتابعة الأحزاب تحت الأرض وفوقها، أو لمقاومة التجسس، إذ بها تنشئ قسما خاصا بالكنيسة القبطية.
وأصبح لهذا القسم الجديد نجومه ومتخصصوه.. يديرون ويتدخلون فى الأمور الكنسية ويزرعون رجالهم فى كل ركن.
كثير من رجال أمن الدولة توهموا أنهم يعملون بالسياسة من كثرة المعلومات والتقارير والأوهام!
أصبح طموح بعض قياداته أن يتحولوا من العمل وراء الستار إلى العمل على المسرح، وبالفعل تم اختيار أغلب وزراء الداخلية أمن رجال أن الدولة، حتى أصبحت هناك طبقية بين ضباط الشرطة أنفسهم.
إن أحد أخطاء السادات هو أنه قد تعامل مع موضوع الفتنة الطائفية انطلاقا من مفاهيم رجال الأمن وليس

* توفى عام ١٩٨٩ وقد خلفه فى الريادة الفكرية ابنه د. وسيم السيسى

بمفاهيم سياسية، أى من خلال الحوار والإقناع والتحرك الشعبى، وقد أفهموه أن المسائل يمكن السيطرة عليها بإجراءات أمنية وكان أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

ودفع السادات نفسه الثمن.

إن موضوع العلاقة بين الدولة والكنيسة موضوع حساس ولكنه واجب المناقشة، فكل من الدولة والكنيسة من أقدم -إن لم يكن هما بالفعل أقدم- المؤسسات فى مصر.

فى سابق الزمان كانت العلاقات هلامية غير مقننة.

ومرت القرون بسلام أحيانا وبصعوبات أحيانا أخرى.

لا توجد قنوات شرعية تحدد هذه العلاقة، إلا العلاقة الشخصية بين رئيس الدولة ورئيس الكنيسة.

أيام عبدالناصر كانت الأمور هادئة وتسير الأحوال فى يسر.

أيام السادات تفجرت الأزمات ولكن الله سلم.

ويحاول مبارك أن يبنى دولة المؤسسات ومن ثم لابد من وجود قنوات.

صحيح توجد قناة خلفية اسمها وزارة الهجرة ولكنها قناة غير شرعية وغير مقنعة وغير طبيعية.

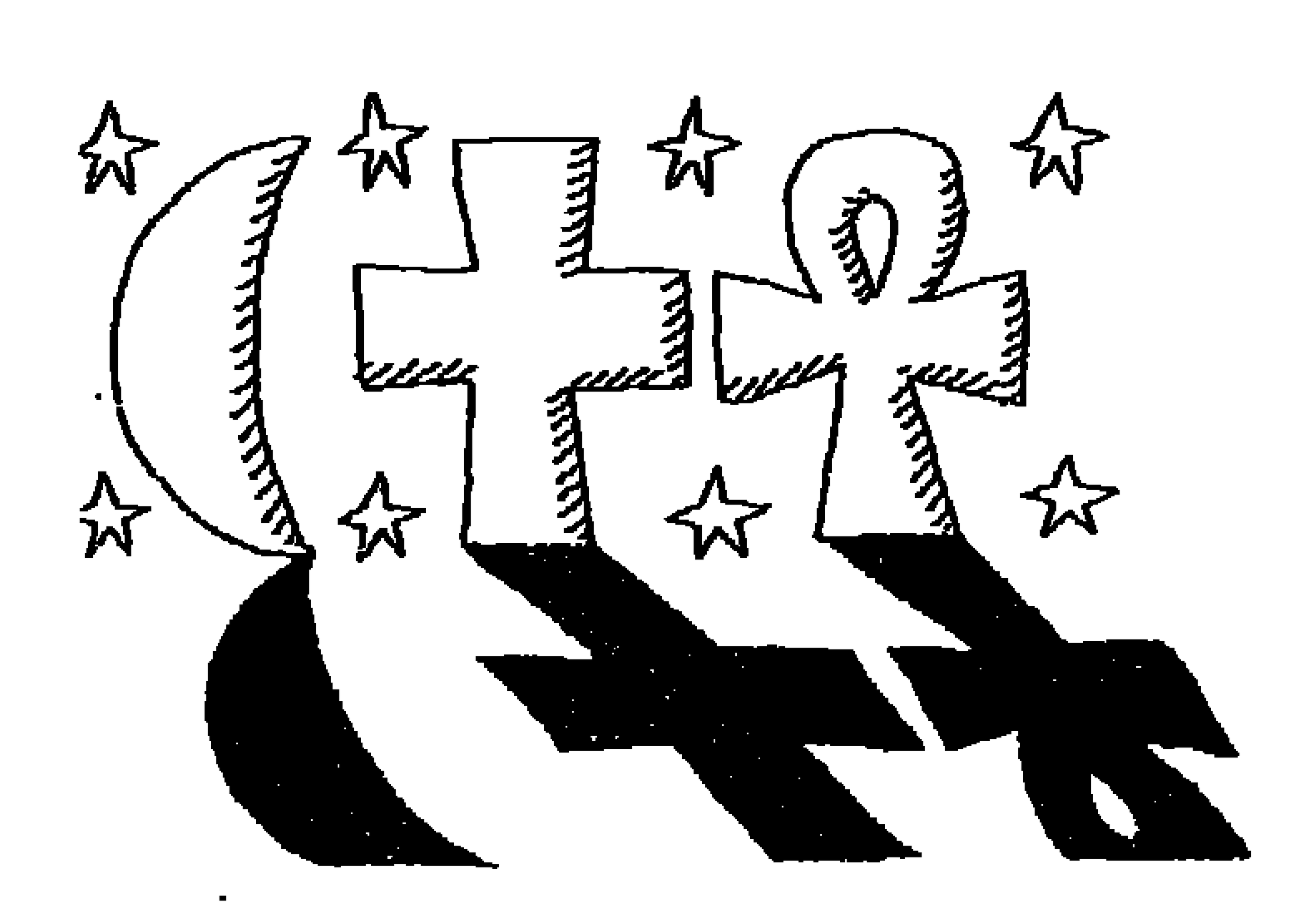
أما قنوات وزارة الداخلية.. فتحكمها العقلية البوليسية.

أعتقد أن خير القنوات هى القنوات السياسية والتشريعية.

ومن هنا أرى أن تكون لجنة الشئون الدينية فى مجلس الشعب لجنة قومية لا يقتصر دورها على مسائل وزارة الأوقاف، ولكن على كل ما يتعلق فعلا بالشئون الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء، بل وأضف إلى ذلك اليهودية أيضا. فمصر أم السماحة والتسامح، لن تعجز عن رعاية بضع عشرات من اليهود.. أو أكثر أو أقل.

لعلى خرجت دون قصد عن قضايا «ذكريات سبتمبرية».

ولكن لا بأس من بعض الخروج أحيانا.



الفصل الرابع
مع الساسة والقادة والزعماء

مات عبد العظيم أبو العطا بعد أن صلى خلف الشيخ عاصى

المأمور يرهبنا بتعذيب آخرين

السادات لم يهدم سجن طره

العسكر يلقبوننا «يا باشا»

طره فندق خمس نجوم.. وربما ستة

السمان محشى بالفستق.. لأول مرة

رسالة زوجتى من خلال «آخر ساعة»

كدت أموت حزنا على صديقى

أشهى الأطعمة أرسلتها زوجة هيكل

(٤)

مع الساسة والقادة والزعماء

الأربعاء..٤نوفمبر ١٩٨١

فى لهجة حازمة.. طلب منى الضابط الشاب أن أجمع أمتعتى وأشيائى.

فقد تقرر نقلى إلى ليمان طره.. حيث يقيم السياسيون فى مبنى «الملحق».. وهو أحد العنابر «الملحقة» بسجن مزرعة طره. وكانت الدولة الناصرية قد أنشأته خصيصا لهذا الغرض! لقد سألت نفسى حين علمت: هل جال بخاطر من بناه أنه سيأتى يوم يزج فيه بقادة العمل الوطنى ومن بينهم مشاهير الناصريين؟

كان هذا القرار أول مطلب لى منذ اعتقالى مع الآباء والأساقفة فى سجن المرج، وقد أردت به التعبير عن احتجاجى على تقسيم المعتقلين إلى مسلمين وأقباط، وما يعنيه هذا التقسيم.من وجهة نظرى.من أنه تقسيم لمصر كلها وليس للمعتقلين!

وكانت أول خطوة للضغط.من جانبى فى اتجاه نقلى.هى الإضراب عن الطعام!

ولما كان الإضراب فى السجون له «أصول» و«قواعد»، فقد جاءت محاولتى «غير مدروسة» وباء بفشل ذريع!

ثم كانت المحاولة الثانية، حيث قمت بتناول كمية كبيرة من الأقراص المهدئة، وظنوا أنها «محاولة» للانتحار فحاولوا.من جانبهم.«ملاطفتى» و«تهدئة خاطرى» دون أية استجابة لمطلب نقلى من سجن المرج!

واستمر هذا الأسلوب طوال فترة حكم السادات، حيث رفض كل الوساطات التى تتعلق بحياة المعتقلين وأحوالهم المعيشية، كما كان وزير الداخلية «صارما» فى تنفيذ تعليمات ورغبات السادات!

وكم كانت سعادة السادات عظيمة عندما تصله أخبار كبار الشخصيات التى يعرفها! وكيف تئن من خشونة الحياة داخل السجن!

واغتيل السادات، فتغير الحال داخل السجن، ونجحت بعض الضغوط، حتى حصلت على موافقة «الداخلية» بنقلى إلى ليمان طره مع باقى السياسيين.

ودعنى الأساقفة والكهنة والعلمانيون وداعا حزينا، ورأيت كيف كانوا جميعا غير سعداء لفراقى، وذكرنى أحدهم بمواقفى فى مواجهة مدير سجن وادى النطرون.

وتذكرت بدورى ذلك المدير الفظ.. الذى راح يتلذذ بتعذيب الناس وقهرهم، وأحسست على الفور بمدى ضعف هذا الرجل وشعوره بالقهر الداخلى، حتى أنه لا يملك الشجاعة لمواجهة الأقوياء، من ثم كان يحاول دائما إرهابنا بشكل غير مباشر بأن يستدعى أحد عتاة المجرمين، ويظل يصفعه على وجهه بشدة، حتى يسقط الرجل على قدمه فيروح يركله بها!

كانت هذه المشاهد تثير اشمئزاز وسخط الأساقفة والقساوسة والمسجونين فى وادى النطرون.

وتذكرت أيضا كيف شكا أحد الزملاء المعتقلين من إرساله خطابا.عن طريق إدارة السجن.إلى أسرته لتحويل مبلغ له فى الأمانات حتى يتمكن من شراء حاجياته داخل السجن وفق القواعد المتبعة، فأجابه ذلك المأمور فى «غلاسة»:

«لقد انتهت سلفتك المالية، ولا يمكن صرف شيء لك من الكانتين».

وأضاف المدير: «ربما كانت أسرتك تعاني من ضائقة مالية، وليس لديها ما تودعه لك في الأمانات»!

وهنا ثرت على المدير ـ دفاعا عن كرامة زميلي ـ ورحت أوبخه على كلماته الجارحة، وأفضح أسلوبه الشاذ في معاملة المسجونين وإرهابهم.

والعجيب أن هذا المأمور قد فارق الحياة بعد أيام قليلة من هذا الموقف!

تذكرت كل ذلك ـ وأنا في طريقي إلى طره ـ وما إن وصلت إلى سجن المزرعة حتى شعرت بأنني في مناخ مختلف تماما عن ذلك الذي خلفته ورائي في المرج ووادي النطرون.

▓ ▓ ▓

تضم منطقة طره ثلاثة سجون كبيرة بها حوالي ٦٠٪ من «السعة الفندقية» للنزلاء!*

الأول ليمان طره، ويطل على الكورنيش وكان السادات قد أوهمنا أنه قام بهدمه ـ ولكنه ـ كعادته ـ لم يكن صادقا، فقد هدم جزءا من السور أمام أجهزة الإعلام، واستمر الليمان على حاله!

السجن الثاني «مزرعة طره» ويقع في الخلف شرقا وجهة سلسلة الجبل في امتداد المقطم ويبدو أنه مخصص لإقامة المساجين «الأقل عنفا»، والمحكوم عليهم في جرائم مخففة.

ويشاع أيضا أنه كثيرا ما يخصص لليساريين المحكوم عليهم!

ويقال إن به «جناحا» لإقامة الجواسيس.

أما السجن الثالث فهو مبنى جديد تماما، ويسمى «بسجن الاستقبال» حيث تم بالفعل استقبال المساجين!

وما إن دخلت سجن الملحق حيث يقيم السياسيون حتى شعرت أنني في سجن «خمس نجوم»!

فهو سجن له سور خاص، ومعزول تماما، وأظن أن بناءه قد تم خصيصا لمن حوكموا في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، حيث أقام فيه على صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف وغيرهم من الزعامات الناصرية.

أما أبرز الأسماء التي ارتبطت بهذا السجن من رموز العهد الناصري فهما محمد فايق وفريد عبد الكريم. فقد عاشا في هذا السجن عشرة أعوام «بالتمام» و«الكمال»!

فكان السجن بالنسبة لهما هو البيت ومحل الإقامة!

ومن المفارقات الغريبة أن فرحة محمد فايق وفريد عبد الكريم بالإفراج بعد السنوات العشر لم تستمر طويلا.

فبعد أن تنفسا نسيم الحرية ـ لأول مرة ـ في ١٥ مايو ١٩٨١، تم القبض عليهما بعد شهور قليلة، لينضما إلى حملة سبتمبر، فعادا إلى نفس السجن، وربما نفس الغرف، ومن ثم كانا يعرفان كل شيء داخل هذا السجن.

▓ ▓ ▓

كان السجن ـ على أية حال ـ رحبا، والزنازين متسعة، والأبواب من القضبان الحديدية، وليست من الصاج المصمت كما هو الحال في سجن المرج، ومنها يدخل الهواء والضوء.

أما الأسرة فكانت متعددة الطوابق، وهي نظيفة وخالية من الحشرات التي عانينا منها في وادي النطرون.

كان في داخل كل زنزانة «دورة مياه» تحوي حوضا من الصيني، ومرحاضا أفرنجيا، ومن ثم كانت الإقامة تحمل كل سمات الراحة وملامح الرفاهية! لقد استحق السجن ما أطلقته عليه من تسمية «سجن ذو خمس نجوم»!

على أن الأمر الأهم من ذلك كله، تلك المشاعر الغامرة التى أحاطنى بها نزلاء هذا «الملحق العظيم»، وقد كانت أخبارى تصلهم حيث تابعوا إصرارى على النقل من المرج إلى جوارهم، وبمجرد لقائى بهم، رحت أعانقهم طويلا، وأنتقل فى حرية من زنزانة إلى أخرى.

ونسيت أننى فى السجن عندما التقيت بالأخ العزيز فؤاد سراج الدين (زعيم الوفد أمد الله فى عمره) الذى احتضننى بقوة، وشعرت نحوه بمودة وإعزاز كبيرين.

فعلى الرغم من أن الرجل تعود حياة القصور، ومارس السلطة فى شبابه وزيرا فى أهم الوزارات فى مصر ـ المالية والداخلية ـ إلا أنه كان صلبا فى مواجهة السجن!

▩▩▩

ولعل اللقاء الحار الذى جمعنى بزميلى عبدالعظيم أبو العطا، كان أكثر هذه اللقاءات تأثيرا لما تربطنى به من علاقة خاصة.

ففى صباح الخميس ٣ ستبمبر ـ وبمجرد أن سمع نبأ اعتقالى ـ ذهب إلى زوجتى وقال لها: «كيف يقبضون على ميلاد بسبب الفتنة الطائفية»؟

وأضاف: «إننى مستعد أن أشهد أنه رجل وطنى ولا يعرف التعصب الدينى، بل إنه واحد من أهم دعاة الوحدة الوطنية منذ شبابه».

ثم قال لزوجتى: إننى ذاهب لوزير الداخلية ـ فهو صديقى ـ أقول له إن القبض على ميلاد حنا خطأ كبير.

وفى مساء يوم الجمعة ٤ سبتمبر، ذهب مرة ثانية إلى زوجتى، ولاحظت أنه كان «مكسور الخاطر» وقال لها: «يبدو أن الموضوع أكبر مما تصورت.. وأعتقد أنهم سيعتقلوننى قبل الصباح»!

وراح عبدالعظيم يوصى زوجتى بالاهتمام بزوجته «ميمى»!

وخرج من منزلى.. وكانت آخر الزيارات!

وفى فجر يوم السبت ٥ سبتمبر تم القبض عليه بالفعل، وجاء إلى طره، ولم يكن يدرى شيئا عما تخفيه له أقداره داخل السجن!

فبعد أن كان الرجل واحدا من ألمع وزراء الرى والأشغال فى بلادنا ـ مثله مثل عثمان محرم وحسين سرى وعبدالقوى أحمد وعبدالخالق الشناوى ـ فوجئ بنفسه متهما فى سجون السادات.

لقد عرفت عبدالعظيم فى عام ١٩٤٦ أثناء عملى فى كلية الهندسة ـ جامعة الإسكندرية ـ حيث تخرجت فى جامعة القاهرة ثم عينت معيدا فى كلية الهندسة بالإسكندرية فور أن استقلت ولم تعد «ملحقا» أو فرعا لهندسة القاهرة.

وفى أحداث الحركة الوطنية للطلاب إبان فترة مقاومة اتفاقية صدقى ـ بيفن عام ١٩٤٦ تصادقنا، واستمرت صداقتنا حتى فارق الحياة.

▩▩▩

وفى «الملحق العظيم» التقيت بصديقى القديم محمود القاضى، الذى بادرنى بقوله ـ بعد الترحيب ـ أنه لم يتصور قط أنه سيصبح معتقلا فى سجون السادات وما يحز فى نفسه.. تلك الأعمال والمواقف الخاصة به فى مجلس الشعب، والتى كان ينبغى أن تكون موضع التقدير والتكريم.. ولكنها الأقدار!

وقد ظل القاضي يتحدث بهذه اللهجة المريرة، مما أدى إلى تدهور حالته الصحية، ووفاته في العام التالي لخروجه من المعتقل!

ويأتي لقائي بزملائي الاشتراكيين حارا.. ومؤثرا. فها هو صديقي د. إسماعيل صبري عبدالله (كان وزيرا للتخطيط في أوائل السبعينيات)، وهاهو د. فؤاد مرسي*، الذي وافق على أن يشغل منصب وزير التموين أثناء سنوات حكم السادات الأولى.

كان الصديقان على معرفة كبيرة بعالم السجون، وكثيرا ما أسديا النصح في التعامل مع الإدارة ورجال السجن، وقد استمدا معرفتهما من خلال السنوات الطويلة التي قضياها في سجن الواحات - من ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ - مما أكسبهما خبرة وصلابة.

كذلك الرجل الشجاع، د. محمد أحمد خلف الله بشعر رأسه الأبيض الفضي، ووجهه الأسمر المشع بهالات القديسين، وجلبابه الأبيض ومسبحته القصيرة. وقد أحسست أن الرجل قد وطد العزم على الإقامة لسنوات طويلة، وكان يردد: «إنها ضريبة العمل الوطني.. لا محالة»!

جاءت إقامتي في زنزانة رقم «١١» بالدور الأرضي مع الزعيم الوطني ذائع الصيت الأستاذ فتحي رضوان. وكان ثالثنا أحمد فرغلي الصحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين وعضو مجلس الشعب عن حزب العمل الاشتراكي، الذي قام الحزب الوطني بفصله من مجلس الشعب توطئة لاعتقاله.. وقد كان!

■ ■ ■

هكذا كان يوم وصولي إلى طره.. بهيجا وسعيدا.

كانت متعة كبيرة أن أقيم وسط هؤلاء الزعماء والقادة والسياسيين، ولم أشعر بأي تمايز سياسي أو اجتماعي أو طبقي!

تجاوز الجميع هذه الحواجز والاعتبارات كنا معا: هناك «الباشا» و «البروليتاري» و «الكهول» و «الشباب» (من أمثال كمال أبو عطية - حمدين الصباحي - محمد عبدالقدوس) اليساري والناصري والقومي والليبرالي، وأيضا ذو والتوجه الديني بأطيافهم.

وتعاون الجميع في كافة الأنشطة الرياضية والثقافية وتوزيع المأكولات الشهية!

لم تفرق بيننا المذاهب السياسية ولم تنشأ أية حساسيات من أي نوع.. الجميع متعاونون.. متحابون.. معتقلون!

ولعل أطرف الحوارات التي دارت بيني وبين صديقي د. يحيى الجمل - بعد خروجي من المعتقل - إذ لم يكن معتقلا - حول كيف فاتته هذه «الفرصة الذهبية» للاستمتاع بتلك الإقامة المجانية في سجن الحكومة مع هؤلاء الرجال العظام»؟ ولكن من منا كان يدري أن هذه الحملة المسرحية الروائية سوف تنتهي بعد أشهر قليلة وبهذه الطريقة الدرامية!

فقد كان الاحتمال الأكبر أن يمتد هذا الاعتقال إلى سنوات، كما كان يحدث في الماضي!

أقول بكل الصدق الآن - وبعد أن اختفت مرارة ومشقة السجن - إنني استمتعت أثناء إقامتي في السجن

---

* من سخريات القدر ان المناضل فؤاد مرسي والذي دخل السجن مرارا وعمل وزيرا في مرحلة التحضير لحرب اكتوبر في حقبة السادات وتولي موقعا قياديا في حزب التجمع، مات في حادث سيارة في سبتمبر ١٩٩٠ على طريق الاسكندرية الصحراوي

استمتاعا كبيرا!

فلم يحدث فى حياتى أن تناولت هذا القدر من الأطعمة الشهية.. أو قرأت كل هذه الأعداد الهائلة من الجرائد المختلفة!

فبعد رحيل السادات، سمحت الداخلية لعائلات المعتقلين بإدخال الأطعمة والمأكولات والجرائد.

وفى كل صباح، يمر الكاتب الساخر صلاح عيسى على كل زنزانة ويقدم لها الجرائد والمجلات التى بددت عزلتنا المخيفة عما يدور خارج الأسوار.

كذلك يقوم بعض العساكر بالمرور على الزنازين، حاملين الإفطار الفاخر، و «يعزمون» علينا، كما لو كنا ضيوفهم بالفعل!

وقد اتفقوا جميعا على كلمة النداء علينا وهى «ياباشا»!

ولعلهم أدركوا أهمية هؤلاء الناس، أو خشوهم، فمن يدرى قد يكون من بينهم صاحب نفوذ أو سلطان فى المستقبل، وقد مر عليهم الكثيرون من المعتقلين الذين أصبحوا فيما بعد حكاما!

وهكذا بدت لنا الإقامة جميلة.. ونسى كل منا أنه وراء القضبان ولو للحظات.

ومازلت أذكر طبق «الفول المدمس» فى الصباح وكان مختلفا عن زميله فى السجون الأخرى، حيث خلا من «السوس» تماما! وكذلك البيض المسلوق الطازج الصغير واللذيذ أيضا، وهو من «منتجات مزرعة السجن»، وأذكر الطريقة التى كان يجلس بها أحمد فرغلى على الأرض «مقرفصا»، وأمامه طبق الفول على صندوق من الكرتون، و «فحل» البصل الذى «يدشه» بيده الغليظة، فضلا عن الطريقة العجيبة فى ابتلاع أو «زلط» البيض المسلوق!

وقد شجعتنى هذه الطريقة فى الجلوس أمامه «مقرفصا» مثله ومستخدما طريقته فى الأكل و «الزلط»!

أما فتحى رضوان، ومحمد حسنين هيكل وغيرهما من «الباشوات»، فلم تكن تثيرهم هذه الطرق فى التعامل مع الفول المنتج فى مزرعة السجن، واكتفوا بما يأتيهم من الأطعمة المنزلية، إذ تبارت «البيوتات» فى إرسال أفخر أنواع الأطعمة، كما كان حزب التجمع يهتم كثيرا برجاله داخل السجن، ويرسل لهم كميات «تجارية» من الطعام الجيد.

كذلك فعلت الكنائس والأديرة وكافة الجمعيات والمؤسسات القبطية فراحت ترسل الكميات الكبيرة من الطعام إلى الأساقفة والقساوسة والعلمانيين، وكأن الجميع أرادوا بذلك إكرام «سجناء الحرية» ومن ارتضوا دفع الثمن عن شعبهم بكل طوائفه وأحزابه وفئاته!

▩ ▩▩

ثمة اعتراف يجب أن أبوح به!

فقد كانت أشهى الأطعمة وأفخرها.. تلك التى كانت تعدها السيدة هدايت حرم الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.

ففى ظهر كل يوم كان يأتى اثنان من الجنود، حاملين سلة خاصة من سعف النخيل الملون، وبها كميات وفيرة من الطعام، وكانت ابتسامة الجنديين تسبقهما دائما لما يظفران به مما سوف يبقى فى السلة!

وفى الوقت الذى كان يثير فيه هذا المشهد ـ بين الزملاء ـ الهمسات والتندر.. كان يثير بوجه خاص لعابى!

فقد كان هيكل يصر دوما على أن أتناول غذائى معه كل يوم.

على باب الزنزانة كان الجنديان يتركان السلة وعليها وردة حمراء قانية، ويحملان سلة الأمس الفارغة!

كانت غرفة هيكل في الطابق الأعلى، فهو من أوائل المعتقلين الذين قدموا إلى سجن ملحق طره، وقد اتفق الجميع على ترك الدور الأرضي للشيوخ وللكهول الذين لا يتحملون صعود الدرج!

وذات يوم.. كنت أشارك الأستاذ فتحي رضوان غداءه، وإذا بأحد الجنود يأتي حاملا طبقا وبه طائر غريب الحجم.. ليس بحمامة وليس عصفورا!

وقال الجندي: هذا من عند الأستاذ هيكل.

وعندما قسمته بيني وبين فتحي رضوان.. اكتشفنا أنه محشو بالفستق، وأنه الـ..

وضحكت طويلا.. فقد كانت هذه المرة الأولى ـ وربما الأخيرة ـ التي أتذوق فيها «السمان» المحشو بالفستق والمكسرات.

وهنا صحت.. ليس هذا فندقا خمس نجوم.. بل ستة نجوم.. زاهية!

▩ ▩ ▩

أما الأمسيات. فكانت لا تقل متعة وروعة.

فمع غروب الشمس تغلق الزنازين أبوابها، ويتأكد حراس السجن من وجود كل معتقل في مكانه، وتأخذ هذه العملية اسم «التمام».

ومن وراء القضبان الحديدية يبدأ الحوار والحديث والسمر. كان عبدالعزيز محمد، وعبدالعظيم المغربي مسئولين عن الإذاعة المحلية وإعداد برامجها، وهي برامج لا تخلو من الطرائف والنوادر والقصص.

وكثيرا ما كانت «الإذاعة» تطلب من المعتقلين الغناء أو «الدندنة» أو أداء أغاني عاطفية معروفة.

وكم تورط الزعماء في ذلك وتحولت أصواتهم ـ أثناء الغناء ـ إلى «حشرجة» مزعجة تثير الضحك والمرح، وقد يكون من الإنصاف أن نقول إن أصوات البعض كانت ـ على أية حال ـ أفضل من أصوات كثير من مطربي ما يسمى بالأغاني الشبابية الآن!

وليس ثمة شك أن الخبثاء من المخضرمين في السجون والمعتقلات، كانوا يدركون «مراقبة» وزارة الداخلية لهذه الإذاعة، ومن ثم راحت المواد الإذاعية توغل في السخرية والاستخفاف بوزير الداخلية والرئيس السادات.. وأجهزة الأمن ذاتها!

وكم كانت سعادتي عندما قرأت الإذاعة ـ ذات ليلة ـ مقتطفات من الصحف، ومن بينها ما كتبته زوجتي الكاتبة الصحفية إيفلين رياض في مجلة «آخر ساعة» بعمودها الأسبوعي «لقطة». فقد جاءت «اللقطة» رسالة تقدير وحب «أثارت الشجون» وحركت مشاعر كل منا لبيته وزوجته وأولاده.

▩ ▩ ▩

*عاتبني الصديق الكاتب الفذ محمد حسنين هيكل على هذا الوصف، وذكر لي أنه منذ أن نشرت هذه المذكرات على نطاق واسع في بعض الجرائد العربية عام ١٩٨٨، فإن كل زواره وضيوفه يطالبونه بأن يقدم سمان محشي فستق، ويبدو أن وجود سمان محشي أرز بالخلطة قد توهمت أنه فستق في ظلام وقسوة الحبس فعذراً لعدم هداية..!!

** ترك فيما بعد حزب العمل الاشتراكي عندما تغير توجهه السياسي وعمل وزيرا للصحة في منتصف الثمانينيات.

ولما كان دوام الحال من المحال، فقد انقلب هذا الاستمتاع في السجن إلى مأتم!

ففي يوم الثلاثاء ١٣ نوفمبر ١٩٨١، جاء إلى السجن د. حلمي الحديدي* بتكليف من حزب العمل الاشتراكي. الذى كان أمينا مساعدا له آنذاك. لكي يفحص حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب، وإبراهيم يونس أحد أقطاب الحزب، وكانا يشكوان من عدة أمراض تتعلق بالقلب.

وانتهز الحديدي الفرصة، وقام بفحص د. حلمي مراد أيضا.

وهنا، انتهزت الفرصة بدوري، ورجوت د. الحديدي أن يفحص د. عبدالعظيم أبو العطا. الذى كان قلقا على صحته. حيث كانت خطواته بطيئة متثاقلة.

في الأيام الأولى للاعتقال كان د. عبدالعظيم قد دخل مستشفى السجن، وسرعان ما تركها عائدا إلى زملائه في الملحق، بعد أن شعر أنه وحيد وسط عتاة المجرمين.

والغريب أن أبو العطا توسط لدى السادات بنقله «تحت الحراسة» لمستشفى خاص، ولكن السادات رفض، رغم أن أبو العطا عمل وزيرا معه أربع سنوات!

وكنت قد علمت عبر رسالة أرسلتها زوجتي عن طريق فتحي رضوان الذى كان يحضر تحقيقات المدعى الاشتراكي خارج السجن، أنبأتني فيها بمرض زوجة عبدالعظيم أبو العطا وكنت أعرف أنها تعيش بكلية واحدة أوشكت على التوقف!

وطلبت مني زوجتي ألا أخبر عبدالعظيم بذلك.

وأثناء فسحة الصباح.. انفردت بعبدالعظيم، وقلت له: «كلها أيام وتعود لبيتك وزوجتك.. وأظنك سوف تذهب في إجازة إلى أمريكا بصحبتها، ولعلها فرصة لكي تجرى بعض الفحوص الطبية».

أدرك بذكائه مقصدي فقال: أشد ما يقلقني هو صحة زوجتي.. وسوف أعطيها إحدى كليتي عقب خروجي.. لأن كليتها مرهقة!

هونت عليه الأمر.. ولم أفصح له عن رسالة زوجتي!

وفي يوم الجمعة الحزين ١٦ نوفمبر، عقب الفسحة الصباحية، أخذ عبدالعظيم حماما ساخنا من ذلك «الدش» البائس بالسجن، وكانت المياه الساخنة لا تأتيه إلا يوم الجمعة. فقط. لمدة ساعات قليلة في الصباح!

وشاهدت عبدالعظيم خارجا من الحمام على رأسه «فوطة»، مرتديا بيجامته وفوقها الروب الأنيق. وكنت أجلس مع فريد عبدالكريم وخلف الله. ورحنا نتابعه وهو يصعد السلم المعدني المكشوف درجة.. درجة!

والتفت إلى زملائي وقلت لهم «أنا مش عجباني صحة عبدالعظيم».

وعندما جاء وقت صلاة الظهر، وأذن عادل عيد بصوته الجهوري، ووقف الشيخ مصطفى عاصي إماما للمصلين، لاحظت أن عبدالعظيم يجلس في الصف الأول، وغير قادر على الوقوف، مكتفيا بإيماءة الرأس.

وبعد انتهاء فترة الظهيرة.. ذهبنا إلى حجراتنا للراحة.. وما هي إلا لحظات قصيرة وإذا بالدكتور كمال الإبراشي. طبيب الأسنان المشهور. ومعه د. على النوريجي. أحد زعماء الحركة التقدمية بكفر الشيخ. يسرعان إلى زنزانتي، ويسألان في لهفة؟ أين صابر بسيوني؟

وقبل أن أجيب.. قاما بفحص صندوق الأدوية بعناية، وإذا بالدكتور النوريجي يقول في يأس: للأسف.. لا توجد حقنة «هيموكلار»..

---

* ترك فيما بعد حزب العمل الاشتراكي عندما تغير توجهه السياسي وعمل وزيرا للصحة في منتصف الثمنينيات

إن قلب عبدالعظيم أبو العطا يكاد يتوقف!

وعلى الفور.. انطلق الزملاء، وراحوا ينادون على الضباط والأطباء، وكانوا قد غادروا المكان، وتركونا في حراسة البسطاء من الحراس.

ووقفنا جميعا في الممر أمام غرف الدور الأول.. وعيوننا معلقة على زنزانة عبدالعظيم، ننتظر ولو كلمة من زملائنا الأطباء.

لاحظ هيكل قلقنا.. فراح يطمئننا لأن د. النوريجي ود. الإبراشي يحاولان عمل تنفس صناعي.. «وإن شاء الله خيرا».

ومرت الدقائق كالدهر.. واحتبست الأنفاس.. وتسمرت الأقدام ولم يقطع هذا الصمت المميت.. إلا صوت د. الإبراشي وهو يجهش بالبكاء خارجا من زنزانة عبدالعظيم ليقول لنا: البقية في حياتكم!

كانت كلماته فاجعة.. ولا أدرى ما الذى حدث لى.. فقد وجدت نفسى أصرخ كالطفل: «مش معقول.. مش معقول».

وتذكرت كيف كان قلقا على صحة زوجته التى أحبها ويقول عنها: إنها كالشمعة التى تضىء حياته وطريقه وبيته!

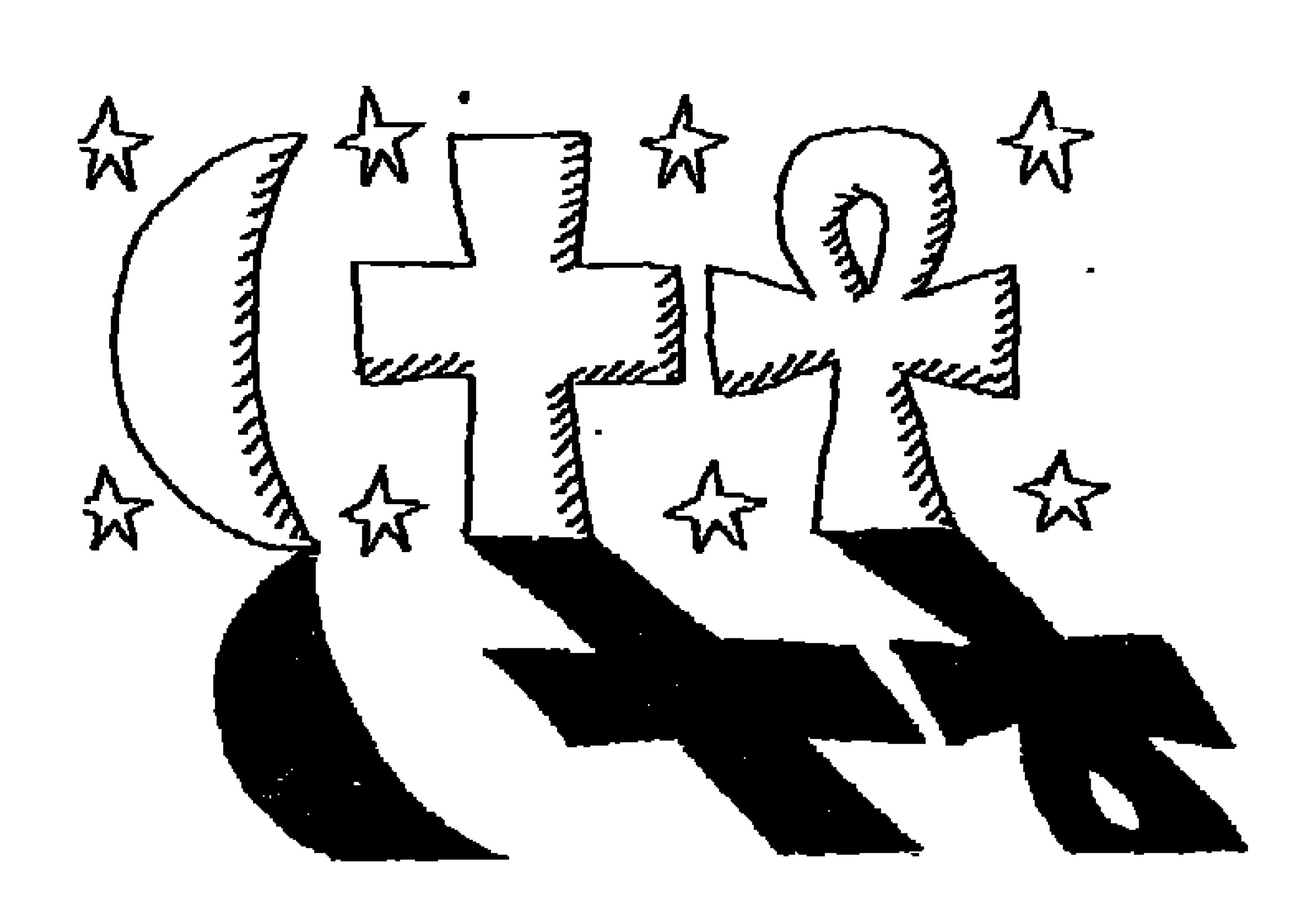
وظللت أصرخ حتى وقعتُ مغشيا علىّ.. ولم أفق إلا على صوت من بين مجموعة الأطباء من مصلحة السجون وقد أحاطت بى: ضغطه عالى جدا، وربما انفجر له شريان فى المخ.

وصاح آخر: لو مات تبقى مصيبة.

ولكنى كنت أفكر فى شىء آخر..

كنت أفكر فى عبدالعظيم أبو العطا.. وذلك اليوم الرهيب الذى لن أنساه.

وتذكرت.. أننى لن أرى عبدالعظيم مرة أخرى.



الفصل الخامس

فى حضرة المدعى الاشتراكى

التحفظ وسيلة قانونية للاعتقال ستة أشهر

أمام المدعى: فتحى رضوان مسهب وهيكل مقل

مفهوم التحقيق السياسى

شنودة عايز يبقى زعيم

الهجوم على وزير الداخلية ممنوع

أردت الاستقالة من الجامعة ورفض المحامون

كان ينبغي أن يستقيل الوزير

وفاة عبدالعظيم أبو العطا.. عجّلت الإفراج عنا

ضباط وجنود السجن لهم مشاكل إسكان أيضا

(٥)

فى حضرة المدعى الاشتراكى

أخذ اعتقالنا فى سبتمبر ١٩٨١ شكلا قانونيا غير مسبوق فى تاريخ البلاد السياسى أو القانونى.

فقد أطلق السادات عليه مصطلحا جديدا هو: «التحفظ» بديلا لـ «الاعتقال».

وقام بسلب «النيابة العامة» اختصاصاتها، وأهمها سلطة التحقيق، التى حولها إلى سلطة مبتكرة جديدة عرفت باسم «المدعى العام الاشتراكى».

وقد أراد السادات بهذه الإجراءات، الانقضاض على خصومه السياسيين، تحت مظلة من «الشرعية القانونية» (الزائفة)، حتى يتمكن - فى الوقت نفسه - من أن يرفع شعار «سيادة القانون» وهو ينشب فينا الأسنان والأنياب!

إن كل ذلك قد جاء فى إطار ما عرف شعبياً باسم «قانون العيب».

ورغم المقاومة العنيفة من جانب كافة القوى السياسية لهذا القانون، لما يمثله من خطورة على الحياة العامة.. إلا أنه مر من القناة التشريعية كالسهم، وأخذ طريقه الفعلى نحو التطبيق العملى.

ومن سخريات القدر، أن أول قضية حققها المدعى الاشتراكى عام ١٩٨٢ كانت قضية عصمت السادات، شقيق الرئيس السادات، حيث أحاله إلى محكمة القيم التى جاء حكمها إدانة كاملة لعصر السادات وأسرته!

وقد قام المدعى الاشتراكى بالتحقيق مع بعض المعتقلين منا، إثر القبض علينا وقبل اغتيال السادات، أما غالبيتنا فقد تمت «مناقشتهم» عقب حادث المنصة.

وكان من المتوقع أن تستمر التحقيقات لمدة ستة أشهر، وهو المدى الزمنى الذى حدده القانون لفترة «الاعتقال» أو «التحفظ» دون محاكمة.

وهكذا أعطى القانون الحق للحاكم أن يعتقل من يشاء لمدة ستة أشهر دونما حاجة إلى قوانين طوارئ أو غيرها من القوانين الاستثنائية!

ورغم ما تقدم، فليس ثمة شك.. أن تحقيقات هذا المدعى الاشتراكى كانت من الأمور الطريفة والمسلية لكل منا!

لقد كنا ننتظر موعد التحقيق فى لهفة، حتى يعرف كل منا ماهو الاتهام - ولو الشكلى - الموجه إلينا، وما سبب ذلك «التحفظ»؟

وكم اقترب بعضنا من البعض الآخر، عندما يروى كل منا عما حدث له فى التحقيق، وماذا قال، وماهى الأسئلة، الأمر الذى كشف لنا عن التكوينات النفسية، والقدرات المختلفة لكل منا!

كان البعض يعود متهللا، لأنه استطاع أن يقلب الدفة، ويتولى هو الأسئلة بدلا من الإجابة!

ولاشك أن الأستاذ فتحى رضوان بلغ قمته فى القدرة على الاسترسال والتحدث فى حضرة ذلك المدعى الاشتراكى. فكلما عاد إلينا، يروح يروى ما حدث، وكيف سرد لهم تاريخه السياسى وأنه قد توقف عند عام ١٩٣٦.

وفى مرة ثانية توقف عند عام ١٩٥٢. وهكذا ظل يروح ويجيء لأيام طويلة، ونحن نتعجله فى الانتهاء من هذا التحقيق، و«الإقلال» من استعراض العضلات التاريخية القانونية! فقد قيل لنا إن الإفراج عنا لن يتحقق إلا عقب

انتهاء المدعى الاشتراكى من تحقيقاته، ورغم ذلك أصر «المناضلون القدماء» على إثبات مواقفهم التاريخية فى أوراق التحقيق، كما لو كان فى ذلك إبراء لهم أمام التاريخ!

أما محمد حسنين هيكل، فكان يكتفى عند عودته بإلقاء بعض العبارات المقتضبة على غرار «التصريحات الصحفية»، دونما إغراق فى شرح تفاصيل التحقيق معه فى مكتب المدعى الاشتراكى.

ويبدو أن التعليمات لدى مكتب المدعى الاشتراكى، كانت تقضى بعدم التعجل فى الانتهاء من التحقيقات، والعمل على إطالتها أطول فترة ممكنة، حتى يكون فى ذلك مبرر لاستمرار الاعتقال!

ولم يفسد ذلك المخطط إلا رحيل عبد العظيم أبو العطا، الذى حرك شجون الرئيس مبارك. عندما أدرك مغزى موت أبو العطا. فقرر الإفراج عنا دون إبطاء، ودون استكمال لتحقيقات المدعى الاشتراكى.

وقد جاء قرار رئيس الجمهورية بمثابة نزع الفتيل من القنبلة السياسية التى أوشكت على الانفجار بعد اغتيال السادات مباشرة!

وتم تنفيذ القرار على نحو مفاجئ للجميع، ودون أدنى تمهيد!

ففى صباح كل يوم تأتى سيارة من القاهرة لحمل أحد المتحفظ عليهم دون ترتيب أو الأخذ باعتبار السن أو الانتماء السياسى أو غير ذلك من الاعتبارات.

■ ■ ■

أعود إلى استكمال قصتى مع التحقيقات.

ففى أحد الأيام الأولى من شهر نوفمبر، جاء إلى ليمان وادى النطرون عدد من الضباط وجنود الشرطة لاصطحابى إلى مكتب المدعى الاشتراكى.

واجتاحتنى مشاعر مضطربة.. مزيج من الإحساس بالخوف والفرح معا!

أما مبعث الفرح، فهو أنى سوف أمر فى شوارع القاهرة، وصولا إلى ميدان لاظوغلى، وثمة احتمال أن أرى بعض أفراد أسرتى أو أحد معارفى من المحامين أو المحققين.. إلا أننى. فى الوقت ذاته. كنت قلقا لأنها المرة الأولى التى سوف تتم فيها مساءلتى أمام أية جهة تحقيق لأسباب سياسية أو فكرية!

بالإضافة إلى أن السادات قد أدخل عدة مفاهيم جديدة على القاموس السياسى، مثل حق المدعى الاشتراكى فى «التحقيق السياسى»، ولم يكن معروفا عندئذ. وأظنه غير معروف حتى الآن!. ما هو مدلول ذلك «التحقيق السياسى»!

وأمام أحد شباب المستشارين، وجدت نفسى جالسا لأسئلة، ولكنه كان ودودا ورقيقا وحاسما أيضا!

بادرنى المحقق الشاب بقوله: «احك لنا عن تاريخ حياتك»؟

أدهشنى السؤال.. وأدركت على الفور «الفخ المنصوب» تحت عبارة «التحقيق السياسى»! وهو أنه سؤال متفق على توجيهه لكل معتقل!

رحت أحكى عن نشأتى وصباى، وكيف انضممت إلى «حركة مدارس الأحد» بمنطقة جزيرة بدران فى عام ١٩٣٩، وهنا لمعت عينا المحقق، وراح يسألنى عن هذه الحركة، ظنا منه أننى وقعت فى الفخ!

فأجبته أنها كانت محاولة من أقباط مصر لتنشئة الأطفال والشباب تنشئة دينية، وأن الاسم مأخوذ عن الترجمة الإنجليزية Sunday Schools حيث تتم الممارسات الدينية فى يوم الأحد من كل أسبوع

فيذهب الوالدان لتأدية الشعائر الدينية فى الجزء العلوى من الكنيسة، تاركين أطفالهم فى الجزء السفلى، وفى رعاية من يلقنهم دروس الأحد.

وأضفت له أن العدوى قد انتقلت إلى المساجد، حيث صار بها ما يسمى بمدارس الجمعة أو دروس الجمعة.

▓▓▓

وقد شعرت أثناء التحقيق، أن المحقق يحاول أن يثير موضوعات شتى حتى يتعرف على شخصيتى فى كافة جوانبها، وقد صرح لى فى «دردشة» -بعيدا عن التحقيق- أنه يقرأ كل ما لديه من تحريات ومعلومات وتسجيلات قامت بها أجهزة الأمن ثم يعد خطة من الأسئلة استنادا إلى تلك البيانات، فإذا وقع المتهم فى أحد «المعطيات» المعدة له.. كان ذلك معيار نجاح التحقيق!

وقد تكشف لى -من تتالى أسئلة المحقق- أن الخطة المرسومة التى اتفقوا عليها هى «تقنين» الفتنة الطائفية التى صنعها السادات، وأرادوا أن يصدقها! وأن ننسى نحن مسئوليته هو عنها.

فهو -المحقق- يحاول طوال الوقت الإمساك بدليل واحد على «الاشتراك» أو «الإعداد» أو «التحضير» للفتنة المزعومة، ولولا اغتيال السادات لما توقف تنفيذ هذا المخطط!

ولأننى كنت مدركا بأبعاد هذا المخطط ومخاطره على مصر ووحدة شعبها، فقد قاومته طويلا أثناء وجود السادات، وكتبت فى ذلك أكثر من مرة، ومنذ عام ١٩٧٥، وأنا أرفع شعار «حتى لا تتلبنن مصر»، لإدراكى بأن الصراع الطائفى الذى بدأ فى لبنان عام ١٩٧٥ ودام لنحو خمسة عشر عاما، كان مرسوما له أن يمتد -بصور مختلفة- ليشمل كافة البلدان العربية!

واستعدت أحداث مطلع عام ١٩٨٠، وكيف كان هناك مخطط بالفعل لتفجير بعض الكنائس فى ليلة عيد الميلاد أى مساء ٦ يناير ١٩٨٠.

ففى تلك الليلة، ظهر وزير الداخلية على شاشات التليفزيون ليعلن على الأمة أنه قد تم ضبط متهم إيرانى من أصل فلسطينى وهو يخطط لتفجير الكنائس!

وبانتهاء البرنامج التليفزيونى.. اختفى الوزير، ومعه المتهم، ورغم ذلك لم تمنع هذه المسرحية المفضوحة التى أداها الوزير ومعه المتهم الذى يجيد اللغة العربية الفصحى إجادة تامة! أقول لم تمنع هذه المسرحية التفجير الذى تم بالفعل فى كنائس الإسكندرية!

وكان من المفروض أن يستقيل الوزير فى اليوم التالى، لأنه فشل فى وقف تنفيذ مؤامرة ضبط خيوطها مقدما.. ولكن ذلك يحدث فى البلاد الديمقراطية فقط!

ومن المفارقات الغريبة، أن هذه الأحداث قد سبقت -ربما بساعة زمن- خطاب البابا شنودة فى عيد الميلاد، والذى تعود فيه أن يحيى ضيوفه وكبار زائريه من المسئولين فى الدولة، وهنا أكد البابا أنه يصلى من أجل المجاهدين فى أفغانستان *، ويصلى من أجل السلام فى المملكة العربية السعودية بعد حوادث الاعتداء على المسجد الحرام.

وقد أدركت ساعتئذ أن الأوراق اختلطت بين الدين والسياسة، وأن ثمة حالة من التخبط قادمة لا محالة!

وفى اجتماعات اللجان القيادية بحزب التجمع الوطنى التقدمى، آثرتُ القضية.. ولكن الوقت كان متأخرا لفعل شيء.

كنت أحس بالخطر فى كل لحظة، وأن انفجار الموقف بات محتملا.. فعكفت فى بيتى، ورحت أسطر انفعالاتى،

وأعددت ـ بسرعة ـ كتابي «نعم أقباط.. ولكن مصريون».

وصدقت نبوءتي !

فقبيل عيد القيامة التالي بأيام ـ وتحديدا في ٢٣ مارس ١٩٨٠ ـ دعا المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية في بيان معلن «إلى إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام، والاكتفاء بالصلاة في الكنائس، مع عدم تقبل تهاني بالعيد، وذلك تعبيرا عن الآلام التي يعانيها الأقباط».

وفي ١٤ مايو ١٩٨٠، صدرت الطبعة الأولى من كتابي عن الأقباط، وتصادف أنه ذات اليوم الذي ألقى فيه السادات خطابه الاستفزازي الشهير الذي قال فيه إنه لن يسمح «بأية زعامات دينية تحاول استغلال الدين لأغراض سياسية»، وشن السادات هجوما ضاريا على البابا شنودة، ونطق اسمه مجردا، ربما للمرة الأولى.

«شنودة عايز يبقى زعيم، ويلوي دراعنا.. بس أنا باأقوله مش ح أسمح بالكلام ده أبدا».

وإمعانا في استفزاز الأقباط، راح السادات يؤكد على طابع الدولة الإسلامي «أنا رئيس مسلم أولا.. في بلد مسلم وعلى الجميع أن يعرف ذلك».

ولم يكن ذلك «الجميع» ـ المقصودين ـ كما فسر كثيرون ـ سوى الأقباط. وبذلك ألقى السادات الزيت على النار الخامدة لتزداد اشتعالا.

ولاشك أن كتابي جاء استفزازا متبادلا مع السادات، وامتلأ المناخ بالغبار الكثيف، وتحولت البلاد إلى ساحة لتبادل الاتهامات.. وبات الوضع مهيئا للانفجار الطائفي.

وامتلأ الشارع السياسي بالصحفيين الأجانب، الذين جاءوا لمتابعة «التفجر المحتمل»!

وفي تلك الأثناء، أدليت بعدة أحاديث للصحف الأجنبية كان أهمها ذلك الحديث الذي أجرته معي الصحفية الإنجليزية اللامعة «ايرين بيسين» على صفحات جريدة «الجارديان» البريطانية في ٢٤ يونية ١٩٨٠، وفي صدر الصفحة صورة للبابا شنودة!

ولم أكن قرأت الحديث بعد نشره.. حتى اتصل بي موسى صبري تليفونيا، وأخبرني أن السادات «ثائر جدا على هذا الحديث».

وتتالت الأحداث.. أو «الخبطات».

ففي الخطاب الذي ألقيته في الحملة الانتخابية، تأييدا لمرشح من حزب التجمع في انتخابات البرلمان التكميلية لمنطقة مصر القديمة، قمت بشن هجوم على وزير الداخلية، وسخرت منه ومن أجهزته وأسلوبه في تزوير الانتخابات والاستفتاءات، وقد قامت أجهزة الأمن بتسجيل هذا الخطاب، وعقب انتهاء المؤتمر الانتخابي، جلست بجوار صديقي د. يحيى الجمل في سيارته أثناء عودتنا، وهنا قال لي: «ياصديقي ميلاد.. لا تعادي أو تهاجم أي وزير للداخلية. فهذا خطير في السياسة»!

■ ■ ■

ولعل آخر الوقائع التي أكدت ضرورة اعتقالي، تلك الكلمات القاسية التي انتقدت بها الحكومة والحزب الوطني إثر انفجار أحداث الزاوية الحمراء، وكشفت عن وجود مخطط كبير لتفتيت الأمة.

وكانت جريدة «الأهالي» قد توقفت بعد مصادرتها المتكررة عن طريق وزير عدل سابق حصل على منصبه كثمن لضرب الجريدة!

ولم يكن أمام الحزب م وسيلة للتواجد والانتشار سوى إصدار نشرة داخلية عرفت باسم «التقدم». فكتبت في عددها الصادر في ٢٥ يونية ١٩٨١ مقالا عن الفتنة الطائفية بعنوان «من أجل لجان وفاق وطني في كل موقع».

كان مطلع المقال: «لست أفهم لماذا لا تتوافر لدى وزير الداخلية الشجاعة لكي يضع استقالته أمام رئيس الجمهورية؟ فإذا لم يفعل ذلك بعد هذه المصيبة وانهيار الأمن في قلب القاهرة وحدوث شرخ في الوحدة الوطنية فما هي الظروف الأسوأ من ذلك والتي تلزمه أدبيا وسياسيا أن يثور لكرامته ويقدم استقالته؟».

ثم: «أقول ذلك ليس لأن هذه الاستقالة ستغير مجرى التاريخ أو أن استبدال وزير بآخر يحدث المعجزات، ولكن مجرد إجراء بسيط يتحمل وزره شخص واحد ولكن ذلك قد يؤدي إلى التعجيل بإطفاء النار التي اشتعلت والنفوس التي كسرت».

ورحت أندد بوزير الداخلية، وأحمله مسئولية ما يحدث ومعه الحزب الوطني.. كما تعرضت لمعاهدة كامب ديفيد «فلا يمكن أن نغفل الآثار الجانبية لسياسة ومعاهدات كامب ديفيد التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل على أساس عنصري وديني.. فمن المؤكد أن بيجين سوف يسعد من تفجر هذا الصراع الطائفي في مصر»!

كان حماسي جارفا آنذاك، ورحت أخوض معركتي دفاعا عن الوحدة الوطنية.. دفاعا عن مصر.

تذكرت كل ذلك وأن بين يدى محققي المدعي الاشتراكي، وأدركت أن هذه كلها وثائق محفوظة في أرشيف وأجهزة الدولة وذاكرتها!*

وعقب انتهاء التحقيقات معي في اليوم الأول، تمكنت من رؤية زوجتي لمدة دقائق معدودة.. وقد راعها شحوبي ونقص وزني أكثر من عشرة كيلوجرامات، وملابسي المتسخة، وشعر ذقني الطويل، وراحت تسألني عمابي.. فقلت لها: إنت فاكراني قادم من الهيلتون.. إنني في سجن!

اعتذرت زوجتي، وأكدت لي أنها لم تستطع المجيء ومعها أولادنا هاني وماري وناولتني بعض المأكولات والنقود.. وانطلقت السيارة بنا.. بعيدا عنها!

■ ■ ■

في الطريق إلى وادي النطرون، اكتشف الضابط أن السيارة لا يوجد بها بنزين يكفي للعودة، فحاول المرور على عدة محطات إلا أنها لم تقبل الكوبونات الصادرة من مصلحة السجون لأن البيانات المكتوبة عليها مكشوطة!

عرضت على الضابط استعدادي لدفع ثمن الوقود. وكانت الحواجز بيننا قد سقطت. وأعطيت مجموعة المخبرين السريين بعض النقود لشراء الحلوى والفاكهة.

الغريب أن الضابط شعر بأنه أخطأ في حقي عندما قطع اللحظات المعدودة بيني وبين زوجتي، فراح يعتذر، مؤكدا أن العيون تحيطه من كل جانب!

وما هي إلا لحظات.. حتى تبددت الرسميات بيننا، وراحوا جميعا يناقشونني في مشكلة الإسكان، ويعرضون معاناتهم الإنسانية بكل الصدق فشعرت بأن مصرنا بخير.. رغم كل شيء!

---

* حاولت عام ١٩٩٢ ومن خلال الصديق الوزير حسن ابو باشا ان احصل علي صورة من التحقيق معي لدي المدعي الاشتراكي، ولكن اتضح لي ان وثائق الداخلية والقضايا السياسية لا يفرج عنها، واتوقع في مستقبل الايام وعلي انتشار الشفافية ان تاريخ مصر سيعاد كتابته عندما يكون مسموحا بالاطلاع علي اوراق الداخلية واجهزة الاستخبارات بعد مضي عدد من تالسنوات وحسبما نسمع عنه ومعمول به في الديمقراطيلا.

■ ■ ■

استمر التحقيق معى ثلاثة أيام متقطعة!

وفى كل يوم.. كنت أشعر بأن خطة السادات كانت مدروسة ومحبوكة لترتيب قضية كبرى تمضى فى طريقها باتهامنا جميعا فى إشعال الفتنة الطائفية!

وفى الجلسة الأخيرة من التحقيق عرض المحقق أوراق التحقيق فرحت أقرأها سريعا.. ثم سألنى هل لديك أقوال أخرى!

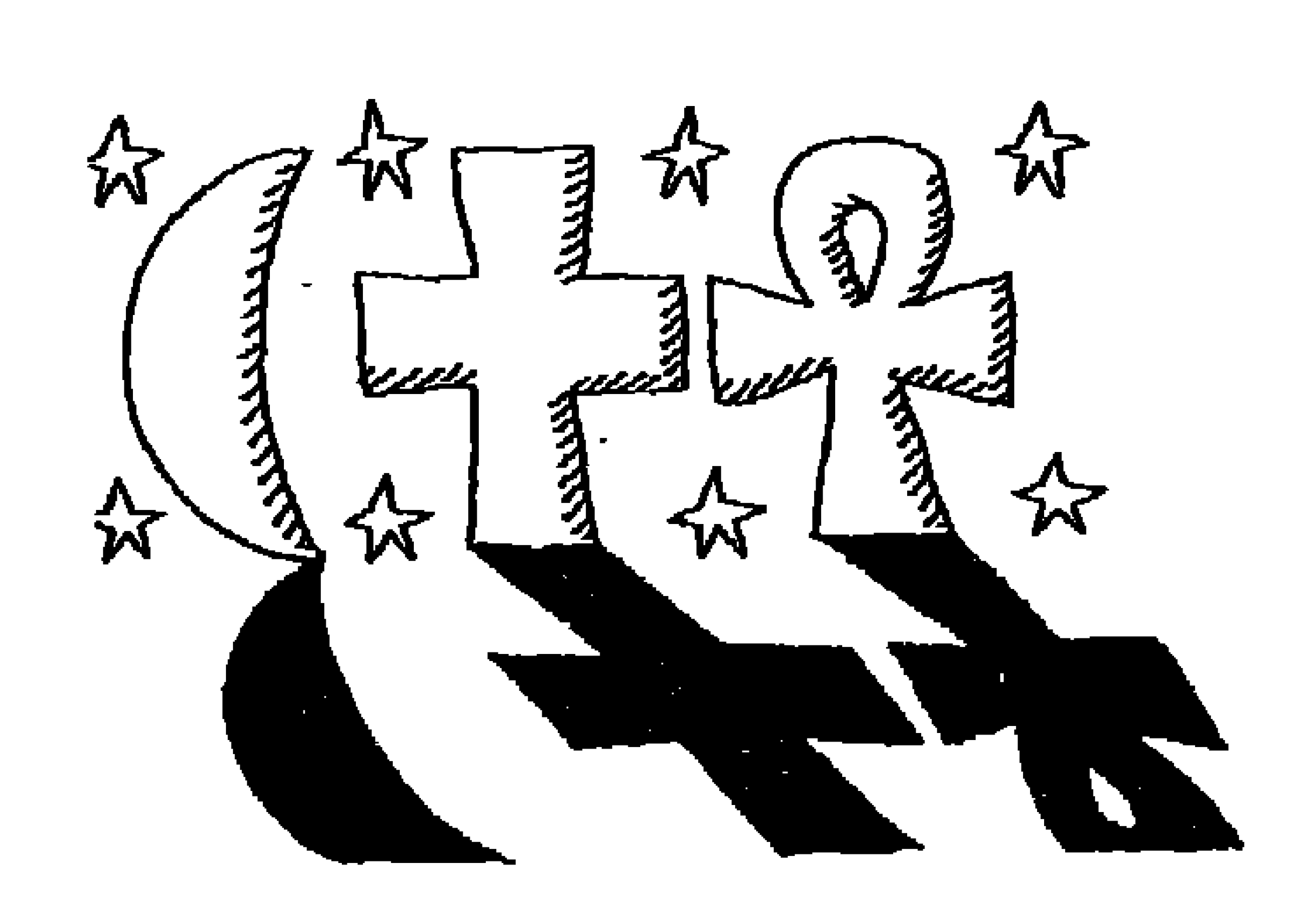
فقلت نعم.. فأنا أسجل أننى راغب فى تقديم استقالتى من الجامعة!

وعقب خروجى استوقفنى عدد من المحامين الذين حضروا معى وهم الأستاذ عوض نجيب الذى جاء نيابة عن جمعية التوفيق القبطية التى أشرف بعضوية مجلس إدارتها، والمستشار صلاح عبد المجيد والأستاذ عبد الله الزغبى اللذين جاءا بتكليف من حزب التجمع، أما د. يحيى الجمل فكان حضوره طبيعيا لصلات عديدة تربطنى به.

قال لى د. يحيى الجمل: أرجوك أن تتأنى فى أمر الاستقالة.. فأنت منفعل الآن، وتشعر أن زملاءك وطلابك بالجامعة لم يؤيدوك فى مواقفك.. ولكن الظروف كانت أقسى مما تتصور، كما كان الخوف مرعبا أيام السادات.

وأضاف: أنت الآن منقول من الجامعة ومقيد فى وزارة استصلاح الأراضى، وجميع الأساتذة المفصولين والمنقولين قد أقاموا دعوى قضائية أمام مجلس الدولة، ومن ثم فاستقالتك الآن سوف «تريك» عملنا القانونى.

وبالفعل قبلت النصيحة، وسحبت استقالتى.



(٦)

إفراج .. وأفراح



كان يوم اعتقالى حزينا!

كنت أرى أن هذا اليوم بداية مأساة مجهولة النهاية.

ولم أكن أدرى أن الإفراج سوف يتحقق بعد ٨٣ يوما فقط!

كان يوما رائعا.. وعظيما.

فلم يحدث أن دخل عدد من المعتقلين السجن «بهليلة».. وخرجوا «بهليلة» كما حدث معنا!

وتذكرت أحاديث زوجتى. قبل اعتقالى بسنوات. وتحذيراتها الدائمة من العمل السياسى، ولقاءاتى الجماهيرية دون إعداد للكلمات أو التصريحات تاركا نفسى للانفعال العفوى والحماس التلقائى.

وكثيرا ما كانت أجهزة الأمن تقوم بتسجيل كل ذلك استعدادا للحظات المناسبة!

وكثيرا ما كانت أجهزة الأمن.أيضا.ترسل بعض الفقرات المسجلة من خطبى الجماهيرية إلى رئيس تحرير الأخبار الذى يستدعى زوجتى التى تعمل معه منذ سنوات بمجلة «آخر ساعة»، ويطلعها على ما قلت.. فتعود غاضبة لما تضمنته كلماتى من نقد لرئيس الجمهورية وسياسات الحكومة.

وهنا أقول لها مطمئنا: أنا لن أعتقل.. وإذا اضطر نظام السادات لاعتقالى.. فسوف يسقط بعد اعتقالى بشهر واحد فقط.

وكانت نبوءة.

ما أكثر ما كانت زوجتى تسخر من هذه الإجابة، بينما كنت أرى أن النظام إذا اضطر بالفعل لاعتقال أستاذ جامعى يعمل بالحياة العامة فى إطار الشرعية، مستخدما الحوار العلنى والموضوعى لمناقشة القضايا التى تهم الوطن كالإسكان أو الديمقراطية أو غيرها من القضايا، إذا اضطر لاعتقالى.. فإن ظهره يصبح «للحائط»، ومن ثم يكون قد انتهى أمره.. وانهار بالفعل!

كان هذا هو الحوار الذى ذكرتنى به زوجتى عقب الإفراج عنى، وعودتى من لقائى برئيس الجمهورية.. بينما كنت قد نسيت هذا الحوار.

■ ■ ■

قبل الإفراج عنى.. كنت أعانى من بعض الكسور والشروخ فى كلتا يدى!

فبعد رحيل عبد العظيم أبو العطا أصبت بحالة من الحزن والاكتئاب، فضلا عن الآلام المبرحة التى أعانيها فى كلتا يدى.

ففى صباح أحد الأيام، وأثناء مزاولة تمريناتى الرياضية، حيث كانت اللعبة المفضلة بالنسبة لنا جميعا هى «الفولى بول» (الكرة الطائرة).

وكانت الغالبية العظمى من اللاعبين من المعتقلين، وقلة من ضباط السجن، وهذا مألوف فى المعتقلات السياسية.

وعندما حاولت أن أشارك فى هذه اللعبة، حذرنى د. عصمت سيف الدولة ود. القاضى وعبد العظيم أبو العطا قائلين: ياميلاد هذه اللعبة القاسية للشباب.. وأنت لا تدرى أنك قد قاربت الستين من العمر!

ولكنى لم أمتثل لنصيحة هؤلاء «الكهول».. وبينما رحت أدفع الكرة التى قذفها حامد زيدان كالقنبلة.. حتى وجدت نفسى أتقهقر للخلف بشدة محاولا الارتكاز على يدى.. فوقعت على ظهرى!

ورحت أعاتب نفسى.. إذ كيف قضيت عمرى دارسا ومدرسا لقوانين الاتزان والقوى المؤثرة على المبانى والمنشآت، ولم أستطع التنبؤ برد فعل الكرة الطائرة، وعزيت نفسى بالمثل الشعبى «لا يقع إلا الشاطر»!

ولما كانت الإصابة نافذة.. فقد أمر قائد السجن بإحالتى لمستشفى طره لعمل أشعة.

وأذكر أننى عندما هبطت من سيارة السجن عند مدخل الليمان شاهدنى بعض زملائى وزميلاتى من حزب التجمع الذين جاءوا حاملين الأطعمة لذويهم، وشاهدوا كلتا يداى مضمدتين بالقطن والشاش الأبيض وإحداهما معلقة برقبتى.. فصاحوا: لقد عذبوا د. ميلاد.. وراحوا يجهشون بالبكاء. ولكننى حاولت إقناعهم بأن ماحدث خطأ منى أثناء لعبة الكرة.. ولكنهم لم يصدقوا شيئا من ذلك!

فى غرفة الأشعة.. أفاد التقرير الطبى أنه لا توجد كسور، إلا أن زميلاى المعتقلين د. الإبراشى ود. النوريجى، أكدا أن الأشعة سوداء حيث يتعذر معرفة ما إذا كان هناك كسر أو شرخ.

واستمر الألم حتى جاءت فجيعة أبو العطا، فأنستنى أية آلام كنت أشعر بها، ولاحظ زملائى أننى فقدت جديتى ومرحى ولم أعد قادرا على الحركة..أو حتى على تغيير ملابسى!

كانت المعاناة هائلة.. وكانت أيام تعرضت فيها لأقسى أنواع الألم النفسى والجسمانى!

استمر ذلك حتى صباح ٢٥ نوفمبر ١٩٨١.

الذى لاتزال ذكرياته محفورة فى وجدانى حتى الآن.

■ ■ ■

خرجت من زنزانتى فى تثاقل، ودون تغيير ملابسى، فلم أكن قادرا على الإمساك بأى شىء!

توجهت إلى مكتب قائد السجن.. وأنا فى حالة من الإعياء التام.. وعندما حاول بعض الجنود منعى من الدخول.. صرخت فيهم، فأفسحوا الطريق على الفور.. وقلت له بصوت مبحوح: لابد أن أذهب إلى مستشفى قصر العينى، وإلا فإننى سوف أموت كما مات عبد العظيم أبو العطا.

فأجابنى فى مودة واقتضاب: اذهب واجمع أمتعتك.. وانتظر.

ولم أفهم ما يعنيه قائد السجن.. وفوجئت باستدعاء بعضنا لنركب فى عربتى ميكروباص، ونسير إلى خارج الملحق.

قلت للضباط الشاب: هل سنتوجه جميعا إلى قصر العينى؟

أجابنى فى ابتسامة حانية: أنا مكلف بأن تكونوا فى قصر العروبة قبل الواحدة ظهرا.

فقلت له: إذن اسمح لى بالعودة لزنزانتى.. وارتداء بدلتى. فقام الضابط بمنعى فى رفق قائلا: ليس لدينا وقت!

وهكذا وجدت نفسى بهذه الملابس العجيبة.جلباب وعباءة من الصوف الأبيض.فى مكتب رئيس الجمهورية

بقصر العروبة.

وأمعنت النظر فيمن حولي.. البعض جاء من عنبر الحجز في مستشفى قصر العيني، والبعض الآخر جاء من سجن النساء بالقناطر الخيرية، وجاء د. حلمي مراد دون استكمال تحقيق المدعي الاشتراكي!!

وهكذا تواجدنا.أكثر من ثلاثين شخصا.أذكر منهم فؤاد سراج الدين. محمد حسنين هيكل. فتحي رضوان. محمد فايق. والراحلون عبدالفتاح حسن وقباري عبدالله، ومن السيدات د. نوال السعداوي والكاتبة الصحفية صافيناز كاظم.

وبإعلان قدوم رئيس الجمهورية، وقفنا جميعا، وقدم كل منا نفسه للرئيس، لأن أمناء القصر الجمهوري لم يعرفونا!

وبينما كنت أصافح رئيس الجمهورية، لاحظ الأربطة القطنية في يدي فانزعج قائلا: إيه الحكاية؟

فقت له: شقاوة.. لعب كرة.

فقال متعاطفا: إن كان حد مسك بسوء.. أرجوك تقولي وأنا أتصرف.

قلت: شكرا لتعاطفك.. ولكنه خطأ في لعب الكرة.

كانت هذه أول لمسة بيننا.. أحدثت تفاعلا إنسانيا، فالأفراد كالمواد الكيميائية، إما أن تتوافق فتكون العلاقة ذات مودة، وإما أن تتنافر فيكون الجفاء وربما الصدام أو الضمور.

■ ■ ■

انتهت المقابلة.. وعند خروجنا من بوابة قصر العروبة، سألت الضابط: إلى أين نتجه؟ فقال: أنتم طلقاء الآن!

نظرت حولي غير مصدق لما يدور.. فطلبت أن أعود إلى «فندق» سجن طره.. وما إن وصلت بوابة السجن، حتى رأيت سيارتي «البيجو» قابعة عند مدخل الملحق تماما، وكان مبعث الدهشة أن السيارات ممنوعة من الدخول إلى هذا المكان تماما!

وفجأة.. وجدت أمامي زوجتي وابني هاني.. وابنتي ماري.

وامتدت لحظة العناق التي يستحيل وصفها.

وفي الطريق إلى بيتي.. كان الخبر قد أذاعته جميع وكالات وإذاعات العالم.. وفوجئت على باب منزلي بعشرات الصحفيين والأصدقاء والأهل والأقارب.

لحظات رائعة.. وغريبة، ولكنني كنت فيها وغائبا عنها، وقد أدركت أن هناك مرحلة جديدة من الحياة.. تنتظرني أيضا! وأن كل شيء في حياتي سيؤرخ مستقبلا بما قبل أو بعد المعتقل.

بعد منتصف الليل بقليل أيقظني الألم الشديد من الكسور الموجودة في كلتا يداي، ولكن الألم لم يستطع أن يطغى على مشاعر السعادة التي أحسستها وأنا أكتشف أنني على سريري في بيتي.. أشعر بالدفء والحيوية والعودة إلى الحياة الإنسانية.. إحساس لا يفهمه إلا من مر بتجربة إفراج مماثلة.

كان أول ما فعلته في الصباح الباكر وقبل أن يمتلئ البيت مرة ثانية بالزائرين والمهنئين والأصدقاء والأقارب، أن ارتديت بسرعة عباءتي وسرت بضع خطوات خارج بيتي لأذهب لزيارة وتعزية أقرب جيراني السيدة ميمي حرم عبدالعظيم أبو العطا زميل العمل والكفاح والمعتقل.

الراحلون من سجناء سبتمبر

قائمة بأسماء الذين رحلوا من سجناء حملة سبتمبر من السياسة.. وألفتُ النظر إلى أن القائمة لا تشمل من الأقباط أحدا، ببساطة لأنها قائمة الراحلين السياسيين، كما أوضحنا فإنه لم يكن من بين الأقباط المسجونين إلا سياسى واحد هو صاحب هذا الكتاب، القائمة التى أعدتها اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى، التى أقامت احتفالا لتكريم قادة العمل السياسى، الذين سجنوا فى سبتمبر، وذلك فى حزب التجمع (سبتمبر ١٩٩٦) وقد دُعى إلى الاحتفال د. ميلاد حنا وتم تكريمه مع المكرمين.

ولم يفت اللجنة تكريم الراحلين من سجناء سبتمبر وهم: إبراهيم طلعت، وإبراهيم يونس، وأحمد فرغلى، وجابر رزق، وشمس الشناوى، وصابر بسيونى، وصالح عشماوى، وعبد السلام الزيات، وعبد العزيز الشوربجى، ود. عبد العظيم أبو العطا، وعبد الفتاح حسن، ود. عصمت سيف الدولة، وعمر التلمسانى، وفتحى رضوان، ود. فؤاد مرسى، وقبارى عبد الله، وكمال السنانيرى، ود. لطيفة الزيات، ومحمد المسمارى، ومحمد فهيم أمين، ود. محمود القاضى.

زملاء سجن التجربة

أسماء الآباء الأساقفة والكهنة المحتجزين معى فى سجن التجربة داخل سجن المرج بالقاهرة حسبما جاء فى الجزء الثانى من هذا الكتاب وجملتهم ثمانية أساقفة وأربعة وعشرون كاهنا:

أولاً: الآباء الأساقفة

١ـ الأنبا بيشوى أسقف دمياط
٢ـ الأنبا ويصا أسقف البلينا
٣ـ الأنبا فام أسقف طما
٤ـ الأنبا بيمن أسقف ملوى ـ تنيح عام ١٩٩٢
٥ـ الأنبا أمونيوس ـ أسقف الأقصر
٦ـ الأنبا بنيامين ـ أسقف المنوفية
٧ـ الأنبا تادرس أسقف بورسعيد
٨ـ الأنبا بموا خورى أبوسكوبس للأديرة القديمة

ثانياً: الآباء الكهنة

١.القمص بولس باسيلى رئيس جمعية الكرمة بشبرا
٢.القمص زكريا بطرس راعى كنيسة القديس مرقص. مصر الجديدة
٣.القمص جرجس عبدالمسيح رزق-راعى كنيسة الدخيلة.الإسكندرية
٤.القمص تادرس يعقوب ملطى راعى كنيسة كليوباطره.الإسكندرية
٥.القمص لوقا خلف سيداروس راعى كنيسة كليوباطره.الإسكندرية
٦.القمص فيليبس وفقى كنيسة قرية سنهور القبلية.الفيوم
٧.القمص داودبولس كنيسة السيدة العذراء.مركز صدفا
٨.القس صموئيل ثابت عازر كنيسة السيدة العذراء. كيلوباترا
٩.القس بيشوى فخرى كنيسة الأنبابيشوى.بورسعيد
١٠.القس افرايم ميخائيل كنيسة عزبة الصباغ مركز طما
١١.القس باسيليوس سيدراك وكيل المطرانية.محافظة المنيا
١٢.القس يوسف كامل كنيسة مار جرجس.أسيوط
١٣.القس مكسيوم مشرقى كنيسة العذراء.المراغة
١٤.القس فليمون سمعان كنيسة.طهطا
١٥.القس تيموثاوس ميلاد كنيسة مار جرجس.سوهاج
١٦.القس عبدالملاك رياض كنيسة مار جرجس.سوهاج
١٧.القس موسى عيسى موسى كنيسة الدويرات.سوهاج
١٨.القس بيشوى لمعى كنيسة الرقاقة.جرجا
١٩.القمص عبدالمسيح يوسف كنيسة مار جرجس طهطا
٢٠.القس يوسف أسعد كنيسة العمرانية.الجيزة (تينح في السبعينات)
٢١.القس اثناثيوس بطرس كنيسة الملك والرومانى بالمطرية
٢٢.القس صرابامون عبده كنيسة العذراء.امبابة
٢٣.القس إبراهيم عبده. كنيسة الجيوشى.شبرا
٢٤.القس بيشوى يس زكى كنيسة مار جرجس. مصر الجديدة

العلمانى عبدالمسيح بسيطالقس الذى أصبح أبونا عبدالمسيح بسيط بكنيسة العذراء الأثرية بمسطرد.



الرئيس السادات يقدم لالنبا ميخائيل مطران اسيوط الى نائبه حسنى مبارك



اللجنة البابوية تقدم نفسها للسدات عام ٨١ وفي الصورة الوزير منصور حسن يراقب ويتأمل



صورة نادرة لاجتماع السادات ونائبه مع الراهب متى المسكين عام ٨١

الجزء الثالث

التلقيح الثقافى
بين الأديان والأيديولوجيات



تمهيد

طوال سنى الانشغال السياسى والثقافى ألحت ـ وتلح ـ على «أسئلة محورية» منها:
لماذا استمرت المسيحية القبطية فى مصر متعايشة مع الإسلام بينما اختفت المسيحية (وفى أحيان أخرى اليهودية) فى الكثير من دول العالم العربى والإسلامى؟

كانت هناك تفسيرات شتى بعضها يستند إلى حقائق علمية، والبعض الآخر يتضمن حلولا «تلفيقية» تبغى دعم إبقاء هذا التعايش فى عالم تضطرب فيه الأمور بسبب الصدام بين السلالات أو الأديان أو المذاهب فى مواقع شتى من العالم.. هذا سؤال أول.

أما السؤال الثانى فقد ظهر نتيجة متابعتى للتغيرات الثقافية فى منطقة أمريكا اللاتينية فى النصف الثانى من القرن العشرين، بما تحمل من امتزاج وتفاعل تم بين حركة التحرر الوطنى مع الماركسية من جانب وبين تنظيمات وفكر الكنيسة الكاثوليكية من جانب آخر، ونتجت عن ذلك حركة ثقافية فكرية جديدة بين أساقفة وقساوسة ورهبان الكنيسة الكاثوليكية، توسعت حتى صارت حركة شعبية سميت بـ «لاهوت التحرير»، ونتيجة ذلك ألح على السؤال الثانى وقد يكون أصعب كثيرا من السؤال الأول وهو: لماذا وجدت الظروف فى أمريكا اللاتينية ـ وهى بشكل عام جزء من العالم الثالث وتعانى من مشاكل الفقر والتخلف، وكيف أنها لا تختلف كثيرا عن دول العالم العربى والإسلامى ـ بحيث أنضجت «لاهوت التحرير»، ولكن شيئا مماثلا لم يظهر وينمو فى أى من دول العالم العربى والإسلامى، بل على النقيض ظهرت بالفعل حركات فى اتجاه معاكس سميت أحيانا بـ «الإسلام السياسى» أو «الإسلام الأصولى» تصف وترتبط بظاهرة التطرف والعنف، مما أثار حوارا و «شجارا» حادا على الصعيد العالمى، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى مناقشة نظرية لتعليل الظاهرة بحثا عن تطوير الأمور إلى الأفضل فى المستقبل؟

فقرات من ورقة صموئيل هانتجتون

وفى هذا الإطار، ربما تكون العبارات التى جاءت فى سياق المقال الشهير لـ «صموئيل هانتجتون» والتى نورد ترجمتها هنا؛ هى التى فجرت حوارات وتداعيات شتى لطرح القضية الأعم والأشمل حول احتمالات الصراع فى المستقبل بين الغرب والإسلام. ومن هذا المقال نختار العبارات الآتية:

* إن المصدر الرئيسى للصراع فى العالم الجديد لن يكون ـ بالدرجة الأولى ـ بسبب أيديولوجى أو اقتصادى. إن الانقسام الأكبر للجنس البشرى والعامل الحاسم فى المنازعات سيكون بسبب الحضارة، وستظل الدول القومية هى اللاعب الأقوى على مسرح الشئون الدولية، غير أن الصراعات الرئيسية فى السياسة الدولية ستنشب بين الدول أو بين مجموعة دول تنتمى لحضارات مختلفة، وستكون حدود التوتر الفاصلة بين تلك الحضارات المختلفة هى ذاتها خطوط المعارك فى المستقبل.

■ إن الصراع بين الحضارات إن هو إلا الطور الأخير فى عملية تطور النزاعات فى العالم الحديث.

■ ستكون الهوية الحضارية متزايدة الأهمية فى المستقبل، وسيتشكل العالم إلى حد كبير نتيجة تفاعلات بين سبع أو ثمان حضارات رئيسية تشمل: الحضارة الغربية، الكنفوشية، اليابانية، الإسلامية، الهندية، السلافية الأرثوذكسية، الأمريكية اللاتينية، وربما الحضارة الغربية (انظر الخريطة المرفقة المنشورة أصلا فى جريدة الشرق الأوسط ـ فى عدد ٢٢ يناير ١٩٩٥.

■ تحركت الأديان فى العالم فى شك لحركات سميت بـ «الأصولية»، وهى موجودة فى المسيحية الغربية واليهودية والبوذية والهندوكية، كما هى موجودة فى الإسلام.

■ يحدث الدين انقسامات أكثر حدة من الانتماء العرقى.

■ بدءا من القرن الحادى عشر والثالث عشر حاول الصليبيون ـ بخطوط نجاح مؤقتة ـ أن يفرضوا المسيحية والحكم المسيحى على الأراضى المقدسة، وبين القرن الرابع عشر والسابع عشر نجح الأتراك العثمانيين فى جعل التوازن فى اتجاه معاكس.

■ بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الغرب يتراجع وبرزت «القومية العربية» ومن ثم «الأصولية الإسلامية».

■ إن المجابهة القادمة مع الغرب ـ كما يلاحظ م. ج. أكبر، المؤلف الهندى المسلم، ستبدأ من جانب العالم الإسلامى وأن النضال من أجل نظام عالمى جديد سيتحقق بتحرك شامل للدول الإسلامية من المغرب إلى باكستان.

■ يتوصل برنارد لويس* إلى نتيجة مشابهة فتقول: إننا نواجه مراجا وتحركا سيرفعان إلى حد كبير من نبرة القضايا والسياسات التى تنتهجها بعض الحكومات، وهنا ليس سوى صدام حضارات برد فعل عقلانى له خلفية تاريخية، لخصم قديم لتراثنا اليهودى ـ المسيحى ـ وحاضرنا العلمانى وانتشارهما على نطاق العالم.

■ على الحدود الشمالية للإسلام يتفجر الصراع على نحو متفاقم بين الشعوب الأرثوذكسية والإسلامية بما فى ذلك مذابح البوسنة والهرسك والعنف الكامن بين الصرب والألبان، ثم المذابح المستمرة بين أرمينيا وأذربيجان والعلاقات المتوترة بين روسيا والمسلمين فى آسيا الوسطى. فصراع الحضارات متجدد بعنف فى أماكن مختلفة فى قارة آسيا بين المسلمين والهندوس، ولذا فإن ثمة حالة من العنف ناشبة بين المسلمين من جانب وبين الصرب الأرثوذكس فى البلقان ومع اليهود فى إسرائيل والهندوس فى الهند والبوذيين فى بورما ومع الكاثوليك فى الفلبين.

إن للإسلام حدودا دموية.

ولم تعد هذه المقولات مجرد جمل تناقش فى المجلات الأكاديمية أو بين خبراء الأمور السياسية وفكرياتها، وإنما ترجمت ونشرت بلغات متعددة فى صحف سيارة حتى صارت موضع جدل عام فكان أن زادت الأوضاع سوءا، واحتدم الصراع بالفعل بين الإسلام والغرب وأخذ صورا متعددة أبسطها المبارزة الكلامية بين المتشددين للإسلام وبين المتشددين ضده، ولكن الأخطر كان الحوار بالمسدس والقنابل والمتفجرات، مما فرض على الدول السبع الكبرى المجتمعين فى «ليون» خلال شهر يونية ١٩٩٦ اتخاذ قرارات تحت مسمى «محاربة الإرهاب»، وهى قرارات ذات طابع أمنى مخابراتى، ناسين أن الإرهاب يبدأ فكرا وعقيدة، أى أن له جذورا ثقافية، ولذا لزم طرح كافة الآراء التى تعالج هذا الصراع من منطلقات مختلفة وبحلول متباينة، ومنها فكرة «التلقيح الثقافى» بين الأديان بعضها البعض، كما فى حالة مصر، أو التلقيح الثقافى بين الأديان والأيديولوجيات، كما فى حالة أمريكا اللاتينية، واللتين أتعرض لهما هنا.

الإسلام المصرى مختلف

دعنا نعود مرة أخرى حيث بدأنا لنناقش الأسئلة المطروحة فى صدر البحث ثم نربط الأسباب والعلل ببعضها البعض، استخلاصا لنتائج قد تكون ذات فاعلية وتأثير فى المدى البعيد.

من نافلة القول، أن أى دين أو أيديولوجيا تأخذ مسارا مغايرا عندما تمتزج مع واقع تاريخى واقتصادى وجغرافى وثقافى مختلف، لذلك فالملاحظ أن الإسلام - من الناحية المجتمعية. ورغم وحدة بعض النصوص والقيم والمفاهيم العامة. يتلون فى كل قطر وإقليم وفق الخلفية الثقافية والتاريخية السائدة، فالإسلام. كما هو ممارس اليوم بالفعل. يختلف فى دولة مثل إيران حيث تسود قيم الشيعة والجذور الفارسية عن تركيا السنية التى كانت مقر الخلافة العثمانية وتأثر الإسلام فيها بالجوار الأوروبى ممزوجا بالعلمانية الأتاتوركية، عن مصر حيث الإسلام المصرى، عن ليبيا حيث البداوة، عن السودان حيث خليط الأجناس.

ابتداء نلاحظ أن الإسلام فى الدول التى تتحدث العربية يكون مختلفا بشكل واضح عنه فى تلك الدول التى لا يعرف أهلها الإسلام إلا عن طريق لسان آخر، لأن قراءة وفهم التراث الإسلامى والقرآن من النص الأصلى يعطى فهما مباشرا واضحا فيصل إلى الوجدان، وفى هذا الصدد يحتاج الأمر إلى تفسير وتحليل لماذا تكون الشعوب التى تنتمى إلى الإسلام ولا تتحدث العربية أكثر تشددا وتمسكا بالقيم والممارسات الإسلامية (يصل أحيانا إلى حد التعصب)، برغم أنهم يتلون النصوص الدينية بترديدها بالعربية ويلاقون صعوبة لإمكان فهمها، إذ لابد من الرجوع إلى الترجمة من الأصل العربى إلى لغات البلد الإسلامى الذى لا يتحدث العربية، وهو أمر صعب للغاية وبالذات فى قضايا الفقه والتفسير وعلم الكلام ونصوص المذاهب المختلفة والتى بدأت وانتشرت باللغة العربية أساسا.

وإذا انتقلنا إلى مصر بالتحديد. وهى موضع الاهتمام فى هذه الدراسة. نجد أن الإسلام المصرى له مذاق خاص، لأنه تأثر بالممارسات التراثية للحضارات والأديان التى سبقته، فضلا عن الظروف التاريخية التى دخل من

خلالها الإسلام إلى مصر، حيث كان غزو العرب لمصر عام ٦٤١م مرتبطا بقبول عام من شعب مصر القبطي الذى كان يعانى من الاضطهاد المذهبى للامبراطور البيزنطى «هرقل» بسبب تمسك «قبط مصر» بالعقيدة الأرثوذكسية عندما قاوموا عقيدة الدولة البيزنطية المسماة بـ«الملكانية»، ولذلك اعتبر حكام الإسلام-وقتها-أن مصر قد فتحت قبولا وليس غزوا، وأمّن عمرو بن العاص القائد العربى الذى فتح مصر، الأب بنيامين البطريرك الهارب فى الصحارى والمختفى عن أعين حكام وولاة بيزنطة لمدة ١٣ عاما، نقول، أمّنه على «كنائسه وبيعه وصوامعه وأديرته وصلبانه»، فكانت البداية غير مصحوبة بالقتل والتدمير الذى تم فى بلدان أخرى، هذا فضلا عن أن الأقباط كانوا يتكلمون اللغة القبطية (وهى أساسا اللغة المصرية القديمة مكتوبة بالأبجدية اليونانية مضافا لها سبعة حروف تمت استعارتها من الكتابة بالطريقة الديموطيقية القديمة)، لذلك أخذت مصر وقتا أطول لتتحول إلى أغلبية مسلمة وأقلية قبطية، إذ لم يتحدث أهلها اللغة العربية وحدها إلا فى منتصف القرن الثانى عشر فى عصر البطريرك المستنير غبريال ابن تريك (كان بطريركا من ١١٣١ إلى ١١٤٥م) والذى أمر بأن لا تستخدم اللغة القبطية إلا فى الأديرة وفى صلاة القداس داخل الكنائس، ومنذ ذلك الوقت فإن المصريين جميعاً أقباطا ومسلمين يتكلمون اللغة العربية، ومن غير الممكن التفرقة بين قبطى ومسلم عند التحدث بالعربية.

غير أن المكون الثقافى المصرى بشكل عام يختلف عن أى بلد عربى وإسلامى آخر بسبب أن له ساقين هما الإسلام المصرى والمسيحية القبطية (أى المصرية)، وكل من الساقين تقف على أرضية الثقافة والحضارة الفرعونية التى مازالت ممارساتها تنتقل من جيل إلى آخر فى المناسبات العائلية المرتبطة بالميلاد والزواج والموت، ولذلك فإن اللورد كرومر الذى حكم مصر من عام ١٨٨٣ إلى ١٩٠٧ كمعتمد للتاج البريطانى سجل فى كتابه بعنوان «مصر الحديثة» الذى نشر عام ١٩٠٨ مقولته الشهيرة وهى أنه لم يكتشف أن هناك «أى فروق حضارية بين الأقباط والمسلمين إلا فى أن القبطى يذهب إلى الكنيسة صباح يوم الأحد والمسلم يذهب إلى الجامع ظهر يوم الجمعة».

وتتميز مصر -حتى الآن- بأن المسلمين يشيرون إلى الأقباط بأنهم أخوالهم Maternal Uncles.

كما يلاحظ بعض علماء الانثروبولوجيا، أن المسلمين المصريين يحتفلون بعيد «المولد النبوى» من خلال ممارسات خاصة بهم، من بينها أنهم يصنعون تماثيل صغيرة أو كبيرة من الحلوى على شكل «عروسة» ويزينونها وكأنها بلبس الزفاف ويضعون حول رأسها ورقا مفضفضا وكأنه «هالة» فوق رأس قديسة.

أيا ما يكن من أمر، فإن الممارسات فى مصر قد أوجدت نوعا من «الأرضية الثقافية المشتركة» بين الأقباط والمسلمين وهو ما يمكن أن نعبر عنه «بالتلقيح الثقافى» بين الأديان، فكل زائر من الغرب أو دارس للشرق الأوسط يلمس كيف أن التركيبة النفسية والثقافية للمسلم المصرى تختلف كثيرا عن المسلم فى دول وأقطار عربية أخرى، وفضلا عن ذلك فإن الإسلام المصرى هو إسلام واحد، إذ لا توجد فى مصر بشكل ظاهر الفرق والمذاهب المعتاد تواجدها فى معظم الدول العربية، ذلك أن الإسلام فى مصر كان سنيا فى أول الأمر، أى من القرن السابع حتى القرن العاشر، ولم يكن انتشاره واسعا بل كان تدريجيا، ثم تحول الإسلام كله فى مصر (عندما انتشر ليكون أغلبية) فصار شيعيا مع دخول المعز لدين الله الفاطمى عام ٩٦٨ ميلادية مصر.

فى القرن العاشر أنشأ الفاطميون وقتها الجامع الأزهر كمركز إشعاع شيعى، وسمى «أزهرا» نسبة إلى فاطمة «الزهراء» ابنة الرسول وزوجة على بن أبى طالب، وعندما دخل صلاح الدين الأيوبى مصر فى القرن الثانى عشر، أمر بأن يتحول المصريون جميعا إلى السنة، ففعلوا، ولذلك فإن الإسلام المصرى إسلام من نوع خاص مرت به ظروف تاريخية بدأت مع الحضارة الزراعية القديمة فأكسبته ليونة ومسالمة وهو يتحلى بصبر المجتمع

الزراعى والبعد عن العنف، ثم تأثر برقائق الحضارات المختلفة التى مرت بمصر، وقد أدى ذلك لأن يكون الإسلام المصرى سنى الوجه لأنه كذلك من الناحية الرسمية، ولكن دماءه شيعية بالممارسات والحياة اليومية، حيث للحسن والحسين والفاطميين وكل أهل بيت الرسول موقع خاص، فضلا عن ذلك فإن المسلمين السنة يمارسون عادات شيعية لعل أشهرها هو الذكْر وعاشوراء والتصوف وزيارة الأضرحة، فى الوقت ذاته فهو قبطى القلب متأثر بقيم المحبة والرحمة والتآخى وقبول الآخر، وفى الأعماق «عظامه» فرعونية، فهى الجذور الحضارية الدفينة التى تظهر فى الممارسات الجنائزية وما إليها، يمكن تلخيص كل ذلك فى مقولة متكاملة وهى أن فى مصر إسلاما واحدا مصريا يتسم بأنه سنى الوجه، شيعى الدماء، قبطى القلب، فرعونى العظام!! فلذا فهو تجسيد لامتزاج الأديان والحضارات والعقائد عبر خمسة آلاف سنة من حضارات متصلة وشفافة.

ومن كل ذلك تتضح أن مصر بهذا الثراء الثقافى مؤهلة لأن تقوم بعملية التجديد والتطوير الفكرى التى تتجاوز ذاتها، لأنها تعيش لقرون «التعددية الدينية» ولديها قبول عام عند كل من الشيعة والسنة، وبها الأزهر حيث الفقه والاجتهاد منذ عشرة قرون. أما باقى الدول العربية الإسلامية فإنها غالبا ما تفرخ الإسلام البدوى الذى ينتهى به المقام إلى «الأصولية»، والتى تعتبر الجذور الفكرية التى أدت إلى صدام مع الغرب، وإلى صراع لا ينتهى إلا لطريق مسدود ومحكوم عليه مسبقا بالعقم وعدم الفاعلية أو التطور، فالمؤكد أن أيا من طرفى الصراع لن يصل إلى نتيجة، فقهر الإسلام للغرب غير ممكن لما للغرب من مقومات حضارية واقتصادية وعسكرية وعلمية، ولا تملك الدول الإسلامية أن تقهره، حتى لو تصورت أنها قادرة على إحياء الخلافة وتجميع الدول الإسلامية فى قيادة واحدة، كما أن الغرب غير قادر على قهر الإسلام عسكريا أو ثقافيا لأنه يمتد طولا وعرضا فى كل موقع من العالم ولن تتفق إرادة الدول الغربية على شن حرب ضد الإسلام، ولذا فلا سبيل -مع الوقت- إلا الحوار والمعايشة وقبول الآخر وتلك مشكلة ثقافية فى الأساس.

ثقافة قبول الآخر

ربما كان من أهم أسباب استمرار التعددية الدينية فى مصر هو ابتكار آليات «قبول الآخر»، إذ أن جميع الأديان -فى الأغلب الأعم- تتضمن نصوصا ترسخ مفهوم الاعتزاز والزهو بالانتماء إلى هذا الدين أو ذاك، فاليهودية مثلا تكرر مفهوم أن اليهود «شعب الله المختار»، المسيحية تجعل من المنتمين إليها «أبناء الله»، وينص القرآن على أن المسلمين هم «خير أمة أخرجت للناس» وأن «الدين عند الله الإسلام»، ولذا فمن الممكن إثارة نعرات التعصب الدينى فى فترات الضمور الحضارى، وفى الوقت ذاته تؤكد الأديان فى مجملها معانى الحب واحترام الآخر والتعاطف الإنسانى بنصوص ومعانى مختلفة ليس هذا هو مكان عرضها، ولكن الخلاصة هى أن الأديان يمكنها أيضا تقديم ثقافة قبول الآخر إذا توافرت عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية.

ففى مصر -على سبيل المثال- تعايش الإسلام مع المسيحية عبر أربعة عشر قرنا وكان طبيعيا أن تتخللها فترات قهر واضطهاد وتخلف، ورغم ذلك كان هناك حرص ثقافى عام من الطرفين لضمان المعايشة وتوافرت ثقافة قبول الآخر، فالإسلام لا يقر مثلاً ألوهية المسيح ولا يعترف بصلبه، كما أن المسيحية منطقياً ولأنها سابقة على الإسلام لا تعترف بنبوة محمد أو أنه «خاتم الأنبياء» أو أن «القرآن هو كلام الله المنزل من السماء»، ولكن المصريين

جميعا يتحاشون مناقشة هذه الأمور أو تلك، ويختارون بذكاء النصوص التي تسمح بالمعايشة على أرضية ثقافية وقيمية مشتركة، ويحاولون توسيع رقعة هذه الأرضية المشتركة وفق ظروف المجتمع المتغيرة، وبهدف أن يغلبوا الانتماء إلى «الوطن» على الانتماء إلى «الدين»، كان ذلك واضحا مع تفكك الدولة العثمانية في نهاية القرن الماضي، إذ رفعوا شعار «مصر للمصريين» ثم خلال الثورة الوطنية من أجل الاستقلال عام ١٩١٩ حيث نادوا «الدين لله والوطن للجميع»، ولما رفع التيار الديني عام ١٩٨٧ شعار «الإسلام هو الحل» طوروا هم الشعار القديم ليكون «مصر لكل المصريين»*. وبالفعل تجمع المنتمون إلى كل من الإسلام المصري والمسيحية القبطية في تيار يقاوم الغزو الثقافي الأفغاني الاستخباراتي والذي كان يحرق الكنائس ويقتل الأقباط دون سبب مقبول من الجميع.

ومن هنا كانت أهمية أن يستمر هذا الوضع الثقافي في مصر حتى لا تقع مصر تحت قبضة الأصولية الإسلامية، وهو أمر محتمل ثقافيا ومجتمعيا لأن التيار الأصولي يخطط لاستبدال الإسلام «المصري» بآخر «بدوي» ودموي رافض للآخر، فإذا حدث ذلك - لسبب أو لآخر - فإن التوازنات في المنطقة ستتغير كثيرا وتحمل فرص الصدام بين الأديان، ليس فقط بين الإسلام واليهودية في حرب محتملة بين العرب وإسرائيل، ولكن أيضا مع الغرب باعتباره ممثلا للحضارة المسيحية الغربية من وجهة نظر الإسلام الأصولي، ومن هنا كانت أهمية طرح نظرية «التلقيح الثقافي» بين الأديان والحضارات.

العالم الثالث يتجمع ثم يتفرق

تتسم الحقبة التي بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٥ حتى سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ بنمو حركات التحرر الوطني في معظم دول العالم الثالث، ثم تزاوج هذه الحركة - بدرجات - مع الأيديولوجية الماركسية، وربما كانت البداية في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، الذي جمع علمي القارة الآسيوية نهرو وشواين لاي كرموز للكتل البشرية الضخمة لكل من الهند والصين، وكتعبير عن حضارات الشرق الأقصى البوذية والكنفوشية، وبجوارهما عبد الناصر كنجم صاعد - وقتها - ممثلا للكتلة العربية ذات البعد الإسلامي - ثم جوزيف بروز تيتو عن يوجوسلافيا ممثلا للكتلة الأرثوذكسية التي تعيش - باستقلالية - تحت مظلة ماركسية. كان لقاحا ثقافيا من نوع جديد ثم انضمت إلى تلك الكتل الثقافية والحضارية، مجمل دول أمريكا اللاتينية فيما أصبح يعرف على مستوى العالم بمجموعة دول عدم الانحياز، وازدادت فاعليتها طوال الستينيات والسبعينيات حتى صارت قوة مؤثرة على الساحة الدولية ولكنها تفككت تدريجيا بعد الحرب الباردة ودخلت في حالة خمول وكمون مع انتهاء الحرب الباردة، وأصابها ما أصاب دولا وشعوبا كثيرة من ظواهر الارتداد إلى الجذور الثقافية والحضارية، فكان أن كمنت مجموعة دول أمريكا اللاتينية في كنف الولايات المتحدة وكندا من خلال «النافتا» (ومعها المكسيك كعنصر رابط بينها) وصارت وكأنها جزء من حضارة الغرب، بينما أقلعت دول الشرق الأقصى لتكوّن فيما بينها نمطا اقتصاديا يترابط وتتعاظم فاعليته عاما بعد آخر، وراحت الصين تتجاوز الإطار الماركسي الشيوعي واكتشفت أن صراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي لم يكن إلا غطاء لصراع حضاري ثقافي له أبعاد تاريخية، وكل ذلك في حاجة لدراسات أخرى مستقلة، ولكن ما يعنينا - هنا - هو المقارنة بين ما جرى في أمريكا اللاتينية من تطور، وهل يمكن أن يتكرر ذلك في العالم العربي والإسلامي.

لاهوت التحرير

إن المسار الذى سلكته أمريكا اللاتينية لكى تصل إلى فلسفة «لاهوت التحرير» مسار طويل متعرج.

ربما كانت البداية من خلال «المجمع الفاتيكاني الثانى» الذى عقد من عام ١٩٦٢-١٩٦٥ حيث تعددت التيارات اللاهوتية من خلال «تداخل» التعبير عن الإيمان بالله مع هوية و مشاكل الإنسان فى المجتمعات المختلفة التى تعج بالمشاكل المتفجرة، وبالذات فيما صار يعرف بـ«العالم الثالث»، وكان أن انتخب الأسقف «افيلار تراندو» رئيسا لمجلس رؤساء أساقفة أمريكا اللاتينية وظهرت عبارة «تحرير القارة تحريريرا حقيقيا» من «الخطيئة الجماعية» وضرورة أن تكون «الكنيسة شعبية»، وهى الأفكار التى بلورها الأب «غوستافو غوتيبيريز» عام ١٩٧١ فى كتابه «لاهوت التحرير»، فصار نقطة انطلاق لفكر جديد وتدفقت أدبيات أخرى كثيرة تحمل وجهات نظر تربط التحرر الوطنى وقيم العدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع من جانب وبين المسيحية بشكل عام والكثلكة بشكل خاص من جانب آخر، ومن مجمل هذا الزخم من التدفق الفكرى والأيديولوجى والمقرون بالحركة وممارسة النشاط والتلاحم مع البشر فى أمريكا اللاتينية اخترت بعض العبارات ذات الدلالة الخاصة:

■ «اللاهوت» هو العلم الذى يبحث فى جميع المواضيع من وجهة نظر الله، سواء كانت هذه المواضيع هى الله ذاته أو كانت تفترض وجود الله كمبدأ وغاية، لذا فاللاهوت يبحث فى سلوك البشر ليتعرف مدى تطابقها مع تدبير الله الخلاق.

■ ليس اللاهوت مجرد معرفة علمية، بأكبر قدر ممكن، بل هو موقف عملى برجماتى لخدمة شعب مسحوق قبل أن يكون خدمة لسلطة كنيسة.

■ إن «التحرير» يبغى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لما فيه مصلحة جميع طبقات المجتمع، والعمل على عدم احتكار طبقة لفوائد اجتماعية واقتصادية على حساب طبقة أخرى، ومن خلال ذلك تتحقق «الأخوة الإنسانية» المبنية على الإيمان المشترك.

■ «الكاهن يتضامن مع الفقراء» بدلا من كونه مجرد ممثل للسلطة الكنسية ومدافع عن العقيدة، ومن ثم يعمل على تغيير الواقع الاجتماعى من خلال «التنديد» بالظلم الذى تمارسه البشارة التقليدية، ليصبح التوجه الإيمانى فى الوقت نفسه توجها من أجل العدالة.

■ ينبغى تفهم واقع أمريكا اللاتينية تفهما صحيحا يقوم على الدراسة والتحليل بمساعدة العلوم الاجتماعية بما فيها من تيارات منها «المادية التاريخية».

■ تكون الأولوية للعلوم المتعلقة «بالإنسان» لتسبق العلوم المتعلقة «بالكنيسة» والتى لا يمكن أن تؤدى وظيفتها الفعلية دون «تحرير» الإنسان فى أمريكا اللاتينية، فهذا هو مفهوم الإنجيل الخلاق والمحرر.

■ الظرف الحالى لأمريكا اللاتينية يحتاج لتطوير المؤسسات الكنسية، وكذلك تطوير فهمها للإنجيل بطريقة جديدة تتماشى مع التغييرات التاريخية، لأن العقيدة جامدة بطبعها وتدافع عن المؤسسات القائمة وتبرر وجودها.

■ ن الخلاص لا يقتصر على التحول «الذاتي» للفرد، بل هناك ظواهر اجتماعية مرتبطة به، مثل وجود فئات عريضة من البشر ليس لها صوت مسموع وتفتقر إلى أبسط الحقوق في مجالات التعليم والسكن.

■ ضرورة إشراك الآخرين في الخبرات والاحتياجات الضرورية للحياة على الأرض، كما ورد في سفر أعمال الرسل (٢/٤٤) «وكان جميع الذين آمنوا جماعة واحدة يجعلون كل شيء مشتركا بينهم»، وكذلك في ذات السفر «٣٢/٤» «وكان جماعة الذين آمنوا قلبا واحدا ونفسا واحدة، ولا يقول أحد إنه يملك شيئا من أمواله بل كان كل شيء مشتركا بينهم».

■ الاعتراف بأن الوضع في أمريكا اللاتينية يعبر عن «اللاعدالة» وتبدو فيه القارة وكأنها سجن كبير يرتبط فيه التخلف بكل وجوهه ارتباطا بنيويا عضويا باللاعدالة، ولهذا السبب فإن الموقف يتطلب بالفعل «تحريرا» مسيحيا أصيلا وكاملا.

■ الحب الشامل - في مفهوم لاهوت التحرير - هو الذي بتضامنه مع الكادحين، يعمل على «تحرير» الطغاة أيضا من طغيانهم ومن تطلعاتهم المريضة ومن أنانيتهم، وبذلك يتم تحرير الفقراء وتحرير الأغنياء في الوقت نفسه، نحن نحب المقهور، وبدفاعنا عنه يتحرر من أغلال القهر، أما الطاغي فنحن نحبه بتوجيه النقد إليه ومحاربة طغيانه، فكلا الموقفين نابعين من محبة مسيحية تشمل الجميع.

وربما كان ذروة هذا النقاش الفكري - الذي كان أحيانا سجالا حادا وشديدا - تلك الرسالة التي كتبها في ١٩٨٠/١٢/٨ «بيدرو أروبيه» - رئيس عام الرهبانية اليسوعية - عقب أن احتدم الحوار داخل هذه الرهبانية والتي صارت تحمل توجها يساريا داخل رهبانيات الكنيسة الكاثوليكية، ووجهها تحديدا «إلى رؤساء الأقاليم اليسوعيين في أمريكا اللاتينية»، لكي يجيب عن «السؤال المطروح: هل يستطيع المسيحي أن يتبنى التحليل الماركسي؟»، وبعد استعراض فلسفي فكري يوفق بين وجهات النظر المختلفة ويقدم ملاحظات أربع مهمة، ينهي رسالته - وكأنه يقرأ المستقبل - فيقول: «وختاما فأنا على يقين بأن موقف التحليل الماركسي من المحتمل أن يتبدل هنا أو هناك في المستقبل، فضلا عن أن هناك مجالات للدراسات النظرية والأبحاث التجريبية حول المسائل المختلفة التي تناولتها هنا.. وأن تساعدوا بوجه عام كل أعضاء رهبانيتنا، بمن فيهم من مسيحيين أطلقوا على أنفسهم صفة «المسيحيين الماركسيين» والذين بسبب احتياجهم إلى تحليل المجتمع لا يمكنهم أن يتفادوا مسألة «التحليل الماركسي»، فهكذا نستطيع العمل بطريقة أفضل على تعزيز العدالة التي يجب أن ترافق خدمتنا في سبيل الإيمان» (انتهى النص).

التلقيح الفكري بين الأديان والأيديولوجيات

ما قصدت أن أبرزه من هذه العبارات المختارة من «لاهوت التحرير» هو أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأمريكا اللاتينية، قد أفرز هذا «اللاهوت الجديد» الذي مزج الفكر الديني المسيحي - الذي يحمل تراث الكثلكة المتحفظة والمتمسكة بالدوجما عبر تاريخها الطويل - مع نبض اجتماعي واضح فتحول «لاهوت التحرير» إلى حركة شعبية تعمل من أجل التحرر الوطني وتقريب الفوارق بين الطبقات، فصارت له فاعلية حقيقية في معظم دول هذه القارة، مما يعني ويترجم أنه قد حدث «تلقيح فكري» أنتج أيديولوجية جديدة معاصرة اكتسبت سمعة

عالمية وقدمت دلائل على أنه من الممكن الدخول فى حوار مع الأديان الأخرى أو الحضارات المجاورة دون صعوبة.
إن عملية التلقيح هذه يمكن أن تسمى أيضا «تهجين» بلغة علماء الوراثة، ولعلها بعد أن فتحت الهندسة الوراثية الباب واسعا «لتخليق» أنواع جديدة من النباتات أو المخلوقات التى تناسب الظروف البيئية الجديدة قد تأخذ اسما آخر كذلك نقول، إن هذه العملية - أيا كان اسمها - هى المفتاح الحضارى لنزع فتيل التعصب من الأديان والأيديولوجيات المنغلقة، وهو أمر يحتاج إلى دراسة متعمقة اجتماعية وسياسية بتغيير المفاهيم الجامدة التى تلتف حول التعصب الأعمى بسبب السلالة أو الدين أو المذهب والتى انتشرت فى مواقع كثيرة فى العالم. لقد صارت هذه الظاهرة العالمية فى حاجة لفحص ثقافى يهدف للخروج من معاناتها وآلامها كما يمكن. من باب الاستعارة البلاغية - تسميتها بـ «التطعيم»، وهى ممارسة مهمة فى علم المناعة لجسم الإنسان عندما يتم تطعيم الجسم بجرعة مدروسة للجرثومة فى صورة غير عدوانية، فيكون هذا التطعيم هو سبب المناعة ضد هذا المرض، وكان لهذا الابتكار فائدة عظيمة فى القضاء على أمراض معدية كثيرة منها الجدرى وشلل الأطفال وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد هو وجود ظروف خاصة ساعدت «لاهوت التحرير» على النمو، منها أن للكنيسة الكاثوليكية تنظيما علميا متأثراً بالمناخ الثقافى الذى ساد أوروبا بعد عصر النهضة والثورة الصناعية التى أعقبها ظهور المذهب البروتستانتى مما فرض على الفاتيكان فكرة عقد مؤتمر كل عدد من السنوات يناقش فى حرية التغييرات التى تجرى فى العالم وقبول مبدأ «التصحيح الذاتى»، أى فتح الحوار حول المشاكل التى تنشأ نتيجة تطور الحياة، وهذه المبادئ هى التى أدت لأن تظل هذه المنظمة الضخمة متواجدة وفعالة ولم تدخل متحف التاريخ، وأتصور أن مفكرى لاهوت التحرير سوف تتطور أفكارهم لتناسب المتغيرات الجديدة فى عالم ما بعد ١٩٩٠ الذى تفتت فيه كيان الاتحاد السوفيتى، والمتوقع أن يتطور «لاهوت التحرير»، وأن يستجيب للتحدى الصراعى والحضارى ولظروف ما بعد الحداثة وللآثار الناجمة عن تطور الرأسمالية المعاصرة بميولها التركزية، سيتطور حتى فى اسمه الذى نتوقع أن يكون «لاهوت الحياة».

«لاهوت تحرير» نابع من جوهر الإسلام

ويبقى بعد ذلك السؤال الذى بدأنا به هذه الورقة وهو: هل يمكن أن يظهر ما يمكن «مجازا» أن نسميه «لاهوت تحرير نابع من داخل الفقه الإسلامى»، ونقول كلمة «مجازا» لأن كلمة لاهوت مرتبطة بتراث الفكر المسيحى المرتبط بالإلاهيات والذى تطور ليناقش «الإنسانيات»، ولكن الإسلام قد ابتكر عبارة مقابلة هى «علم الكلام» لتحاشى لفظ اللاهوت، ولذا فإن تحويل علم الكلام ليشمل احتياجات المجتمع ويناقش تطور الفقه وفق الاجتهادات المعترف بها عبر التاريخ الإسلامى قد يبدو أمرا يسيرا، ولكن الواقع الثقافى الحالى لا ينبئ بإمكانية الوصول إلى استرخاء فى العلاقات بين الإسلام والغرب لأن الأمر فى حاجة إلى إسلام مستنير لا يقف أمام التقدم الحضارى والديمقراطى ويدعو لحقوق الإنسان ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال الحوار مع الثقافات والحضارات الأخرى.

وكما ذكرنا سابقا فإن الدولة المرشحة للقيام بهذا الدور التاريخى هى مصر ولكن أحوالها الثقافية والسياسية قد أصابتها انتكاسة فى السنوات الأخيرة بعد أن كانت قد قطعت شوطا هائلا فى الليبرالية الفكرية على هدى

معطيات محلية وأخرى من عصر النهضة الأوروبية، وحدثت الانتكاسة لأسباب محلية وإقليمية وعالمية نوردها في الفقرة القادمة.

خطوة للأمام واثنتان للخلف

منذ تفكك وضعف الدولة العثمانية. والذى صار واقعا مع نهاية القرن الماضى. بدأت حركات إصلاح دينى وتنوير فى بعض دول عربية كل بطريقتها، كان أبرزها حركة «القومية العربية» فى بلاد الشام والتى تدعو للعلمانية فضلا عن التحرر من التتريك والاستعمار الغربى على حد سواء، وكانت القيادة الفكرية للحركة نابعة من مسيحيى بلاد الشام كما هو معروف*، أما فى مصر فكانت الاستنارة من داخل الأزهر وعلى مراحل مختلفة. وكان أبرز رموزها رفاعة رافع الطهطاوى(٢) الذى تأثر بحضارة الغرب فى فرنسا عندما أرسله محمد على باشا عام ١٨٢٦ ليكون مرافقا كإمام دينى مع الطلاب المصريين الذين سافروا للدراسة فى فرنسا.

وتبعه الشيخ محمد عبده الذى توفى عام ١٩٠٥، وصولا إلى د. طه حسين وكان فى الأصل أزهريا، ثم سعد زغلول (وكان أيضا أزهريا) ثم الشيخ على عبد الرازق والذى قاوم فكرة إعادة إنشاء الخلافة الإسلامية ليتولى قيادتها الملك فؤاد، وهو الأمر الذى أدى إلى أن طرد من وظيفته بعد أن نشر كتابه «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٦.

واستمرت حركة التنوير الدينى تنمو تدريجيا فى مصر مستفيدة من المناخ الليبرالى الذى نشأ عقب إعلان الاستقلال الجزئى لمصر بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، ثم إصدار أول دستور مصرى عام ١٩٢٣، والنشاط السياسى المصاحب لسلسلة الانتخابات البرلمانية، القصد كانت الحركة تنبئ بأن مصر يمكن أن تكون مركز إشعاع وتنوير دينى، إلى أن أجهضت حركة التنوير الليبرالية عام ١٩٥٢ بنظام عبد الناصر الذى رفع راية «القومية العربية»، وكان من الممكن أن تستمر حركات التنوير الدينى فى ظل نظام الحزب الواحد ومع تبنى فكرة أن مصر هى قائدة القومية العربية وقائدة التطبيق الغربى للاشتراكية.

وفى ظل اتجاه ملموس إيجابى للتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية غير أن كل ذلك قد أجهض مرة أخرى نتيجة حرب يونية ١٩٦٧، والتى كانت نقطة تحول فى نمو التيارات الدينية الأصولية فى المنطقة والتى زادت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بارتفاع أسعار البترول، وبروز دور للدول الخليجية على المسرح الإقليمى والعالمى، وانتشار ما صار يعرف بـ «الصحوة الإسلامية» والتى ظلت تتسع وتنتشر وزاد نفوذها مع انتصار الخومينى فى إيران عام ١٩٧٩ والذى تبنى فكرة «تصدير الثورة الإسلامية» وصولا إلى ما نحن فيه الآن.

وفى مصر قام السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدعم وتمويل التنظيمات الإسلامية على أنواعها وبالذات فى مجال الحركة الطلابية، وانتهى به الأمر إلى أن كان هو ذاته أحد ضحاياها وتم اغتياله على أيدى أفراد منها فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وبعدها قامت الحكومة بمقاومة عنيفة بالشرطة والسلاح وعبر اعتقال ما تبقى من الجماعات الإسلامية ومحاكمتهم بعد مواجهة شبه عسكرية عندما حاولوا الاستيلاء على مراكز الشرطة فى أسيوط عقب حادث الاغتيال المشار إليه فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ولكن ما أن استقرت الأمور فى عام ١٩٨٤ تقريبا حتى قامت التيارات الإسلامية على أنواعها (بما فيها جماعة الإخوان المسلمين) بنشاط هائل لتقديم الخدمات الاجتماعية فى المناطق العشوائية فى المدن وفى معظم القرى

وصارت لها تنظيماتها غير الرسمية أو القانونية فى أماكن كثيرة، وتدريجيا تم «أسلمة» المجتمع فى الأماكن الحساسة من الدولة فكان اختراق التعليم وبالذات من خلال مدرسى اللغة العربية وتم بناء عشرات الآلاف من الزوايا والمساجد فى الأزقة والمناطق الشعبية وأروقة المؤسسات الرسمية، وأصبحت هذه هى المكان الطبيعى لنشر الفكر الأصولى وتحويل الإسلام المصرى إلى إسلام بدوى أفغانى، وتمرست كوادر الجماعات على التقاط الشباب المحبط من خلال الصلوات والوعظ فى الزوايا لتنضم إلى صفوف الجمعيات المسماة بالمتطرفة والإرهابية، وكان التليفزيون المصرى هو الإطلالة اليومية التى تنشر الإسلام البدوى من خلال أئمة بعينهم صاروا نجوم المجتمع كله، وأصبحت ممارسة الصلوات فى دواوين الحكومة فى أوقاتها أمرا سائدا حتى فى الجامعات ومراكز البحث العلمى والبنوك والوزارات على أنواعها، ووصل الأمر لأن تم استبدال كلمة «آلو» Halloå فى بداية المحادثات التليفونية. وهى ممارسة كانت تتم بشكل طبيعى منذ عرفت مصر جهاز التليفونات. بعبارة «السلام عليكم»، وقامت حملات تهدف لإقناع الفتيات بتغطية رؤوسهن بالحجاب وتم بالفعل «تحجيب» الغالبية العظمى من بنات المدارس فى سن صغيرة نسبيا، وبذلك ظهرت التفرقة واضحة، لأن الفتيات غير المحجبات لم يكنّ فى معظم الأحوال إلا الفتيات القبطيات، حتى فكر بعضهن فى أن يرتدين الحجاب حتى لا تشعرن بأنهن مختلفات عن الباقيات، وتدريجيا أصبحت الممارسات الاجتماعية فى معظمها «مسلمة» أى صار المجتمع مسلما «ثقافيا»، ومن ثم صار جاهزا لأن يقع ثمرة ناضجة فى حِجر الجماعات التى تسعى لأن تحكم باسم الإسلام مثلما هو الحال فى إيران والسعودية والسودان وباكستان وأفغانستان وغيرها، وإن كانت هذه الدول مختلفة عن بعضها البعض بحكم التراث الثقافى السابق وكما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وفى كل ذلك كانت الدولة مغمضة العين عما يجرى؛ لم تكن تقاومه، مادام لها السيطرة على الأجهزة الداخلية بما فيها الجيش والشرطة، غير مدركة خطورة الموقف، بل كانت متصورة أن قوة هذا التيار فيها حماية لها من الأحزاب العلمانية مثل حزب الوفد الليبرالى والتجمع الوطنى اليسارى، وظلت كذلك إلى أن كانت محاولات الاغتيالات المتتالية لوزراء الداخلية والإعلام ثم رئيس الوزراء ثم قتل رئيس مجلس الشعب بالفعل، وجاءت الذروة فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك رمز النظام كله بمدينة أديس أبابا فى يونية ١٩٩٥، عندئذ اتخذت الدولة الفرعونية إجراءات بوليسية عنيفة بهدف قهر التيار الإسلامى بكل فصائله، وصدرت التعليمات. فيما يقال. «بالضرب فى المليان» عند محاولات القبض والاعتقال، وعم التعذيب فى السجون وشاع تحويل المتهمين فى قضايا الإرهاب أو المشاركة فى تنظيم إخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى، وتم إقصاؤهم عن الدخول فى انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٥.

تجميد عملية التلقيح الثقافى

وفى هذا المناخ السياسى كان طبيعيا أن يحجم ويتقلص دور الأقباط فى المجال السياسى والثقافى بحيث لم يعد وجودهم ملحوظا وفاعلا إلا فى المجال الاقتصادى وحده؛ من الممكن أن يتجمد أو يضمر النشاط فى الفاعليات الاقتصادية عند أول هزة، لأنه لا يتمتع بغطاء وحماية سياسية أو مجتمعية، لقد حدث تقهقر تدريجى على الصعيد السياسى منذ حقبة عبد الناصر، وكانت البداية عندما تلاحظ ضمور تمثيل الأقباط فى المجالس

النيابية عن طريق الانتخابات منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن، مما اضطر الدولة و قتها لأن تعطى نفسها الحق فى تعيين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب وسجل هذا الحق فى دستور عام ١٩٥٧، و كان معظم المعينين من الأقباط فى عصر كل من عبد الناصر و السادات، أما فى عصر مبارك فلم ينجح قبطى واحد فى الانتخابات و قل عدد المعينين ضمن العشرة من الأقباط، حتى صاروا خمسة على الرغم من أن عدد أعضاء المجلس قد زاد ليصل إلى ٤٤٤ عضوا نتيجة الزيادة فى العدد الكلى للسكان، أى أن نسبة تواجدهم فى مجلس الشعب هبطت لنحو ١٪ من العدد الكلى لأعضاء المجلس، ومما زاد الحالة سوءا أن الاختيار بالتعيين كان ولا يزال لعناصر ليس لها فاعلية أو قبول عام بل ليس لمعظمهم شعبية لا بين الأقباط و لا بين المسلمين، و وصل الأمر إلى أن معظم هؤلاء الأعضاء تضمر أو تنعدم مشاركتهم فى الحوار وطلب الكلمات فى المجلس إلا فى المناسبات التى تؤكد أن الأحوال فى مصر طيبة وأن العلاقات بين المسلمين والأقباط ممتازة كجزء من تجميل وجه النظام، و كذلك ليضمنوا لأنفسهم فرص التعيين مرة أخرى، لأن من توهم أنه يمثل شعب مصر كلها يحاول أن تكون له فاعلية وحضور، لا يضمن أن يتم تعيينه مرة أخرى.

كذلك لا يوجد أقباط فى المناصب الرئيسية فى الدولة فيما عدا منصبى وزير البحث العلمى و وزير الدولة لمجلس الوزراء وهما من وزارات الدرجة الثانية ذرا للرماد فى العيون، هذا على الرغم من أن المناصب الرئيسية مثل الوزارات والمحافظين ورؤساء الجامعات و ما فى حكمها كلها بتعيين من الرئيس وفق تقديره المطلق، غير أن هذا الأمر لا يمثل قلقا أو غضبا لدى الأقباط، فقد تعودوا مثل هذا وأكثر فى عصور سابقة ولقرون طويلة من التهميش والاضطهاد، ولكن كانت النتيجة الطبيعية هى التقوقع والابتعاد عن المواقع المتقدمة وترك الأمر للدولة لتختار من تشاء بالعدد والنوعية التى تريحها، ثم الالتفاف حول تنظيم المؤسسة الدينية التقليدية ففيها الحماية والمظلة الروحية من السماء وقت العواصف والأزمات، وقد رحبت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بهذا الأمر فتصدر رجالها ممثلين فى البابا شنودة والأساقفة المواقع الرئيسية فى الاحتفالات الرسمية، استكمالا لسياسة الدولة فى رغبتها لتأكيد أهمية الدور الدينى إرضاء للتيار الدينى الإسلامى. كان آخر التجاوزات السياسية ما صدر من الحزب الوطنى الديمقراطى الممثل للسلطة الحاكمة حين أصدر قوائم الترشيح لممثليه فى انتخابات مجلس الشورى فى أبريل ١٩٩٥ ثم مجلس الشعب أكتوبر ١٩٩٥، ولم يكن بهما اسم قبطى واحد، كرسالة واضحة من الدولة بتهميش دور الأقباط فى مصر.

تكوّن فى المقابل نوع من الأصولية القبطية فزادت نسبة الأقباط المرتبطين بالكنيسة، وصار رجال الدين- بعمائمهم السوداء- هم الممثلين فى الاحتفالات الرسمية معبرين عن الوجود القبطى، استكمالا للمظهر والشكل العام، وفى الوقت ذاته يتزايد انكماش الأقباط؛ بل وصاروا يشكون فيما بينهم ويتلذذون بالاضطهاد كجزء من تراث دينى قديم.

ونتيجة كل ذلك ضمر التلقيح الثقافى فى مصر بين الأديان مما أدى إلى تقوية الأصولية الإسلامية، وصار تحويل الإسلام المصرى إلى إسلام بدوى أمرا واقعا خصوصا مع انتشار ثقافة الإسلام السنى البدوى الوهابى القادم من الجزيرة العربية وإغراق مصر بالكتب والفقه والممارسات المرتبطة به من خلال دعم الكتب وشرائط الكاسيت التى تنشر هذا الفكر ليس بين المثقفين و المتعلمين فحسب وإنما بين بسطاء الناس، وصار المجتمع ككل جاهزا لأن يتحول إلى الحكم الإسلامى فى لحظة خاطفة يمكن أن تفتعلها أو تولدها الظروف المتفجرة فى مصر والخليج بأحداث لا يمكن التنبؤ بها، أو بمعاونة قوى إقليمية أو دولية متربصة بالوطن.

هكذا يبدو أن مصر قد خطت خطوة للأمام خلال القرن الماضي تدعمت مع مطلع هذا القرن بوجود رموز الفكر التنويري الذين قاموا بتأويل النص وباجتهادات تعالج مشاكل العصر، غير أنها ـ أي مصر ـ قد انتكست ثقافيا خطوتين إلى الخلف في النصف الثاني من القرن العشرين كما سبق الشرح، وصار هذا الوضع العام المتحجر فكريا في حاجة إلى «تحريك»، خصوصا مع تهميش وتقوقع الأقباط حيث كانوا عبر القرون أحد محركات التقدم الحضاري، فكانوا ـ على سبيل المثال ـ أول من مارسوا ودعوا وأنشأوا مدارس للتعليم عموما ولتعليم المرأة ثم كانوا أول من خاطر بأن تعمل المرأة في المجالات المختلفة ثم كانوا المبادرين بتكوين جمعيات أهلية وكانوا السابقين في الإقبال على التعليم الجامعي والسفر للخارج لاستكمال التعليم وما أشبه.

أقليات داخلية أقلية

يوجد في مصر أقليات قبطية مسيحية تنتمي إلى مذاهب أخرى بخلاف المذهب الأرثوذكسي القبطي والذي يمثل الأغلبية بين الطوائف المسيحية، فهناك أقلية كاثوليكية ربما يرجع تاريخها إلى دخول الحملة الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ وقد قويت من خلال الإيطاليين والفرنسيين الذين قدموا للعمل في القرن ١٩، وقد حدث تحول تدريجي من بعض الأقباط الأرثوذكس إلى الكثلكة خلال هذا القرن لأسباب ومغريات اجتماعية أو اقتصادية، ويصل تعداد هذه الأقلية عموما نحو ٢٠٠ ألف نسمة وهي مجموعة مصرية قبطية وطنية صار تلقيحها ثقافيا بالحضارة الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا لأسباب تاريخية.

كما توجد جماعة مصرية هي الأخرى أقلية داخل الأقلية القبطية ممثلة في الطائفة الإنجيلية أي البروتستانتية ويصل تعدادها لنحو ٢٠٠ ألف نسمة أيضا، هي بذات الطريقة، جماعة مصرية قبطية وطنية ولكنها ملقحة بالثقافة الغربية عموما ولها صلات تاريخية بكل من الإرساليات في أمريكا وانجلترا ولكنها مع الوقت صارت جزءا من النسيج الوطني ملقحة بتراث وحضارة الغرب.

وقد تلاحظ في السنوات الأخيرة كذلك أن أعدادا من الأقباط المنتمين إلى الأغلبية الأرثوذكسية قد استهوتهم الممارسات الليبرالية والأفكار العصرية، فحدث تحول تدريجي ولكن ملامحه واضحة، مما يعد تعبيرا عن حراك اجتماعي بغض النظر عن الموقف منه ومن مغزاه قبولا ورفضا. ونشير إلى أن الطوائف الإنجيلية بالذات تمارس نشاطا اجتماعيا تنمويا بشكل واضح ومكثف في الريف المصري، مما أدى إلى تحسين في العلاقات بين الأقباط والمسلمين في بعض المناطق الملتهبة بمحافظات الصعيد المصري كنتيجة لما أحياه هذا النشاط من تجديد للتلقيح الثقافي المصري ولما انطوى عليه من تلقيح ثقافي بين الإنجيليين والكاثوليك إلى الأقباط الأرثوذكس، وهي خبرة وإن لم يكن يصعب الجزم بنجاحها في كل حالة إلا أنه يمكن البناء عليها وتطويرها لتكون تجربة مصرية خالية، يفيد منها المسلمون والمسيحيون في سعيهم لبناء وطن على أسس عصرية.

إن أفكار «المجتمع المدني» التي تسود الغرب الآن، وتسعى لأن تنتشر في كافة أنحاء المعمورة كسبيل للتوازن في المجتمعات بين القطاع الأول وهو القطاع الحكومي والقطاع الثاني وهو قطاع الأعمال، بما فيها نشاط القطاع الخاص ثم القطاع الثالث وهو القطاع الأهلي غير الحكومي والتطوعي، نقول: إن هذه الأفكار المطلوبة لمجتمعنا وكسبيل لتوسيع رقعة الديمقراطية سيكون ترسخها عملية ثقافية بطيئة تأخذ وقتا طويلا، وطبعا يرى بعض

الأصوليين أنها إفرازات لأفكار حضارة غربية تحاول التسرب لاقتحام المجتمعات الإسلامية، ويرى مفكرون يساريون لهم شأنهم أنه يجب التحفظ حيال ما تنطوى عليه أفكار المجتمع المدنى من تهيئة التربة لتفكيك دور الدولة والاقتصاد العام، ولكن فكرة المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية تجد. وقد وجدت من سنوات طويلة. قبولا هائلا فى أمريكا اللاتينية، لأن المجتمع قد أفرز «لاهوت التحرير» وهو نتاج ثقافى لتلقيح الأديان بالأيديولوجيات. كما سبق القول. ولذا فإن التحرك فى العالم الإسلامى يمكن أن يبدأ فى مواقع كثيرة تكون مصر فى طليعتها، من خلال إعادة عمليات التلقيح بين الإسلام المصرى والقبطية المصرية عن طريق وجود «عامل مساعد» ثقافى وهو وجود الطوائف الكاثوليكية والإنجيلية لإنتاج صيغة مصرية للعمل المدنى الأهلى ذى العمق الإنسانى، وهى على أية حال، قضية مطروحة للحوار.

خلاصة:

عبر التاريخ ظهرت الأديان فى أول الأمر ثم الأيديولوجيات فيما بعد فى بلدان لها حضارات سادت فى دولة أو منطقة عبر عصور التاريخ، وفى الأغلب الأعم وعقب ظهور الدين أو الأيديولوجية تكون المبادئ والأفكار واضحة «نقية» تلتف حولها جماعات بشرية تقتنع وتتحمس وتتكتل وتنمو، ومع الزمن والانتشار تتفاعل هذه الأديان أو الأيديولوجيات مع الحضارات والثقافات المختلفة القائمة بالفعل فى الدول والأقطار المتباينة فتحدث عملية «تلقيح ثقافى» يولد مذاهب للأديان أو انقسامات لفرق الأيديولوجيات فيكون لكل فريق أو مذهب سمات مختلفة حضاريا وثقافيا عن تلك التى كانت سائدة فى «الأصل النقى» فتظهر مع الزمن قنوات فكرية تتفاعل من خلالها هذه الاختلافات، ولعل أبرز مثال ما يعرف بعلم اللاهوت فى المسيحية ثم علم الكلام أو الاجتهاد أو التأويل فى الإسلام، ومن خلال هذه الآليات تتطور وتفسر النصوص الأصلية لتلائم العصور وتطور الحياة، وقد يتحول الخلاف مع الدين أو مذهب أو فريق إلى صراع وصولاً إلى حرب أحيانا وكثيرا ما يكون الخلاف كامنا وتحدث معايشة بين الأديان أو المذاهب أو فرق الأيديولوجيات.

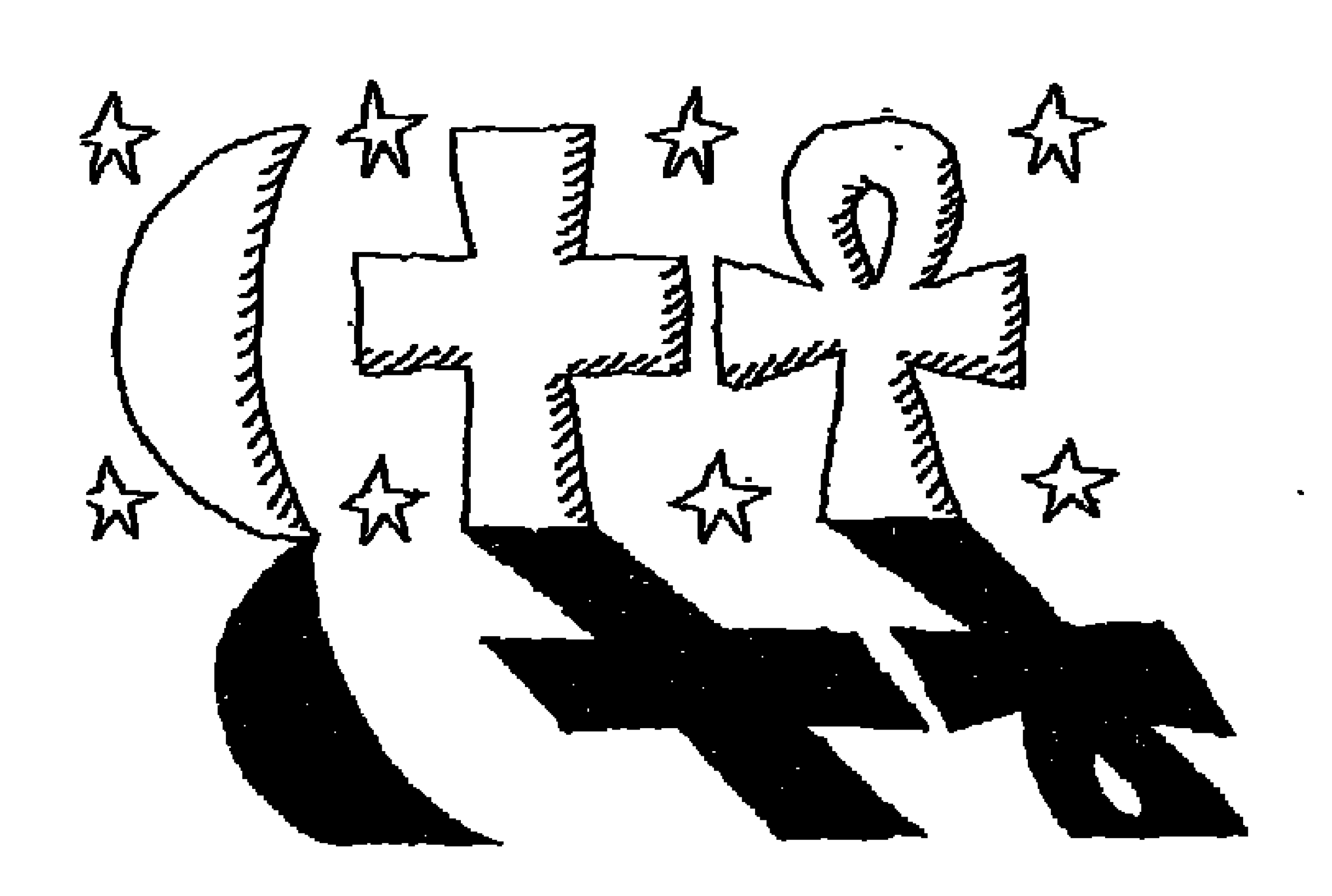
وتقدم هذه الورقة كيف أن الأوضاع الحالية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى قد أوجدت مناخا جديدا ظهرت فيه الأفكار «الأصولية» لمعظم الأديان وامتد هذا الأمر ليشمل الخلاف أو الصراع بين السلالات والأديان والمذاهب، مما أدى إلى حالة عامة من القلق لأوضاع العالم كله.

وقد أدى هذا الواقع الجديد لظهور نظريات تفسر ما يجرى، ومنها ما قدمه صموئيل هانتجتون فى «صراع الحضارات» مما جعلنا فى حاجة إلى فحص أساليب الخروج من هذا النفق المظلم الذى يواجه البشرية فى مناطق كثيرة من العالم.

وتقدم الورقة خبرة «التلقيح الثقافى» الذى ظهر فى أمريكا اللاتينية فى النصف الثانى من هذا القرن بين الكثلكة والماركسية فأفرخ «لاهوت التحرير» كما خلق مناخا ثقافيا جديدا يؤهل هذه المجتمعات الدخول فى عصر العولمة والكونية والمجتمع المدنى خبرة التلقيح أيضا، وأسقطت فوالق الصراع القديمة بين رقائق الحضارات المختلفة التى مرت بها مصر من الفرعونية حتى الإسلام مرورا بالمسيحية القبطية، وهو الأمر الذى أوصلنا إلى إسلام مصرى: سنى الوجه، شيعى الدماء، قبطى القلب، فرعونى العظام، وهو إسلام سمح يقبل الآخر وتعايش لقرون مع التعددية الدينية، ومن ثم فهو مؤهل لقبول التعددية السياسية والمجتمع المدنى لكن هذا الإسلام

المصرى يتآكل ثقافيا ومجتمعيا لحساب الإسلام البدوى، لذا فإن القضية صارت ثقافية أكثر منها سياسية أو أمنية، وهو الأمر الذى يمكن أن يتم بالعودة إليه بإحياء «الإسلام المصرى» من خلال عمليات التلقيح الثقافى.

وهذه الرؤية للتلقيح الثقافى، إذا نجحت وطبقت فى مصر سوف تمتد إلى دول عربية وإسلامية أخرى فتؤدى لفتح الحوار بين الإسلام والغرب وتحاشى الصدام، وبعدها يمكن أن تتم معالجة مماثلة فى المناطق الأخرى الملتهبة فى العالم.



بعض المراجع

S. HUNTINGTON The Clash of Civilization, American١
Foreign Affairs, summer 1993 Volume 27, No 3.

٢.اللورد كرومر: مصر الحديثة.عام١٩٠٨
Lord Cromer: Modern Egypt London, 1908.

٣.د. ميلاد حنا: الأعمدة السبعة للشخصية المصرية.دار الهلال.الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٩٣.

٤.الأب وليم سيدهم اليسوعي: لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية: نشأته.تطوره.مضمونه.دار المشرق.بيروت.١٩٩٣.

٥.د. ميلاد حنا: مصر لكل المصريين.دار سعاد الصباح.القاهرة عام ١٩٩٣.

٦.رفاعة الطهطاوي: «تخليص الإبريز في تلخيص باريس» ١٨٢٥.

٧.طه حسين: في الشعر الجاهلي.ادار النهر

٨.د. ميلاد حنا: نعم أقباط.. ولكن مصريون: مكتبة مدبولي القاهرة.١٩٨١.(وهو الجزء الأول من هذا الكتاب ملخصا ومنقحا)

٩.طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية.هيئة الكتاب.١٩٨٠.

(١٠) من كتاب د. مصطفى الفقي: «تجديد الفكر القومي».دار الشروق ١٩٩٣.

الجزء الرابع

مذكرة للمستشار وزير العدل

مات الخط الهمايونى فادفنوه

ثروات الأقباط فى مصر

رسالة إلى أقباط استراليا

من يناقش هموم ومشاكل الأقباط.. وأين؟*

أكتب هذه الكلمات صباح يوم الأحد ٢٤ أبريل ١٩٩٤ وهو يوم عيد عظيم لدى الأقباط ويسمونه «أحد الشعانين» ويسميه العامة «أحد الزعف»، لأنه تذكار ليوم أن دخل السيد المسيح ـ له المجد ـ أورشليم واستقبلته الجماهير حاملة أغصان النخيل والزيتون باعتباره ملك اليهود، وهو الأمر الذى استثار حفيظة «الكهنة اليهود» وانتهى الأمر بمحاكمته وصلبه ثم قيامته، ولذلك فهذا العيد هو رمز الانتصار والآلام معا، ولذلك عقب صلاة أحد الزعف يبدأ الأقباط ما يسمى «أسبوع الآلام» أو «البصخة»، ولذلك فإن مشاعرى لما يثار الآن حول قضية الأقباط هو مزيج من الانتصار والألم معاً تجسيدا لمشاعر قبط مصر ظهر يوم أحد الشعانين.

جاءت الترتيبات التى أعدها أحد المراكز البحثية المتخصصة لمناقشة قضايا «الأقليات فى العالم العربى» بمثابة الحجر الذى ألقى فى مستنقع راكد هادئ يخفى تحت السطح أمورا غير ظاهره، وكانت البداية بطرح سؤال بسيط وهو فيما إذا كان الأقباط أقلية ـ حتى وإن كانوا أقلية من نوع خاص.

ومن الطبيعى أن يسعد الأقباط بمقال الأخ العزيز الأستاذ محمد حسنين هيكل حيث كتب بالأهرام (يوم الجمعة ١٩٩٤/٤/٢٢) مؤكدا أن أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما هم جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية لشعب مصر، وتفضل الأستاذ هيكل بقلمه الرشيق والجذاب ليؤكد أن الأقباط ليسوا مثل الأكراد فى العراق أو الدروز والأرمن فى إسرائيل ولبنان، ذلك هو سر «الخصوصية المصرية» طوال التجربة الإنسانية فى هذا الوطن.

وقد تبارى الكتاب من مسلمين وأقباط معبرين عن ذات المعنى وهو أمر يدل بالفعل على «الخصوصية المصرية» وأن الجذوة التى اشتعلت مع الحركة الوطنية عام ١٩١٩، والشعارات التى رفعت وقتها لم تخب بل ظلت حية فى ضمير معظم المصريين.

وكنت قد كتبت فى ١٤ مايو ١٩٨٠ كتابا أعددته على عجل بعنوان «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، ولم يكن إلا شمعة بسيطة وقتها فى وسط ظلام دامس لمناخ ثقافى كئيب فرضه الرئيس السادات بما طرحه فى ذات يوم صدور الكتاب عندما أكد أنه «رئيس مسلم لدولة إسلامية».

وكان طبيعيا وقد خلق السادات هذا المناخ غير المصرى أن تتطور الأمور. وقد ساعد هو التيار الذى يسميه الدكتور رفعت السعيد بـ«المتأسلم» لكى يقضى على كافة الفرق اليسارية والناصرية، إلى أن كانت الذروة فى أحداث الزاوية الحمراء فى يونية ١٩٨١، وتم اعتقال رموز الحركة الوطنية بكافة تصنيفاتها السياسية والدينية، وكان الأستاذ هيكل ومعه الأستاذ فؤاد سراج الدين وعشرات آخرون فى سجن ملحق مزرعة طره، وكان من الممكن أن يتغير تاريخ مصر ـ وتاريخنا بل وحياتنا كأفراد ـ لو لم تنته المأساة باغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، ولا أود أن أسرد حوادث الفتنة الطائفية فى مصر، فهى محصية ومعروفة وربما مسجلة خلال أكثر من عشرين سنة منذ أن أحرقت كنيسة الخانكة فى نوفمبر ١٩٧٢ إلى «المجزرة» الأخيرة أمام دير المحرق قرب القوصية فى أسيوط، وحيث كان تصرف الأقباط ـ كمكون أصيل من شعب مصر ـ رائعا متسما بالصبر وكبت المشاعر وإيثار المصالح العليا للوطن على الانفعال التلقائى الجامح الذى قد يشرد فيدمر، ولكنها مشاعر حب الوطن والانتماء

*نشر هذا المقال بجريدة الاهالى يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٤

إلى تراب مصر، وهو أمر أعتز به شخصيا كمصرى قبل أن أعتز به كقبطى.

وفى هذا الإطار فإننى أحيى المواقف النبيلة والمنطقية والتى تتفق مع المفاهيم الوطنية، والتى تتجسد فى الدفاع عن أية حالة يرى المرء فيها جموحا. وربما ظلما فى اتخاذ قرارات غير منصفة بسبب الانتماء الدينى، ومن هنا أمكن الارتقاء والتسامى عن أن يكون طرح قضايا «الاضطهاد الدينى» بعيدا عن التوجه الطائفى حتى لا تشرخ الأمة، إلى أن يكون طرحا فى ضوء مفاهيم حقوق الإنسان، وهو طرح معاصر وراق ويجمع بين كل القوى المتحضرة والمتقدمة ـ التى لها انتماء لحضارة مصر بكل رقائقها ـ وهكذا اجتمعنا ـ مسلمين وأقباطا ـ وناضلنا منذ عام ١٩٨٦ لإنشاء «الجمعية المصرية للوحدة الوطنية»، وكان أحد فرسانها د. فرج فودة الذى رفع شعاره «الله أكبر.. الله محبة» على كل لافتاته فى المعركة الانتخابية عام ١٩٨٧، ١٩٩٠ فى حى شبرا وشكرا الله ولفطنة المصريين فى أنه لم ينجح فى المرتين، لأن الأقباط والمسلمين ـ دون اتفاق سابق ـ رفضوا أن يكون التصويت فى الانتخابات العامة على أساس الانتماء الدينى، وبدلا من أن يصبح فرج فودة عضوا عاديا فى مجلس الشعب ترك بصمة تاريخية فى أن دفع حياته ثمنا لقضايا كثيرة على قمتها التنوير والوحدة الوطنية.

وهكذا فإن ما يتم الآن هو «خلط الأوراق». فقد ركزنا على قضية شكلية يمكن تجاوزها حول فيما إذا كان الأقباط أقلية أم لا، وقد حسمت هذه القضية بأنهم ليسوا أقلية، ولكن المسألة أعمق وأكبر من المسميات أو الشكليات، ثم فيما إذا كانت مشاكلهم تناقش مع مشاكل أقليات أخرى مثل الأكراد والبربر والسود، وقد حسمت هذه القضية مؤقتا بأن الأقباط مختلفون بالفعل. ولكن يبقى السؤال المحورى وهو فيما إذا كان للأقباط هموم أو تطلعات أو معاناة ومن ثم يطرح السؤال نفسه وهو أين يمكن أن تطرح هذه الهموم أو التطلعات أو المعاناة، وهذا هو جوهر القضية لأن هذه الهموم والمعاناة والتطلعات ـ مثل كل مشاكل المجتمع ـ لن تحل بمجرد الإهمال أو النكران.

وفى هذا الإطار هناك اتفاق فى أن تكرار مؤتمر أسيوط الذى عقد عام ١٩١٠ كان مأساة ونكسة لمسار التاريخ فى مصر ومغاير الحركة الوطنية المصرية، ولذا كانت له آثاره وتداعياته، وهو درس استوعبته كل القوى الوطنية ـ إسلامية ومسيحية على حد سواء.

ولذلك فإن الأقباط ـ من وجهة نظرى ـ ضد أن تناقش مشاكلهم أو معاناتهم من خلال التجمعات القبطية الدينية، لأن ذلك يشرخ المجتمع وعندئذ سيصبح الأقباط أقلية بالفعل وسيكون ذلك هو أول الطريق الخطر أى المنزلق الذى سنتحاشاه جميعا.

لن أحاول فى هذه الكلمات أن أطرح بعض هموم الأقباط السياسية أو الاجتماعية أو الإعلامية أو الثقافية رغم أنهم يعانون لاستبعادهم من الوجود الثقافى، وفى ذلك ضرر بالغ بكل مصر ويحرمها من التعددية الدينية، ولن أطرح تصورى لحل بعض منها فقد كتبت فى ذلك عبر سنوات طويلة وكان الطرح مثل المشى فى حقل الألغام.

إن المكان الطبيعى لمناقشة هذه الهموم هو هذا الكيان الوليد الذى تحافظ عليه مثل حدقة العين، وأعنى به «الجمعية المصرية للوحدة الوطنية».

وأتمنى أن يستعرض زملائى أعضاء هذه الجمعية جدول أعمال مفتوحا يقدم الحلول العملية لتعود مصر كما كانت رافعة لشعارات «الدين لله والوطن للجميع» من خلال «وحدة الهلال مع الصليب»، فهذا هو الرد الحضارى المصرى على ما يجتاح العالم من مشاكل مماثلة ليعرف الكل كيف أن لمصر خصوصيتها بقبولها مبادئ التعددية والمواطنة، كما أن لها طريقتها الخاصة المتحضرة فى حل المشاكل.

(٢)

مذكرة مقدمة

لمعالي المستشار فاروق سيف النصر ×

وزير العدل

من: مواطنين مصريين:

أمين فخري عبدالنور - ٨٥ سنة

ميلاد حنا - ٧٢ سنة

بخصوص: تحديث القوانين والقرارات المنظمة لبناء الكنائس في مصر

منذ العدوان الشهير على «كنيسة الخانكة» في نوفمبر ١٩٧٢ (والذي تم على إثره تشكيل لجنة تقصي حقائق بقرار من مجلس الشعب برئاسة د. جمال العطيفي ولم تتم دراسة وتحقيق ما قدمه هذا التقرير المهم من توصيات) وانتهاء بالعدوان على الكنيسة وحرق مساكن الأهالي بقرية كفر دميان - مركز الإبراهيمية - محافظة الشرقية - في فبراير ١٩٩٦، نقول، خلال هذه الحقبة الطويلة والتي تمتد لنحو ربع قرن، شهدت مصر أحداثا سميت بـ «الفتنة الطائفية»، كان الكثير منها بسبب شرارة بدأت بسبب تدخل سلطات (من غفير بسيط إلى مسئول أمن كبير) لأن لديهم مفهوماً وهو أن أي تجديد أو تبديل أو بناء لكنيسة (بما فيها غرفة لفرن أو سور يحجب رؤية المتلصصين أو تجديد دورة مياه وما أشبه) في حاجة لقرار من أعلى مستوى في الدولة.

وصار المشاع على مستوى الكافة أن هذا الأمر محكوم بما يعرف بـ «الخط الهمايوني» الصادر من الباب العالي عام ١٨٦٥ عقب حرب القرم، ثم هناك ما يقال من ضرورة استيفاء شروط عشرة جاءت في قرار صادر من وكيل أول وزارة الداخلية عام ١٩٣٤ عرفت ونسبت إلى من أصدرها «العزبي» باشا، وهذه أو تلك لم تعد متفقة مع العصر، وتلقى على مصر ظلالاً من التخلف والتعصب هي براء منه.

ولما كان قد صدر من مجلس الوزراء مؤخرا قرار بتشكيل لجنة برئاستكم، لتنقية القوانين والقرارات العتيقة المعيقة للتقدم تمهيدا لمرحلة «انطلاق مصر للتنمية». ومن منطلق أننا مواطنان مصريان، مهتمان بشئون الوطن ومستقبله، وقد عاصرنا مناخ «الوحدة الوطنية» التي كانت الشعلة التي وحدت شعب مصر عند مطالبته بالاستقلال.

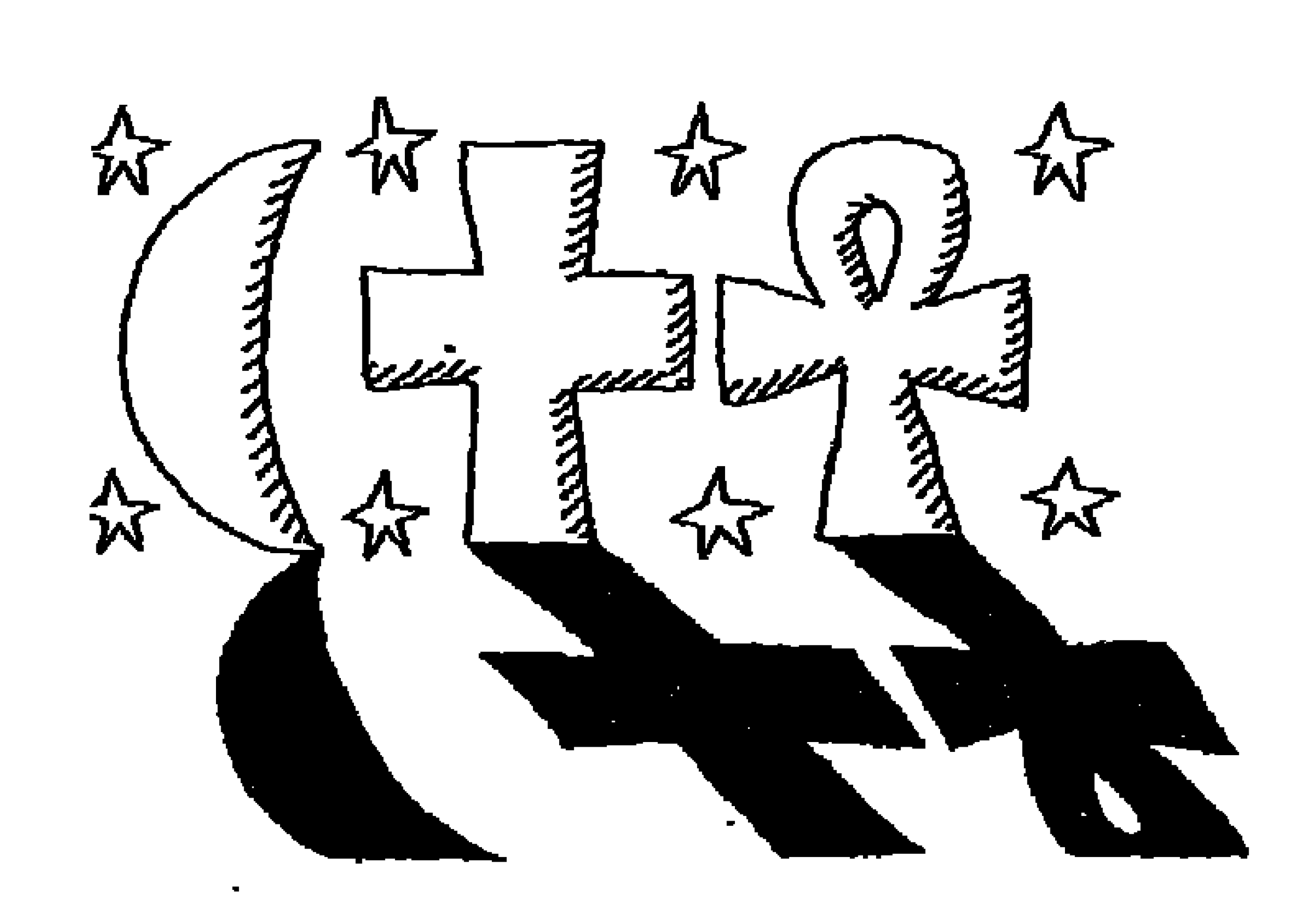
× تسلمها السيد وزير خلال لقاء لنا معه في مكتبه يوم ٢٠ ابريل ١٩٩٦

لــذلك..

فقد أحسسنا. من واجبنا. أن نتقدم لسيادتكم بهذه المذكرة الموجزة، آملين التفضل بالموافقة على عرض هذا الموضوع على اللجنة المختصة، توطئة لإلغاء القوانين واللوائح والقرارات التي أدت في السابق وقد تؤدي في المستقبل إلى احتكاكات أو فتن بين بسطاء البشر في عمق الريف أو عشوائيات المدن، ويكون التصويب ليس بإلغاء القديم فحسب، وإنما بتقديم البديل من قوانين أو قرارات تنظم كل ما يتعلق بإنشاء أو تعديل مباني دور العبادة كلها، في بر مصر المحروسة،، وبما يتفق مع دخول القرن ٢١ وما لا يتعارض مع الدستور أو تراث مصر من التآخي الديني وهو أمر تحرص عليه مصر وتتباهى به في عالم مضطرب بالصراعات العرقية والدينية والمذهبية، ولتظل منارة في المنطقة بتراثها ووحدة شعبها.

إن شعب مصر المتطلع إلى نتائج الدراسات القانونية والفقهية التي سيقوم بها المتخصصون ثم لتوصيات اللجنة الوزارية والتي ستقدم تقريرها لمجلس الوزراء في خطة متكاملة لتحديث التشريعات وتخليصها من العتيق منها وهو ما يعيق التقدم والتنمية.

وختاما نقدم لكم كل الشكر آملين رفعة وتقدم مصر على أيديكم.



الخط الهمايوني مات.. ادفنوه!



لم أزل مشغولا بما حدث عام ١٩٧٢ وقتها خرج بعض الأهالي البسطاء الطيبين، يقودهم عدد من المتعصبين، أشار أحدهم بإصبعه إلى كنيسة.. وقال: لقد بنيت بدون ترخيص.

الترخيص يفرضه الخط الهمايوني، الذي لا أعتقد أن أحدا من هؤلاء البسطاء يعرف معنى هذا الخط، ولا أنا أيضا.

لكنهم في لحظة ظلام، وقهر، وتخلف حرقوا الكنيسة في لحظات.

وكان طبيعيا أن يحزن أقباط القرية، فقد بنوا الكنيسة بالدم والعرق، وجمع الشلنات والجنيهات، ومن المؤكد أن آلاف المسلمين في القرية شاركوهم هذا الحزن.

ثم كان أن نظمت مظاهرة سلمية لأقباط متدينين، لم يعرفوا هم أيضا الخط الهمايوني، ولكنهم اغتاظوا لحرق الكنيسة، فهي على أية حال دار مقدسة عزيزة على كل متدين، حتى وصلوا إلى موقع الكنيسة المحروقة، وأقاموا الصلاة حزنا وترحما، لكي يعبروا للمجتمع كله عن احتجاجهم بطريقة مهذبة دينية راقية، ثم انصرفوا في هدوء.

ولأن المصريين بسطاء وعقلاء، تركوا الأقباط في تظاهرهم السلمي دون عائق، لعل في ذلك شفاء لحزنهم.

أدركت الدولة أن هذا ليس بالحدث البسيط أو الهين، فقد كان من الممكن أن تتحول هذه التظاهرة السلمية إلى مأساة أو تفجر المجتمع الموجوع، وقد تقود إلى ما لا تحسن عقباه، وخصوصا أن إسرائيل وقتها كانت على الضفة الشرقية للقناة، ولم يكن العبور قد تم بعد!!

غضب السادات، هاج وماج، واتخذ قرارا في نفسه لم يفصح عنه لأحد، وتحدث مع صديقه ـ ومستشاره وقتها ـ الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل.

لقد قص عليَّ هيكل نفسه بعد نحو عشر سنوات في معتقل طره ما حدث، طلبه في التليفون، وأفصح السادات عما ينتوي، وأدرك هيكل خطورة قرار الرئيس، فسارع إليه مهرولا من مسكنه إلى قصر السادات المطل على النيل، قرب كوبري الجلاء بالجيزة، فالمسافة بينهما لا تتعدى مائة أو مائتي متر، واقترح على الرئيس ألا يتخذ قراره إلا من خلال قنوات السلطة التشريعية، أي مجلس الشعب، وأن يكون القرار إحدى توصيات لتقرير تعده لجنة «تقصي حقائق»، هز السادات رأسه وشد نفسا عميقا من غليونه الذي كان لا يفارقه وقت الأزمات، واتخاذ القرارات الكبيرة أو حتى الصغيرة، وقال: فكرة جميلة!!

صدر قرار مجلس الشعب يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٢، وتشكلت لجنة تقصي الحقائق لما جرى في الخانكة، برئاسة الدكتور جمال العطيفي، وكيل المجلس (وكان وقتها هو المستشار القانوني لجريدة الأهرام، ولذا كان حماس هيكل، ورشح اسمه للسادات).

وظل العطيفي يعاين ويقابل وبسرعة قدم تقريره إلى مجلس الشعب في جلسة تاريخية مهمة عقدت يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢، وإذا به يضع في هذا التقرير إبداعا هو الذي كشف لي كيف أن السبب في معظم الفتن هو «الخط الهمايوني»، وكأنه مرض خبيث مثل السرطان لابد من استئصاله، فقد أدرك جمال العطيفي سر المرض، ثم

شخّص العلاج، وأعلن وفاة الخط الهمايونى.

إن هذا ما دعانى - لكى أثير خيال القانونيين - أن أذكر بعض فقرات من التقرير، وأن أعلق على كل منها، ثم فى النهاية سأكشف سر وفاة الخط الهمايونى.

(١) «طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن عدد الكنائس القائمة فى مصر، بأن عددها يبلغ ١٤٤٢، ولكن البيانات التى وافتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها خمسمائة كنيسة، منها ٢٨٦ كنيسة قبطية، وقد يرجع هذا الخلاف إلى أن جانبا من هذه الكنائس قد أقيم قبل صدور قرار وزارة الداخلية ١٩٣٤، كما أن بعضها قد بنى بغير أن يصدر بالترخيص قرار جمهورى، وقد تبين أيضا أن جميع الكنائس التى صدرت بشأنها تراخيص فى السنوات العشر الأخيرة يبلغ ١٢٧ كنيسة، منها ٦٨ كنيسة للأقباط الأرثوذكس» (انتهى نص الفقرة من التقرير).

التعليق: من هنا يتضح أن قضية قرار بناء الكنائس عبر التاريخ، كان ثوبا فضفاضا، يتوقف على المناخ العام للثقافة والحضارة، وشكل الحكم، فإذا كان الحكم قويا مستنيرا، والأحوال العامة مستقرة، والتعصب هادئا مستكينا، كانت الكنائس تبنى دون صعوبة، والعكس بالعكس.

وفى هذا الإطار يذكر الدكتور وليم سليمان قلادة - وكيل مجلس الدولة السابق وهو قانونى ومؤرخ مرموق - فى مؤلفه الثمين «المسيحية والإسلام فى مصر»، بعد أن استعرض ذات الفقرة التى ذكرت نصها السابق، أى أن الكنائس المسجلة رسميا فى وزارة الداخلية تبلغ ثلث الكنائس القائمة بالفعل، مما يعنى أنه قد جرى العرف فى مصر على أن إقامة الشعائر الدينية لم تكن لتحتاج إلى «فرمان» يصدر من الأستانة أو القاهرة لأية كنيسة فى أية قرية فى مصر، مما يؤكد أن الخط الهمايونى منذ صدوره لم يكن يطبق تطبيقا دقيقا فاعلا، ثم يطرح الدكتور وليم سليمان قلادة - من منطلق رغبته كمصرى قبطى - مبررا قانونيا بالرجوع إلى القاعدة القانونية، وهى أن «القانون يسقط بالإهمال» وعدم التطبيق، وذلك وفق المادة الأولى من القانون المدنى»، أى أنه يدعو - ببساطة وعلى استحياء - لإلغاء الخط الهمايونى، والذى مات فى هدوء وفق نظرية العطيفى.

ففى عهد محمد على أعطى تصريح بناء الكنيسة المرقسية الكبرى بشارع كلوت بك، بناء على رغبة المعلم جرجس الجوهرى، الذى كان قريبا من الوالى ومستشاره فى الأمور المالية، وكان ذلك قبل صدور الخط الهمايونى ذاته، وكانت الكنائس تبنى منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى العصر المملوكى بسهولة ويسر أحيانا، وفى الخفاء وبصعوبة أحيانا أخرى، ولكنها كانت تبنى على أية حال، وتوجد فى كل مدينة وقرية.

فى عهد عبد الناصر، حضر بنفسه وضع حجر الأساس للكنيسة الكاتدرائية الكبرى الحالية فى العباسية عام ١٩٦٨، وحيث المقر البابوى الجديد، ولا أظن أن لها قرارا جمهوريا أو همايونيا، فلم تكن فى حاجة لذلك، فالحكم قوى، وحضر الرئيس بنفسه، بل وتبرع لها - من الدولة - بقدر جيد من المال، أما فى قرى الريف، فكان - وما زال - بناؤها يتم بالتراضى العام، ولا أتصور أن أهالى قرى فى الصعيد، مثل عزبة ويصا، أو فى كفر دميان فى الشرقية، قد لجأوا إلى الأستانة أو القصر الملكى لاستصدار «فرمان» بإنشاء كنيسة، فالفرمانات والأوامر الملكية أو السلطانية أو القرارات الجمهورية بإنشاء الكنائس ظاهرة عارضة، لا تظهر إلا مع مرض المجتمع وسطوة التخلف والتعصب.

(٢) وصف تقرير العطيفى ظاهرة الفتن الطائفية فى فقرة بالغة الدلالة كالآتى:

«وقد تبينت اللجنة أن من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الاحتكاك وإثارة الفرقة عدم وجود نظام ميسر لتنظيم

هذه التراخيص ودن أن تتطلب صدور قرار جمهورى.. ذلك أن استصدار هذا القرار يحتاج إلى وقت، وكثيرا ما تتغير خلاله معالم المكان الذى أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجد قريب، مما يخل بتوافر الشروط العشرة، ونتيجة بطء الإجراءات، وكثيرا ما تلجأ بعض للجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص، وفى بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة فى ذلك، وفى حالات أخرى يجرى التحقيق مع المسئول عن الجمعية».. (انتهى النص).

التعليق: من هذا النص يبدو واضحا أننا فى حاجة لاتخاذ قرارات أكثر وضوحا وصراحة، حتى نصل لأن يكون بناء الكنائس فى مصر خاضعا لذات القواعد العامة التى يخضع لها أى مبنى سواء بسواء دون أية خصوصية استفزازية مثيرة لغضب كل متحضر، ومخالفة بصراحة للمادة الشهيرة من الدستور المصرى رقم ٤٠: «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

لتطبق على الكنائس - عند الإنشاء - ذات القواعد التى تطبق على أى مبنى عام: مستشفى - مدرسة - مصحة - قاعة محاضرات - مركز خدمة اجتماعية - مركز مطافئ - وما إليها.

وجدير بالذكر أنه فى الريف لا توجد قواعد أو قوانين واضحة للبناء، فالأمر متروك لقرارات وزارة الزراعة، بشرط ألا تنشأ أية مبان على أرض زراعية، وكيف يتسنى لبسطاء الناس والفلاحين فى عمق ريف الصعيد، أو شمال الدلتا فى البرارى، أن يحصلوا على قرار جمهورى أو فرمان من الأستانة!! لا أعتقد أن إنشاء الكنائس بالقرى والمراكز الصغيرة كان خاضعا لأى قوانين إلا القبول العام من الأهالى.

وفى المدن تصدر كل يوم تراخيص لآلاف المبانى الخاصة والعامة، كما يوجد ما يزيد على ألف منطقة عشوائية يسكنها ما يزيد على ستة ملايين نسمة، وكلها بنيت تحت نظر الدولة دون تراخيص، فلماذا يكون إنشاء الكنائس وحدها بقرار جمهورى..أمر عجيب ومستفز، ليس لى كمصرى قبطى، ولكن لكل محب للحرية والمساواة.. وحقوق الإنسان.. وهم الكثرة الغالبة من أهل مصر.

والأمر الأعجب من هذا، كيف تكون الحاجة إلى تصريح وقرار من رئيس الجمهورية بإصلاح دورة مياه أو فرن لخبيز «القربان»، ولا أحسب أن لذلك نصا فى الخط الهمايونى، لأن كل كنائس الريف المصرى لم يكن بها دورات مياه حديثة مثل كل بيوت الريف من سنوات، وربما قرون.

لقد كانت الكنائس تبنى فى الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٢ بدون أى مانع، ولاختفاء الخط الهمايونى تمكن أحد وكلاء وزارة الداخلية فى فبراير عام ١٩٣٤ أن يصدر قرارا منه (وهو على أية حال قرار هايف صادر من وكيل وزارة يمكن أن يلغيه قرار آخر صادر من وكيل وزارة آخر أكثر رقيا ووطنية)، وقد شمل هذا القرار «المتخلف والرجعى» استفسارات - وليست اشتراطات - عشرة (تبدو الآن ساذجة) تطرح أسئلة يجب استيفاؤها مع طلب بناء أية كنيسة.

نذكر منها على سبيل المثال:

١ - هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها هى من أرض فضاء أم الزراعة، وهل هى مملوكة للطالب أم لا؟ مع بحث الملكية وأنها ثابتة ثبوتا كافيا، وترفق أيضا مستندات الملكية؟

٢ - ماهى مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد والأضرحة (ملاحظة: معظم قرى مصر - كما فى كفر دميان - الكنيسة والجامع متجاوران رغم أنف الداخلية وبموافقة شعبية).

٣-إذا تبين أن المكان المراد بناء كنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع، والمنافع العامة بمصلحة الرى، فيؤخذ رأى تفتيش الرى، وكذا إذا كان قريبا من خطوط السكة الحديد ومبانيها، فيؤخذ رأى المصلحة المختصة.

وهذه الأسئلة فى مجملها عشرة استفسارات متضمنة توجيهات لعمل «التحريات» المطلوبة، والتى تقوم بها أجهزة وزارة الداخلية، وقد اشتهر هذا القرار، وصار يعرف لدى العامة بـ«الشروط العشرة للعزبى باشا» وكيل وزارة الداخلية.

ومنذ أكثر من ٦٠ عاما، مرت فيها مصر بظروف وطنية وسياسية واجتماعية مختلفة، انتهت بنا إلى ظهور وانتشار الجماعات التى فرضت منع التجول فى بعض مدن محافظتى أسيوط والمنيا، وفى ضوء تحسن الأوضاع الأمنية فى محافظة أسيوط، ولمناسبة رفع حظر التجول فى مدينة ملوى، وقيام وزير الداخلية الهمام اللواء حسن الألفى مؤخرا بزيارة المدينة، صرح بأنه لن توجد أية قيود على أعمال الصيانة والترميمات لمبانى الكنائس، وأن كل هذه الأمور تقدم بخصوصها طلبات معتادة (مثل أى مبنى آخر) إلى إدارات الإسكان فى المحافظات.

شكرا للوزير الوطنى حسن الألفى، فقد أعفى الدولة من عار إصدار قرار جمهورى بإصلاح دورة مياه، أو إعادة بناء سور، أو فتح شباك مطل على حوش كنيسة، وأحسبه لابد أن يكون قد أصدر قرارات وزارية صريحة فى أمر ترميم وإصلاح الكنائس، وبذلك يكون نصف العار قد تم مسحه، ولا يتبقى إلا النصف الآخر والأهم، أى قضية بناء الكنائس الجديدة، وهو أمر قد قام به ببراعة قانونية فارس التشريع جمال العطيفى من خلال نصوص دستورية قام هو بطرحها وتفسيرها فى تقريره الشهير.

هنا أنتقل إلى نقطة أخرى، وهى تأمل كيف «صاغ» جدودنا-جيل ثورة عام ١٩١٩-نصوص دستور عام ١٩٢٣، ففى المادة ١٣ كان النص:

«تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، ولا ينافى الآداب»، وربما يكون الجدود قد رغبوا فى الابتعاد عن المزالق، ولم يرغبوا فى ذكر عبارة «الخط الهمايونى» صراحة، لأن الدولة العثمانية لم تكن قد انتهت بعد، وأتصور أن الأقباط المشاركين فى لجنة الدستور لم يشاءوا أن يثيروا المشاكل وقتها، فقد كانت مشاعر المجاملة المتبادلة واضحة، وانتفت المصالح فى مناخ الشحنات المتدفقة للوطنية المصرية.

وعندما تمت صياغة الدستور المصرى الحالى، والذى تم الاستفتاء الشعبى عليه، وتم إصداره يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١، كان النص المقابل صريحا ومختصرا فى المادة ٤٦ كالآتى: «تكفل الدولة حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية».

وفى مناخ عام ١٩٧١، سجل الدستور المصرى أيضا فى مادة ٦٠ عبارة لها دلالتها، وهى: «الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصيانة أسرار الدولة، واجب على كل مواطن».

إن تقرير لجنة تقصى الحقائق، والتى شكلها مجلس الشعب عقب أحداث الفتنة الطائفية بمدينة الخانكة، وتمت مناقشته، والموافقة عليه فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ هو الذى أبرز هذه المقارنة بين الدساتير السابقة كلها ابتداء من دستور ١٩٢٣، وكيف أن نصوص دستور عام ١٩٧١، والذى مازلنا نطبقه قد أسقط عبارة «وطبقا للعادات المرعية»، ما يعنى أن الخط الهمايونى قد سقط قانونا ومات، ويعود الفضل فى ذلك إلى العقلية المبدعة لجمال العطيفى.

ولكن الممارسات التى تجرى كل يوم تؤكد أنه مازال قائما، وتتم ممارسات استفزازية من منطلق الفهم العام لدى الجمهور، ورجال الشرطة، وأمن الدولة، وبعض الحكام الذين يتملقون التيار المتطرف.

وقد أثبتت الأحداث التي تمت مؤخرا في كفر دميان كيف أن الخفير قد اعترض على قيام كاهن الكنيسة ببناء أو تجديد مباني غرفة، ثم وافقه الضباط المشرفون عليه، مما يعني وجود قناعة عامة لدى رجال الأمن بأن أي تعديل في مباني أية كنيسة في حاجة إلى قرار جمهوري، ناهيك عن إنشاء كنيسة جديدة حيث الإصرار على صدور قرار جمهوري يتم الحصول عليه من خلال قنوات وإجراءات معقدة تأخذ سنوات وسنوات.

وقد علمت مؤخرا ـ وفي المناخ المسمم الحالي ـ كيف أن أحد الأساقفة المخضرمين، وفي بندر كبير بشمال الوجه القبلي، قد رغب في عمل تعديلات وإصلاحات بسيطة في المسكن الذي يقطنه، وهو في ذات موقع الكنيسة، فوجئ بأن مسئولي الأمن قد طرقوا بابه، ورجوه أن يوقف الإصلاحات الجزئية في مسكنه الخاص، متخوفين من أن ما حدث في كفر دميان يمكن أن يتكرر في هذه المدينة الكبرى، في هذا المناخ ليس من سبيل إلا أن يتفضل وزير الداخلية بإصدار قرار وزاري يلغي فيه قرار أضعف صدر من وكيل وزارة الداخلية عام ١٩٣٤، والمسمى خطأ «الشروط العشرة»، ويكون القرار الوزاري مؤكدا ما وعد به الوزير الألفي من أن أي أمر يتعلق بالصيانة أو التعديلات في مباني الكنائس هو أمر لا شأن للأمن به، ويتم الحصول على ترخيص من إدارة الإسكان حسب المتبع، في أي مبان أخرى سواء بسواء، أو بدون ترخيص كما يتم في أغلب الأحوال في التعديلات البسيطة.

أما بالنسبة لقضية بناء الكنائس الجديدة، فإن الخط الهمايوني بموجب التوضيح الذي سبق ذكره، والذي بني على تفسير تقرير د. جمال العطيفي يكون قد انتهى وصار معدوما، ولذلك فإن إنشاء الكنائس الجديدة ينبغي أن يرخص به كأي مبنى آخر، ولا يخضع إلا للقواعد العامة التي تسرى على المباني العامة، وأصول التخطيط العمراني، وبحيث تكون هناك قواعد عامة لدور العبادة كلها، سواء بسواء، وفق المادة ٤٠ من الدستور، وإلا صار منعدما لو رفع الأمر للمحكمة الدستورية العليا، إذا كانت السلطة التنفيذية غير قادرة على أن تحسم الأمر بنفسها، وتود أن تحتمي في ساتر قانوني، تخوفا من التيار المتطرف!!

ومن حسن الطالع أن حكومة د. كمال الجنزوري كانت ـ في أول اجتماع لها بالتشكيل الجديد ـ قد كونت عشرين لجنة وزارية لفحص القضايا الرئيسية في المجتمع المصري لرسم مرحلة «الانطلاق»، ومن بينها لجنة رفيعة المستوى برئاسة وزير العدل لتنقية القوانين القديمة المعيقة للتقدم، وأعتقد أن في تشكيلها صديقين عزيزين هما: د. أحمد الغندور، ود. فتحي والي، وهما متفهمان ومتحمسان لقضية دعم الوحدة الوطنية، وأتصورهما وبدفع وتعضيد من المستشار فاروق سيف النصر، وزير العدل، وباقي أعضاء اللجنة قادرين على إلغاء الخط الهمايوني، أي دفنه إلى الأبد، وصياغة القواعد واللوائح المتحضرة المنظمة لبناء وترميم الكنائس بطريقة منصفة وعادلة، لكي نتحاشى أحداثا متكررة تلوث حضارة وتراث مصر من الخانكة عام ١٩٧٢ حتى قرية كفر دميان عام ١٩٩٦.



«بيزنس» الأقباط.. إعلان متجدد بالانتماء لمصر(*)!

«التقرير الخاص» الذى كتبه الأستاذ حسن عامر بعناوين مختلفة عبر ثلاث حلقات عن «ثروات الأقباط» كان. فى رأيى. مضراً أكثر منه مفيداً، رغم التوضيح الجيد والملطف الذى كتبته «روزاليوسف» فى بداية الحلقة الثالثة الذى جاء مختصراً، ولم يكن كافياً أو مقنعاً لتوضيح الأسباب التى دعت إلى نشر هذا التحقيق.

فخلال الأسابيع الماضية اتصل بى كثيرون.. مسلمون قبل الأقباط.. راجين التعقيب.

وكم كنت أود لو أن التحقيق عن «من يملك مصر الآن» بصرف النظر عن قضية الانتماء الدينى، ولو حدث لكان ذلك أمراً مرحباً به من كل الوطنيين الملتفين حول قضية «فصل السياسة عن الدين»، وهو التوجه الحضارى الذى نسعى جميعاً لتحقيقه، ولدىّ يقين بأن مجلة «روزاليوسف» تسعى جاهدة لدعم الخط العلمانى بوضوح.

ورغم هذه المقدمة «الساخنة» لا أستطيع أن أنكر وجود جوانب إيجابية فى الموضوع، فلم أكن أعرف أو أتوقع وجود هذا الكم الهائل من المصريين الأقباط العاملين فى القطاع الخاص على طول سلم النظام الرأسمالى، من المليونيرات، وصولاً إلى أصحاب الورش الصغيرة من الحرفيين الذين يسهمون بأموالهم وعرقهم ومهاراتهم فى بناء الاقتصاد المصرى، ودعنى لكى أدلل على هذا الأمر أقتبس من المواضيع الثلاثة المنشورة، هذه العبارات ذات المغزى مقرونة بتعليقى على كل منها:

* «تغيرت الخريطة الاجتماعية للأقباط بشكل درامى، اختفت العائلات القديمة، واكتسحت عائلات جديدة بأسماء جديدة» (مقدمة المقال الأول)، وتعليقى هو أن الأقباط جماعة نشطة فى الحياة الاقتصادية داخل مصر عبر عصورها المتغيرة، وكان من الممكن أن يستثمروا أموالهم فى الخارج، ولكنهم يؤثرون الانتماء إلى أرض الوطن، ومن ثم فهذه الاستثمارات ينبغى أن يحافظ عليها تشجيعاً للمصريين المهاجرين على الاستثمار فى مصر.

* «هذه الخريطة الاجتماعية للأقباط ليست دراسة قام بها مركز أو رصداً علمياً قامت به مجموعة أكاديمية ولكنها قراءة اجتماعية لجهد منظم سجل فى دليل تجارى يحمل اسم كومباس Compassâ (وقد كتبت خطأ باللغة الإنجليزية فى المقال الأول)، وهى لا تعنى إلا كلمة «بوصلة».

وتعليقى هو أن هذا الأسلوب بالفعل غير علمى بدليل أن الباحث قد اختار الأسماء وفق ما تصوره أسماء قبطية، ولذلك حدثت أخطاء متعددة بإقحام أسماء «مشتركة» لا تعطى دلالة قاطعة للدين، وهذا توجه حضارى لن يحتفظ بهذه الأسماء ويحسن أن ننميه، وأحياناً ذكرت بوفرة أسماء لعائلات ذات أصول سورية ولبنانية، مما يؤكد أن مصر «نسيج واحد» بالفعل، وكان الأفضل أن يتم التصنيف وفق اعتبار آخر بخلاف الانتماء الدينى، ومن جانب آخر فإن المعلومات «الدقيقة» المذكورة فى المقال الأول لا يمكن أن يكون مصدرها هو الدليل التجارى وحده، مما يوحى بأن التقرير كانت له مصادر «خاصة» أخرى، وهو الأمر الذى أثار الشجون (وربما المخاوف

والمحاذير) حول الفائدة التي يمكن أن يجنيها الوطن من نشر مثل هذه المعلومات بهذه الصورة، خصوصا في مناخ تعمل فيه الدولة على جذب استثمارات عربية وأجنبية، ولذلك فإن الاستثمار في هذه التقارير الخاصة حول «ثروة الأرمن واليونانيين» قد يكون معوقا للدعوة للاستثمار في مصر، وقديما قالوا الرجوع للحق فضيلة، وأتمنى أن تراجع المجلة سياستها في هذا الأمر.

* «تزاحم الأقباط على تجارة الأدوية وإدارة الصيدليات، ولكنهم تخلوا عن الساحة واستبدلوها بالسيطرة على مكاتب التمثيل العلمي للشركات الأجنبية، وعلى صناعة الدواء ذاته، وفي مرحلة سابقة تسابق الأقباط للعمل في قطاع المقاولات، ولكن البيزنس لم يعد يروق لهم، واختاروا التخصص في الأعمال الفنية المعقدة مثل التركيبات الهندسية والديكور والاكسسوارات المعمارية والاستشارات الهندسية، (مقال رقم ٢).

والعبارة بهذا التوصيف يمكن أن تؤخذ بمعان مختلفة، الجانب الإيجابي يوحي بأن الأقباط «يتحايلون على المعايش» وكلما قفل في وجههم نشاط لسبب أو لآخر، يبحثون عن مجال آخر جديد، وكان من المفترض أن يكون هناك تساؤل: لماذا يضطر الأقباط إلى طرق هذه الأبواب الجديدة؟ ودعني أذكر ما أعرفه شخصيا عن مجال «المقاولات» من أن الأقباط كان لهم بالفعل نشاط ملحوظ وواضح، في هذا المجال بعد الحرب العالمية الثانية، وأنشأوا شركات مصرية كثيرة، تم تأميم معظمها، وضمت بعض منها إلى شركات أكبر عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، ونادرا ما كان يتم اختيار رئيس لها من أصحابها السابقين مثلما حدث في شركات كبرى معروفة مازال أصحابها رؤساءها حتى الآن (فيما عدا حالة عدلي أيوب الذي سعى د. أحمد محرم عام ١٩٦٣ عندما كان وزيرا للإسكان، فقد ضغط على السيد علي صبري ليكون عدلي أيوب رئيسا لشركة «سبيكو» التي كان مالكا لها قبل التأميم)، ولكن تدريجيا اختفى الأقباط من تنظيمات شركات المقاولات المؤممة، وحتى عندما صارت المقاولات قطاع أعمال عام ١٩٩٣، وأنشئت لها شركة قابضة، لم يتم اختيار قبطي واحد رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة الشركة القابضة، أو رئيسا لأية شركة تابعة أو حتى في مجلس الإدارة، فيما عدا قبطي واحد اختير عضو جمعية عمومية لشركة كان هو مؤسسها، على الرغم من أنني شخصيا قد رشحت عدة أسماء كجهد فردي لمصلحة الوطن بهدف خلق توازن مجتمعي.

ويا حبذا لو قامت «روزاليوسف» بعمل إحصائية مماثلة لما نشرت تفحص ملف الأسماء بكل شركات القطاع العام، وستجد أن سيطرة الدولة قد أوجدت خللا واضحا للعيان، فلم يكن أمام الأقباط إلا فتح مجالات جديدة في هدوء ودون ضجيج لأنهم متمسكون بالبقاء في مصر كأحد مكوناتها الوطنية، وهذه الأمور هي التي يهمس بها الشباب في أذن الكبار، ولما لا يجدون حلا يلجأون إلى الهجرة.

* (تنتشر بين الأقباط تسمية شركاتهم باسم مصر، وتأخذ كلمة مصر أشكالا أخرى منها: «المصري للتجارة»، و«المصريين للطباعة الحديثة»)، وهذه الملاحظة في محلها إن دلت على شيء فهي أن الأقباط لديهم إحساس عميق بالانتماء إلى مصر، وهو أمر تجدر تنميته والمحافظة عليه بدلا من «تطفيشه».

* «تلعب المرأة دورا رئيسيا في بيزنس الأقباط، وتجدها على رأس الشركة أو المنشأة، كما هي شريكة في العمل، وهذه قيمة متحضرة، وليست جديدة على الأقباط، فالمشاهد تاريخيا أن الحراك الاجتماعي كان في كثير من الأحيان بسبب المنافسة «الصحية» بين الأقباط والمسلمين في الريف والمدن على حد سواء مثل تعليم المرأة، والإقبال على التعليم الجامعي، وإنشاء الجمعيات الأهلية التي تقدم مساعدات اجتماعية للجميع وما أشبه، ولعل هذا الحراك الاجتماعي هو أهم الأسباب في تقوية الإسلام المصري القابل للآخر بدلا من التوجه البدوي الرافض

للآخر!

* «تلعب المهارات البشرية دورا، فالبيزنس ليس مجرد فلوس وآلات بل مهارات تشكل نصف رأس مال المؤسسة على الأقل»، ونماذج توظيف هذه المهارات البشرية تراها فى ورش الخشب والأثاث والديكور وورش تشغيل المعادن والملابس الجاهزة وجاليرهات الفنون التشكيلية والتحف ومنتجات الذهب والفضة والأنتيكات، وهذا الأمر تراث قبطى قديم، ففى القرية المصرية كان الأقباط يتقدمون الصفوف المصرية فى الحرف المختلفة، فمنهم النجار والبناء والحداد والصباغ والجواهرجي والصائغ، وغيرهم، وهى حتى الآن أسماء عائلات كان عميدها يمارس هذه الحرف، ومن هنا كان اسم «المعلم»، وقد اكتسبوا حب الناس - كل الناس - من خلال إتقانهم لحرفتهم وعملهم، وبهذه المناسبة أذكر ما سمعته - نقلا عن والدى ميخائيل - أن أباه «المعلم حنا سليمان» حيث كان شيخ صياغ مدينة سنورس بالفيوم مع نهاية القرن الماضى، وكيف أنه كان «المرجع» فى تقدير «عيار» الذهب قبل أن تنشأ مصلحة التمغة، فكانوا إذا اختلفوا فى تحديد درجة نقاء الذهب (عيار ٢٤ هو الذهب الخالص) أو اختلفوا فى الميزان لجأ واإليه، كما كان يدخل بيوت «الحريم» لعرض «الخلخال» أو «الكردان» دون أن تجرح نظراته حياء زوجات الأعيان والأثرياء، هكذا عاش الأقباط فى مصر بقبول عام.

ثم انتقل توجههم من الحرفة اليدوية فى العصر الماضى إلى الحرفة الذهنية فى العصر الحديث، فكان منهم الأطباء والجراحون والمهندسون والمحاسبون وقد توجهوا أول الأمر إلى الوظائف الحكومية أو الجامعية، وعندما كانت الأبواب غير مرحبة إلا لأهل الثقة مع نهاية العصر الليبرالى طرقوا أبواب العمل الحر. ثم انتقلوا تدريجيا إلى «البيزنس» مع الانفتاح الاقتصادى، وشق كل منهم طريقه وفق قدراته وإمكانياته فى الثراء المتبقى مع عصور سابقة، وما إلى ذلك من مقومات.

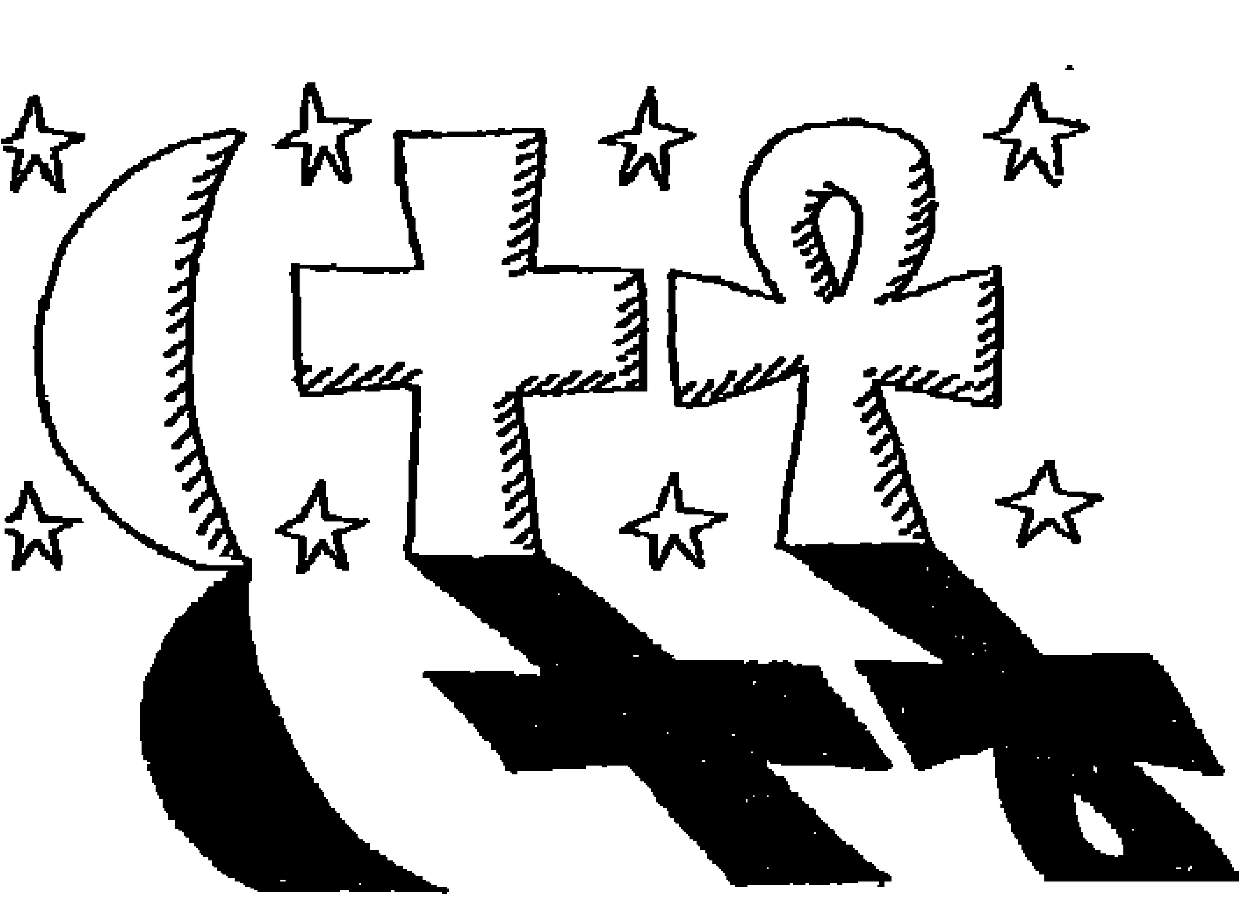
هذه مجرد نماذج من عبارات جاءت فى المقالات الثلاثة التى أثارت المخاوف، ووجدت نفسى مضطرا للتعليق ماسكا القلم فى غلالة من حرير، وقد ألحت على المقولة الشهيرة «إن معظم النار من مستصغر الشرر»، وقد يكون من الصعب على كفرد «من منازلهم» أن أقيس انعكاسات المواضيع الثلاثة التى نشرت على الرأى العام بفئاته وانتماءاته وتوجهاته السياسية، فهذا أمر له متخصصوه، ولكن ما تم معى من حوارات واتصالات كان كافيا لأن أنزعج، خصوصا أنه لا توجد فى مصر - كما فى أنحاء العالم - جمعية يلتقى فيها من أصابهم الخوف على مصر فى مثل هذه الأمور، إذ كان من آثار كل هذه الضغوط لمدة نحو أربعين سنة أن انسحب الأقباط من الحياة العامة السياسية بعد أن كان تواجدهم مؤثرا فى حزب الوفد قبل عام ١٩٥٢، وكان لانسحابهم تداعيات كثيرة على الحياة الثقافية فى مصر، ونمو الفاعليات الدينية على أنواعها وأصنافها.

وأذكر بهذه المناسبة واقعة عايشتها عندما كنت عضوا فى مجلس الشعب عام ١٩٨٥، إذ كان أن نشرت الصحف أسماء أعضاء اللجان القيادية فى المحافظات للحزب الوطنى الديمقراطى، وربما كانت تحمل نحو أربعمائة اسم من الأسماء المعروفة على طول مصر وعرضها، وكان أن اتصل بى وقتها بعض المهتمين بقضايا الوطن وتنبهوا إلى أن هذه القوائم كانت خلوا من اسم واحد قبطى، أو كان بها اسم أو اسمان، وقد تجاسرت وطرحت على السيد كمال الشاذلى - زميلى فى المجلس وباعتباره أمين التنظيم للحزب - هذه الملاحظات التى وصلتنى، وقد دهشت كثيرا عندما عاد لى فى اليوم التالى قائلا: لقد نقلت وجهة نظرك للرئيس مبارك، وهو يشاركك الرأى، فشكرته ورجوته أن يراعى هذا التوازن، وأن يعمل على حث الأقباط لدخول الحزب الوطنى والترقى فى سلمه، وللأسف الشديد كانت الذروة البائسة ما تم مؤخرا خلال عام ١٩٩٥ من أن قوائم الترشيحات للحزب الوطنى لكل

من مجلس الشورى (والتى نشرت فى أبريل ١٩٩٥) ثم تلك الخاصة بمجلس الشعب (فى أكتوبر ١٩٩٥) كانت خلوا من أى قبطى، وعندما سئل أمين تنظيم الحزب قال: إننا لا نرشحهم. خوفا على مشاعرهم. لأنهم لا ينجحون، ورغم ذلك رشح ما يزيد على خمسين قبطيا أنفسهم كرد لبق على هذا التعليق الفج، وكان منهم عدد قليل استطاع رغم الصعوبات الشديدة أن يصل لمعركة الإعادة، ولو كانت هناك لباقة سياسية لاستطاع الحزب الحاكم أن يحمل على جناحيه من يصل إلى البرلمان عن طريق صندوق الانتخابات بدلا من «عار» التعيين، والذى أبعدهم بالفعل عن الحياة السياسية، وكان كل ذلك رسالة للكافة، فهم الأقباط مغزاها داخل مصر وخارجها، وكان طبيعيا أن ينكفئ الأقباط على العمل الحر وحده، لأنه المجال الوحيد المتاح مجتمعيا، ولكنه نشاط هش لأنه لا يتمتع بغطاء سياسى ومجتمعى.

وهاهو التقرير الذى تنشره «روزاليوسف» وكأنه رسالة أن ينسحبوا حتى من هذه الطاقة التى يتنسمون منها حرية الحركة، وهو الأمر الذى لمسته من عينات قابلتها وحرصت على أن تعبر عن قلقها ومخاوفها.

إننى على يقين من أن التوجه الوطنى الذى عهدناه فى مجلة «روزاليوسف» وقد صارت المجلة القومية الوحيدة التى تعبر عن الأقباط وهمومهم، وتنشر بعض أخبارهم المثيرة، أن تراجع ما جرى، وأن تتخذ التوجه الوطنى السليم، أما الدولة فهى صاحبة القرار السياسى فى اختيار من يعينون فى الوظائف الرئيسية على أنواعها ومستوياتها، ويمكنها لو رغبت أن تعيد التوازن المجتمعى لمصر لتظل. كما كانت دائما. وطنا لكل المصريين.



رسالة إلى استراليا المصرية!

من: ميلاد حنا مواطن مصرى قبطى يدعو لغد أكثر إشراقا

إلى: د. سمير حبشى رئيس مجلس إدارة جريدة وطنى الاسترالية - سيدنى

تلقيتُ بكل الشكر رسالتكم الرقيقة التى تدعونى فيها لزيارة مدينة سيدنى الجميلة، وكم كنت أتمنى أن ألبى الدعوة لحضور احتفالكم العظيم بيوم تأسيس الجريدة والمقرر له يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٦، وواقع الأمر هو أننى - ومنذ فترة طويلة - قد ارتبطت لكى أرأس وفدا ثقافيا يمثل «المجلس الأعلى للثقافة» فى مصر - وباعتبارى عضو هذا المجلس - وذلك فى زيارة متفق عليها من مدة للدنمارك لإقامة مهرجانات للشعر والأدب، فضلا عن ندوة بعنوان «الجامع - الكنيسة - الشارع»، وسأسافر إلى كوبنهاجن يوم الاثنين ٢٣ سبتمبر وأعود للقاهرة يوم الاثنين ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ بإذن الله.

ولم أستطع أيضا أن ألبى دعوة الأخ الفاضل د. سليم نجيب القاضى بمدينة مونتريال بكندا وزيارات أخرى فى أمريكا، فقد أصبح عمرى الآن ٧٢ عاما وأشعر بمشقة فى الرحلات الطويلة ولابد من الراحة بين سفرية وأخرى.

■ ■ ■

والحقيقة أننى أشعر بأن جملة الأقباط فى مصر وفى مختلف أنحاء العالم من أمريكا وكندا وأوروبا «غربا» إلى استراليا «شرقا وجنوبا»، فى حاجة إلى التقارب وإجراء حوارات ثقافية وفكرية، ولأول مرة فى التاريخ، ومنذ عشرين قرنا، ينفرط عقد الجماعات البشرية على أنواعها، ويهاجر البشر من موطنهم الأصلى إلى أربعة أركان فى الأرض، فقد كان معروفا عن المصريين أنهم شعب لا يحب الهجرة ومرتبط بالأرض، وعاش جدودنا فى وادى النيل، وربما كانت غالبيتهم - أقباطا أو مسلمين - لا يغادرون القرية التى ولدوا فيها وإذا رحلوا فليس لخارج المحافظة أو الإقليم، ولكن خلال القرن التاسع عشر هاجر المصريون - ومرة أخرى مسلمين وأقباطاً - من القرى والمحافظات إلى المدن المليونية - وهى حتى الآن - مقصورة على ثلاث مدن هى: القاهرة المحروسة «أم الدنيا» ثم الإسكندرية «عروس» البحر المتوسط، ثم مدينة الجيزة لمجرد أنها مقابلة فى البر الغربى للقاهرة، وكان أن هاجر الأقباط من قرى الصعيد إلى مناطق مثل «القللى» لمجرد أنها مجاورة لمحطة السكة الحديد بالقاهرة، ثم توسعوا إلى الجانب الآخر شمالا فى شبرا، ومع الترقى الاجتماعى والطموحات والتوسع العمرانى انتقلوا إلى مصر الجديدة أو الزمالك، وحدث ذات الشىء فى المدن الأخرى فى الأغلب الأعم.

أما فى النصف الأخير من القرن العشرين، فقد كانت الهجرة إلى معظم دول العالم وربما كانت أهم المواقع هى: الولايات المتحدة وكندا غربا ثم استراليا شرقا وجنوبا، ولكن لا تكاد تخلو دولة من الأقباط والمسلمين المصريين، ولكن الظاهرة الطبيعية هى أن عدد الأقباط الذين هاجروا كان أكبر كثيرا من عدد المسلمين، ثم أنهم كانوا أكثر تماسكا اجتماعيا فأنشأوا - بمبادرات فردية وبدعم من الأثرياء المهاجرين بل وربتعضيد من «قروش» المتوسطين - دور العبادة والتفوا حول «الكنيسة»، وأصبحت ليس فقط «مكان» العبادة والصلوات بل هى «موقع» اللقاءات والندوات، أى المركز الاجتماعى والثقافى، وعرف الأطفال المولودون فى المهجر أنهم «أقباط Coptsâ»، وتعرف الشباب على الشابات، فكانت زيجات المهجر، ولكن يظل السؤال: إلى أين وما المصير؟

والأمر الجديد بالفحص، هو أن المجموعات المهاجرة المختلفة، لم تكن نسيجا واحدا، على الرغم من أن المنبع فى مصر واحد، فالمشاع أن من هاجر إلى أمريكا، انغمس فى الطموح الوظيفى واستغرقته مشاكله الشخصية بهدف إيجاد موقع فى مجتمع يصل تعداده إلى ٢٥٠ مليونا، أما فى كندا حيث الثلج والصقيع، فكان «الدفء» الاجتماعى هو البديل «للدفء» الطبيعى، ومن هنا جاءت المجموعات القبطية (ومن الطبيعى أيضا الإسلامية) أكثر تماسكا وأكثر التفافا حول المؤسسة الدينية، وأسمع ـ دون أن أتعرف بنفسى على الواقع ـ أن الأقباط المهاجرين إلى استراليا ـ ورغم نجاحاتهم فى المهن والاقتصاد ـ قد ارتاحوا فى الوطن الجديد، واكتشفوا الصياغة المناسبة، وهى الحماية الاقتصادية والاجتماعية فيه، مع الحماية الروحية والنفسية فى مظلة الكنيسة.

أيضا وجد التباين الذى تجلى فى وجود مجموعات داخل الإقليم أو الدولة الواحدة، ففى كل من هذه المناطق الرئيسية الثلاث (أمريكا ـ كندا ـ استراليا) كانت الأغلبية مكتفية بالمظلة الروحية فى الكنيسة، والانتماء الروحى للأقباط فى دول المهجر، لأنه «الأسمنت» الذى يحافظ على حبيبات الرمل ويبقى على تماسكها، وإلا انفرط عقدها وتاهت حياتها فى هذه المجتمعات الأكبر والأقوى، وإلى جوار هذه الأغلبية العددية فى هذا الوضع الجديد الذى ابتكروه بالمزج بين الجنسية الجديدة المكتسبة، وبين الانتماء الدينى القديم المحفور فى الوجدان من مصر، اختلطت الأوراق، فالقبطى المتدين والمرتبط بالكنيسة الأرثوذكسية، وجد فيها الارتباط «الوطنى» القديم الكامن داخله، فصار الانتماء الدينى، انتماء وطنيا أيضا.

وفى هذا الإطار، أفرزت هذه المجموعات المهاجرة، أفرادا وجمعيات ومؤسسات لم تكن قادرة على التنكر للكتلة الاجتماعية المتماسكة فى مصر والتى عرفت عبر التاريخ بعبارة «قبط مصر» أو «الأقباط».

وفى هذا الإطار تكونت مجموعات و«مجلات» فى بلاد المهجر، مرة باسم «الأقباط» ومرة أخرى باسم «وطنى»، كما فى حالة المجلة أو الجريدة التى تصدرونها فى سيدنى فى استراليا.

ورغم أن هذه «المجلات» غير متاحة لى بصفة دورية، ولكنها تجىء ـ فى مجملها ـ معبرة عن مشاعر مختلفة، بين إيجاد أو خلق رابطة وتماسك بين أفراد «الجاليات المهاجرة» ذاتها، وهذا أمر طبيعى وأساسى، لأن هذه المجلات هى التى توجد الترابط وتفرز القيادات، ولكن بجوار ذلك ـ منطقيا وطبيعيا ـ تجىء أخبار المجتمع الأم فى مصر، أماله وآلامه معا، ثم يمتد العمق إلى التاريخ، وهو «الأساسات»، فيكون عرض التراث ورموز الاستشهاد.

صحيح أننا نتجه إلى العالمية أو الكوكبية GLOBALISM، ولكن سيظل العالم ـ ولعدة قرون قادمة ـ هو تجسيد لثقافة «الموزاييك»، أى أن كل جماعة بشرية تقدم ـ من خلال تاريخها وتراثها ـ ما لديها من خصائص بشرية واجتماعية، فهناك أولا العالم القديم متركزا فى أوروبا وآسيا وأفريقيا حيث «الجذور» الوطنية والدينية والقبلية وغيرها، ولكن بجوارها عالما «جديدا» فى أمريكا وكندا واستراليا، حيث المجموعات «القادمة» ـ التى رفضت العيش فى القديم ـ فهاجرت، ولكنها ـ وفى الوقت ذاته ـ رفضت «الضياع» ـ فى مرحلة الانتقال ـ فتمسكت بالانتماء إلى القديم، وهى الحقبة التى نعيشها الآن، ولعلها تستمر إلى ما يقارب منتصف القرن الـ٢١، وحيث سيكون العالم قد تغير كثيرا، ولذا فإن التماسك الذى ندعو له الآن هو الضمان ضد الضياع فى عالم الأقوياء.

وها نحن نعيش هذه الحقبة، الأقباط ـ المصريون الوطنيون ـ يعيشون داخل الوطن، ولكن دورهم يهمش ـ سياسيا واجتماعيا ـ عاما بعد عام نتيجة ظروف سياسية متعددة وحركات دينية أصولية تعم المنطقة، لذا يلتفون حول المؤسسة الدينية داخليا، وإلا انفرط عقدهم وتآكلوا، ثم يغمسون همومهم فى ذكائهم بالعمل الدءوب فى المجالات الاقتصادية على أنواعها. لقد اختفت أسماء اللامعين منهم فى مجالات السياسة والثقافة والأدب

وظهرت أسماء براقة فى مجالات الاقتصاد والتجارة والسياحة، وتحولت قياداتهم لتكون هى نفسها رموز رجال الدين، وهو أمر جديد فى عالم جديد، وأصبح الضمان لاستمرار حياتهم ووجودهم الاجتماعى فى مصر، هشا محفوفا بالمخاطر، لأن المظلة السياسية والثقافية قد رُفعت واختفت، فلجأ الأقباط إلى السلبية والقوقعة!

وفى المقابل، ازدادت قوة وتماسك «أقباط المهجر»، بل كونوا فيما بينهم، وخارج الإطار الرسمى للمؤسسة الدينية وحتى لا يحرجوها فى مصر، تنظيمات أهلية غير حكومية NGO'S، وفق الأعراف والحريات المتاحة فى بلاد المهجر، وصارت أصواتهم عالية، ربما أكبر من حجم عددهم، وكانت صيحاتهم مسموعة وعالية مع توافر وسائل الإعلام الجديدة، فى مجالات حقوق الإنسان، وعبروا عن «التجاوزات» التى تتم فى مصر، فاهتزت الحكومات القديمة من صيحات الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، لأنها تمس أوتارا مقبولة عالميا، واضطرت الحكومات أن تخلق شرخا «وهميا» بين أقباط الداخل وأقباط الخارج، بل وصل الأمر إلى أن الدولة قد اخترعت أسماء وشخصيات هزيلة وهمية تتحدث باسم أقباط الداخل، لكى تقلل من فاعلية وتأثير أقباط المهجر، وربما هذا ما يفسر الوضع الحالى سياسيا واجتماعيا، وهو أمر يحتاج إلى حوار.

ولكن يظل السؤال المحورى: ماهو مصير كل هذه التفاعلات بعد نصف قرن من الزمان؟

لا أعتقد أن أحدا منا لديه الحكمة لهذه الرؤية المستقبلية، ولكن كل ما أراه واجبا وطنيا هو زيادة الفاعليات الثقافية بين الأقباط، لأنهم «أقلية من نوع خاص جدا»، وتشهد على ذلك ثورتهم منذ عدة سنوات قليلة عام ١٩٩٤، يوم أن حاولت بعض الهيئات أن تناقش مشاكل الأقباط على أنهم «أقلية»، فثاروا وغضبوا لأنهم مقتنعون بأنهم ليسوا مثل الأكراد فى العراق أو البربر فى الجزائر أو السود فى جنوب السودان (من عجب أن السودان تعنى بلاد السود).

ولكن الأمر الأبلغ دلالة هو أن أشقاءهم المسلمين قد اعترضوا هم أيضا على تسمية الأقباط بعبارة «الأقلية»، فاحتاج الأمر - اللغز - إلى تفسير «انثروبولوجى» أعمق.. فالأقباط مصريون مصريون»، وهذا ما سجلته فى أول كتاب لى صدر عام ١٩٨٠ عقب أن هاجم السادات الأقباط والبابا فى ١٤ مايو ١٩٨٠، وكان عنوان الكتاب «نعم أقباط.. ولكن مصريون».

وظللت أبحث وأفتش عن هذا السر وهذه العلاقة العميقة بين الأقباط والمسلمين، فسجلت ذلك فى كتابى «الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»، وقد قوبل الكتاب بالترحاب من الأقباط والمسلمين فى آنٍ واحد، بل وصدر موجز له باسم «خصوصية مصر» وطبع منه فى يونية الماضى ١٩٩٦ نحو ٣٠ ألف نسخة ضمن مشروع «مكتبة الأسرة» الذى تتبناه السيدة سوزان مبارك، ويشرف عليه الصديق د. سمير سرحان، ونفد الكتاب فى أسابيع قليلة.

وجه الدلالة إذن هو أن شعب مصر العادى والمتدين يرفض شرخ مصر أو تعميق الصراع الدينى، وهذه ظاهرة صحية من جانب المجتمع، ولكن للأسف، وفى المقابل، أصرت قوى قابضة ورابضة داخل الحزب الوطنى الحاكم على تهميش دور الأقباط على الساحة السياسية.

وكان هناك «غباء» سياسى وسوء بصيرة، عندما أعلن الحزب قوائم مرشحيه لمجلس الشورى عام ١٩٩٦ شهر أبريل، وإذ بها خلو من اسم قبطى واحد، وكانت الفاجعة والطامة الكبرى عندما أصرت ذات القيادة الحزبية على عدم ترشيح قبطى واحد فى انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٦، ومن عجب أن ذلك لم يُقابل أى احتجاج من أى فرد أو جماعة، اللهم إلا من أفراد ينتمون إلى القوى الليبرالية واليسارية هنا أو هناك.

أمر عجيب وتصرف يدعو للتساؤل والفحص، لماذا هذه السلبية، لا أعتقد أنه «جبن» ولا أعتقد أنه «حكمة»، ولكن الأمر فى حاجة لتفسير!

***

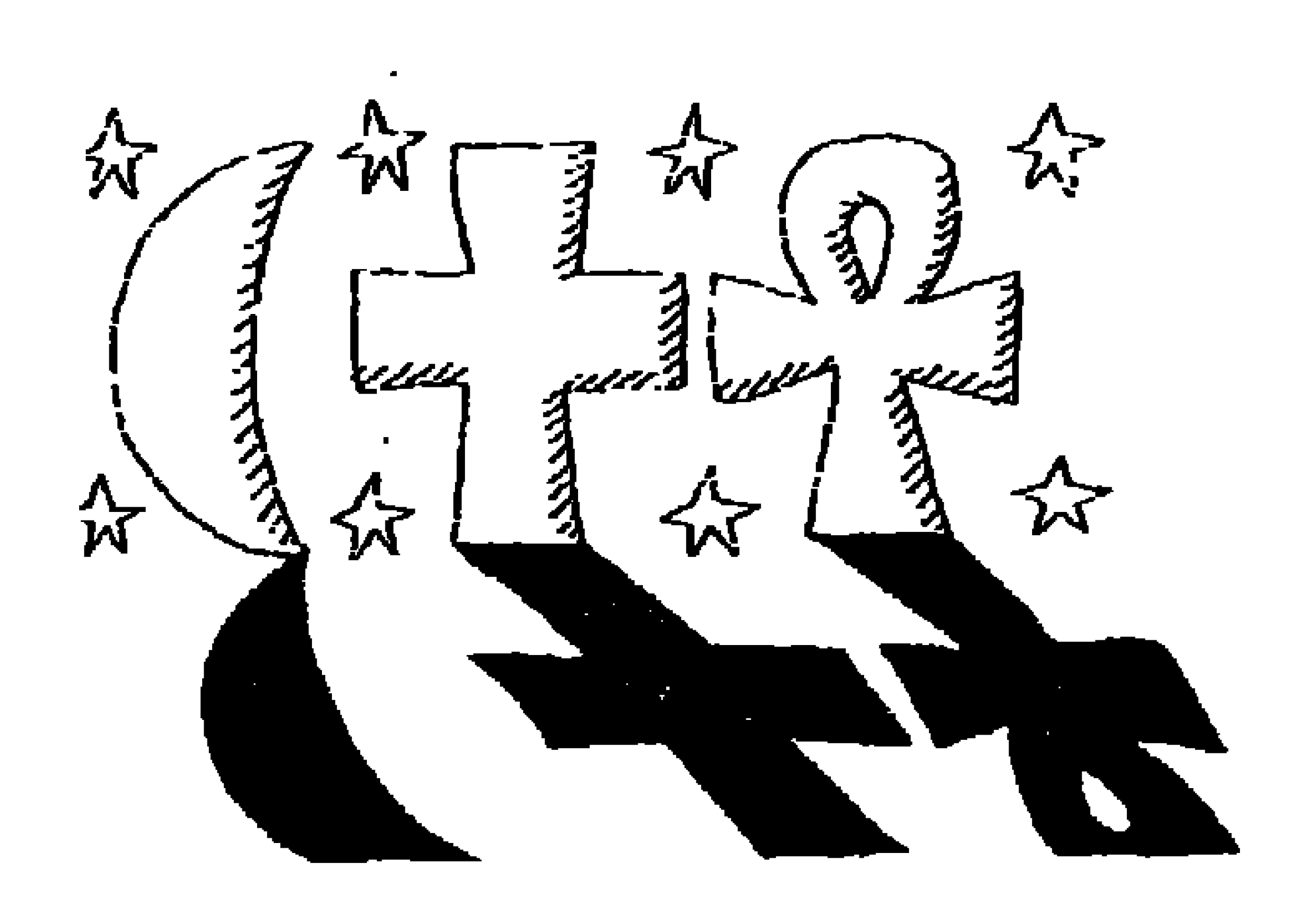
وأجد القلم يجرى بين أناملى دون توقف، ولكن ضغط السن وظروف الإعداد للسفر، وسرعة الاستجابة لكم بإرسال كلمة مكتوبة، كل ذلك قد دفعنى إلى التوقف، على أمل أن أراكم قريباً، إما فى مصر أو فى سيدنى بإذن الله.

لكم منى جميعاً أطيب المنى وخالص الأمنيات بأن تظل جريدة «وطنى» التى تحتفلون بذكرى يوم تأسيسها، منارة فى استراليا، تدعو للرابطة والأخوة بين الأقباط حتى لا ينفرط عقدهم مع الزمن، فسوف يظلون نموذجا لأقلية وطنية صابرة تعشق تاريخها وجذورها ولكن فى ذات الوقت تسهم بجهدها فى حضارة الألفية الميلادية الثالثة والسلام.

المخلص

ميلاد حنا

القاهرة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦



كتب للمؤلف

١.أريد مسكنا.مشكلة لها حل.دار روز اليوسف.القاهرة ١٩٧٨.
٢.نعم أقباط.. لكن مصريون.مكتبة مدبولى.١٩٨٠.
٣.ذكريات سبتمبرية.دار المستقبل العربى.١٩٨٦.
٤.دراسات وأوراق عمل حول قضايا الإسكان فى مصر.صدر عن مجلس الشعب عام ١٩٨٥.
٥.الإسكان والمصيدة.دار المستقبل العربى.١٩٨٨.
٦.مصر لكل المصريين.دار سعاد الصباح.الكويت والقاهرة.١٩٩٣.
٧.الأعمدة السبعة للشخصية المصرية.الطبعة الأولى.كتاب الهلال.ديسمبر ١٩٨٩.
الطبعة الثانية.دار الهلال.١٩٩١.
الطبعة الثالثة.دار الهلال.١٩٩٣.
٨.حاجة الإنسان العربى للإسكان والكساء.صادر عن المعهد العربى للتخطيط عام ١٩٩١ فى إطار سلسلة دراسات ومحاضرات عن «الحاجات الأساسية فى الوطن العربى».
٩.صراع الحضارات والبديل الإنسانى.كراسة استراتيجية رقم ٣٠.عدد يونيو ١٩٩٥.صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (توجد لدى المركز مترجمة باللغة العربية).
١٠.الإسكان والسياسة.الهيئة العامة للكتاب.١٩٩٦.
حصل على جائزة أحسن كتاب فى مجال الدراسات الاجتماعية فى معرض الكتاب الدولى عام ١٩٩٦.
١١.خصوصية مصر.مكتبة الأسرة.الهيئة العامة للكتاب.ضمن مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦.
١٢.باللغة الإنجليزية

The Seven Pillars of the Egyptian Identity The General Book Organization - CAIRO - 1994.

١٣.باللغة الفرنسية

Le Lodgement en Egypt - essai critique.
Centre d'etudes et de documentaalin economique, juridique et sociale. "CEDEJ" Le Caire - EGYPTE - 1992.

رقم الايداع : ٩٧/٣٢٣٥

شركة الأمل للطباعة والنشر
ت : ٣٩٠٤٠٩٦

بين دفتي الكتاب

هذا الكتاب أربعة أجزاء:

الأول تطوير وتجديد لكتاب كان له صدى واسع عام ١٩٨٠ وكان بعنوان «نعم أقباط.. ولكن مصريون»، لكنه طور ليكون باسم «أقباط القرن العشرين»، ويحكي قصة الأقباط من مقتل بطرس باشا غالي عام ١٩١٠ حتى خطاب السادات المستفز والقاهر للوحدة الوطنية في ١٤ مايو عام ١٩٨١. وقد تنبأت بعض فقراته بمقتل السادات.

والجزء الثاني هو مذكراتي أثناء فترة الاعتقال في أواخر عام ١٩٨١ وكان عنوانه السابق «ذكريات سبتمبرية» لكن طور عنوانه ليكون «ساسة ورهبان وراء القضبان»، وقد صار العنوان الرئيسي لمجمل الأجزاء الأربعة.

أما الجزء الثالث فهو دراسة مبتكرة نظرية بعنوان «التلقيح الثقافي بين الأديان والأيديولوجيات»، وهي محاولة لتقديم ما تصورته أفكارا ترد على ما طرحه المفكر الأمريكي صمونيل هانتجتون من حتمية صراع الحضارات، وأتمنى أن تطرح الورقة للمنافشة بما يفيد تطوير الدراسة لتصبح مع الوقت نظرية بديلة مقبولة من قطاعات المثقفين المتفين حول خير البشرية وقبول الآخر.

والجزء الرابع جملة مقالات ووثائق قد تكون مطلوبة للباحثين عنها وحتى لا تذوب وتتلاشى في أكوام الورق، وهي تكمل الصورة التي أردت تقديمها.

في الكتاب كله كما في حياتي سأظل داعيا لعلاقة حميمة بين الأقباط والمسلمين المصريين كنموذج ناجح ومتجدد لقبول الآخر وللتعددية الثقافية.

ميلاد حنا

من مواليد حي شبرا بالقاهرة ١٩٢٤.

عضو المجلس الأعلى للثقافة.

رئيس لجنة الثقافة العلمية.

كاتب متفرغ بجريدة الأهرام.

أستاذ الإنشاءات بهندسة عين شمس.

رئيس جمعية التوفيق القبطية (من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر أنشئت عام ١٨٩١).

نائب رئيس الجمعية المصرية لدعم الوحدة الوطنية.

عضو مؤسس لحركة حقوق الإنسان وشارك فيها مصريا وعربيا.

من دعاة حركة الجمعيات الأهلية مصريا وعربيا وعالميا، وأحد مديري منظمة سيفكس - CIVCUS العالمية المعنية بذلك وأحد مؤسسيها.

له بحوث علمية وهندسية وثقافية.

الثمن : خمسة جنيهات